جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي

رسالة تقدمت بها الطالبة

فاطمة محمد سليمان

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية- جامعة الانبار وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية

بأشراف المساعد الدكتور

مصطفى جابر فياض

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾

سورة هود: الآية ١١٨

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **بـ(الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي)** المقدمة من طالبة الماجستير **(فاطمة محمد سليمان)** قد جرى بإشرافي في قسم العلوم السياسية – كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية.

التوقيع

المشرف: أ.م. د. مصطفى جابر فياض

جامعة الانبار– كلية القانون والعلوم السياسية

التاريخ: ١ ١ ٢٠٢٢

توصية رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة.. أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ. م. د. عماد رزيك عمر

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ: ١ ٢٠٢٢١

إقرار المقوّم اللغوي

أشهد أنّي قَدْ قرأت هذه الرسالة الموسومة **بـ(الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي)** المقدمة من طالبة الماجستير **(فاطمة محمد سليمان)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية ووجدتها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الخبير اللغوي: ا.د. محمد جاسم عبد الساطوري

جامعة الانبار – كلية

التاريخ: ١ ١ ٢٠٢٢

إقرار المقّوم العلمي

أشهد أنّي قَدْ قرأتُ هذه الرسالة الموسومة **بـ(الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي)** المقدمة من طالبة الماجستير **(فاطمة محمد سليمان)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية.

كما اتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك اتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الخبير العلمي: ا.د. اياد عبدالكريم مجيد

جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية

التاريخ: ١ ١ ٢٠٢٢

إقرار المقّوم العلمي

أشهد أنّي قَدْ قرأتُ هذه الرسالة الموسومة **بـ(الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي)** المقدمة من طالبة الماجستير **(فاطمة محمد سليمان)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية.

كما اتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك اتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الخبير العلمي: أ.م.د. سلام داود غزيل

جامعة الانبار – كلية القانون والعلوم السياسية

التاريخ: ١ ١ ٢٠٢٢

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، أننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة **بـ(الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي)**، المقدمة من طالبة الماجستير **(فاطمة محمد سليمان)**، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقه بها، ونعتقد بأنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية بتقدير **(جيد جداً)**.

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. سعد عبيد علوان
(عضواً)
الثاريخ

التوقيع:
الاسم: أ.م. د. احمد علي محمد
(عضواً)
الثاريخ

التوقيع:
الاسم: أ.د. محمد دحام كردي
(رئيساً)
الثاريخ

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. مصطفى جابر فياض
(عضواً ومشرفاً)
الثاريخ

صادق عليها مجلس كلية القانون والعلوم السياسية –جامعة الأنبار.

أ. د. هادي مشعان ربيع
عميد كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الأنبار
التاريخ: / / ٢٠٢٢

الاهداء

- إلى من يشرفني بحمل أسمه . . . ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه . . . الذي فارقنا بجسده، ولكن روحه ما زالت تُرفرف في سماء حياتي . . . "أبي"
- إلى رمز العطاء والتضحية . . . إلى من قدّمت سعادتي وراحتي على سعادتها . . . من أخذت بيدي ولم تنفك بالدعاء لي . .نبع الحنان . . . "أمي"
- إلى الشموع التي تنير حياتي ورفقاء دربي . . . "زوجي واولاي"
- إلى من كان سندي في مسيرتي الأكاديمية . . . إلى من ألهمني حب الكفاح والعمل الدؤوب . . من أجل المعالي في دروب العلم . . "عمي الغالي"
- إلى أخواتي وأخواني . . . أنرف لكم الاهداء حباً ورفعةً وكرامةً.
- إلى. . . .كل من علمني حرفاً طيلة مسيرتي العلمية أنار لي طريق العلم والمعرفة.

الباحثة

شكر وعرفان

بسم الله الذي لا أرجو إلاّ فضله، ولا أخشى إلا عدله، ولا أعتمد إلا قوله، ولا أمسك إلا بحبله، وبه أستعين فيما يقترن به النجاح والإنجاح، والحمد لله كما يستحقه حمداً كثيراً متواتراً، وصلواته على رسوله وأشرف خلقه حبيب قلوب العالمين أبو القاسم محمد خاتم النبيين والمرسلين.

انطلاقا من العرفان بالجميل فانه يسرني أن أتقدم ببالغ الشكر والامتنان وجزيل العرفان إلى أستاذي ومعلمي الدكتور **(مصطفى جابر العلواني)** لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي والذي قومّ وتابع وصوب، حتى اظهارها بصورتها النهائية، فجزاك الله خير الجزاء وجعله الله في ميزان حسناتك.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها، لتفضلهم بقبول مناقشة الدراسة وتقيمها. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد عميد كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار الأستاذ الدكتور **(هادي مشعان ربيع)** ورئيس قسم العلوم السياسية الدكتور **(عماد رزيك)**، ويسرني أن أتقدم بالشكر العميق والاحترام الخالص إلى جميع الاساتذة الذين تلمذت على أيديهم خلال مرحلتي الدراسات الأولية والعليا، الذين لم يتوانوا عن تقديم النصح والإرشاد لي، أهدي أجمل وأرق كلمات الشكر والتقدير.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور **(عمر كامل حسن)** على مساعدته الكبيرة، كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الزملاء والأصدقاء جميعا في مرحلة الدراسة، والى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل انجاز هذه الرسالة بما اعجز حقاً عن إيفائهم من الشكر.

الباحثة

الملخص

اتسمت الأزمة اليمنية بكونها من أهم الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة، وأن تعدد الاطراف الداخلية والخارجية ساعد في تعميق الأزمة، وما تشهده اليمن من غياب في الاستقرار السياسي هو نتيجة عوامل داخلية وخارجية، كما ان الصراع السياسي في اليمن يعود الى جملة من الاسباب أهمها الخلاف اليمني–الخليجي–الايراني على صيغة الأمن، كما أن للأزمة اليمنية الأثر الكبير على أمن واستقرار دول الخليج العربي، اذ تعددت مصادر تهديد أمن الخليج العربي في اليمن، فثمة مصادر تهديد خارجية إقليمية ودولية، وقد أدى تعدد وتنوع مصادر التهديد الى تعدد موارد سياسات دول الخليج العربي، والتي الى تهدف مواجهة هذه التهديدات والحفاظ على أمنها القومي، فأهمية اليمن بالنسبة لدول الخليج العربي تبرز في كونه عمقاً استراتيجياً، مما يجعل منه عاملا مهماً لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنه أو أقصاؤه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومتزايدة للمنطقة، اذ أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمن الخليج العربي.

ثبت المحتويات

المقدمة ١

الفصل الأول: مراحل الأزمة اليمنية والعوامل المؤثرة في استقرار اليمن ٥

المبحث الأول: مراحل الأزمة اليمنية ٧

المطلب الأول: التطورات الداخلية في اليمن قبل الأزمة..... ٧

المطلب الثاني: التطورات الداخلية في اليمن بعد قيام الأزمة اليمنية عام ٢٠١١. .. ٢١

المبحث الثاني: التطورات الخارجية وأثرها في تحريك الشباب اليمني ٣٨

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية العربية وتأثيرها على اليمن. ٣٨

المطلب الثاني: أثر الحركات الاحتجاجية على الشباب اليمني..... ٥٠

الفصل الثاني: دور البيئة الإقليمية والدولية في الأزمة اليمنة ٦٤

المبحث الأول: القوى الإقليمية وتأثيرها في أدارة الأزمة اليمنية..... ٦٥

المطلب الأول: دول الخليج العربي وإدارة الأزمة اليمنية..... ٦٥

المطلب الثاني: دور جمهورية إيران الاسلامية في الأزمة اليمنية. ٨٤

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها في أدارة الأزمة اليمنية ٩٦

المطلب الأول: ردود الفعل الدولية على الأزمة اليمنية. ٩٦

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية من الأزمة اليمنية ١٠٨

الفصل الثالث: تداعيات الازمة اليمنية وآفاقها المستقبلية..... ١٢١

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي..... ١٢٢

المطلب الأول: التداعيات السياسية على دول الخليج العربي ١٢٢

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية على دول الخليج العربي..... ١٢٩

المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية للأزمة اليمنية ١٣٩

المطلب الأول: التسوية السياسية من خلال المبادرات الاقليمية والدولية. ١٣٩

المطلب الثاني: استمرار الحل العسكري. ١٥٨

الخاتمة ١٦٦

الاستنتاجات ١٦٨

التوصيات: ١٦٩
المصادر والمراجع..... ١٧١

ثبت الجداول

الجدول	الصفحة
جدول ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد بين أعوام (٢٠١١ -٢٠١٦)	٣٦

ثبت الخرائط

الخارطة	الصفحة
خريطة رقم (١) موقع اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية	٦٨
خريطة رقم (٢) اقاليم اليمن الستة	١٥٣
خريطة رقم (٣) سيطرة الامارات على موانيء القرن الافريقي	١٥٤
خريطة رقم (٤) سيطرة الامارات على جزيرة سقطرى	١٥٥
خريطة رقم (٥) تصعيد الحرب ومبادرات السلام في اليمن	١٦٢

المقدمة

المقدمة

بحكم الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الكبيرة، يعد اليمن جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقليمي للخليج العربي بسبب موقعه الجغرافي، ويشكل اليمن على المستوى الإقليمي والدولي أهمية استراتيجية سواء في ما يتعلق بالمضائق أو الممرات وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع، وقد اسهمت الأزمة اليمنية في التأثير على استراتيجيات دول الخليج العربي لا سيما المملكة العربية السعودية، بسبب المشاكل الداخلية وما ترتب عليها من آثار سلبية أفضت الى تصاعد حدة الإستقطابات على الصعيد الإقليمي والدولي.

بدأت الأزمة اليمنية عام 2011 مع ثورة الشباب ضد الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، وفي هذه الفترة تم طرح المبادرة الخليجية من قبل دول الخليج العربي، والتي جاءت كحل سلمي لإرضاء المتظاهرين المطالبين بتغيير الرئيس، الا انه تم رفض ما جاءت به المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل من بعض الاطراف، وان اكثر ما يهدد استقرار اليمن هو الخلافات الداخلية واصرار كل طرف من اطراف الصراع على عدم تقديم اي تنازلات، واخفاق الاطراف السياسية الداخلية في اليمن في الوصول الى حلول تعبر عن تطلعات الشعب اليمني، لذلك فإن إدارة الأزمة اليمنية في ضوء التحولات المضطربة التي تشهدها دول الجوار الإقليمي تمثل تحدياً لأمن دول الخليج العربي، واصرار إيران على امتلاكها السلاح النووي في ظل الأزمة اليمنية يشكل ورقة ضغط على أمن دول الخليج العربي، الأمر الذي يتطلب دراسة الأزمة ومتابعتها ووضع الحلول، عن طريق تقديم استراتيجيات تتضمن أدوات عدة منها (الاداة العسكرية) يكون الهدف منها الحد من الأزمة، ففي عام ٢٠١٥ أعلنت المملكة العربية السعودية عن تشكيل تحالفها العسكري ضد جماعة "انصار الله" التي تحظى بدعم إيراني واسع، من اجل دعم الشرعية في اليمن وعودة الاستقرار، وقد سعت العديد من الأطراف الاقليمية والدولية لإيجاد حل سلمي يفضي الى السلام وايقاف اطلاق النار، وان الجهود مستمرة للوصول الى حل يرضي الأطراف ويخرج بمشهد سياسي جديد وحكومة منتخبة.

تثير الأزمة اليمنية اهتمام المجتمع الدولي خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للضرر الذي يمكن أن تحدثه الأزمة اليمنية في المنطقة الإقليمية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص. وتعد منطقة الخليج العربي منطقة محورية ومهمة في العلاقات الدولية، حيث تتأثر بشكل واضح بكل التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية. حيث أدت الأزمة اليمنية إلى تحفيز العديد من المخاطر والتهديدات التي ترافقت معها، وأدت أيضاً إلى توقف في المسار السياسي في اليمن، وجعلت من اليمن مصدراً لتهديد دول الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية، وخلقت حالة من التوتر والخلاف بين دول التحالف العربي، وأدت الى زيادة حدة النزاع بين جمهورية إيران الاسلامية التي تسعى لزيادة نفوذها والمملكة العربية السعودية. تأتي الدراسة لبحث الأزمة اليمنية وانعكاساتها على دول الخليج العربي، لما لها من مخاطر على المنطقة.

اولاً: أهمية الدراسة:

تُعد الأزمة اليمنية من أهم الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة، وذلك بسبب تعدد أطراف الصراع الداخلي والخارجي، وما ترتب على هذه الأزمة من انعكاسات على المستوى الإقليمي والدولي، وتُعد أيضاً من الأزمات والمستمرة منذ2011 التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

ثانياً: هدف الدراسة:

١-بيان أهم المراحل التي مرت بها الأزمة اليمنية.

٢-أبراز العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية التي كان لها الدور في تعميق الأزمة اليمنية.

٣-بيان آثار الأزمة اليمنية وانعكاساتها على أمن دول الخليج العربي، وذلك من خلال قراءة الأحداث التي ظهرت بسبب هذه الأزمة.

٤-مدى تأثير الاطراف الخارجية على الأزمة اليمنية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأزمة التي ظهرت في اليمن عام 2011 بوصفها أزمة متشعبة وذات أبعاد متعددة، وتأثيرها على أمن واستقرار دول الخليج العربي، اذ أدت الى تنافر وتباعد بين هذه الدول، مع وجود تأثير إقليمي ودولي في استمرار الأزمة. ومن هذه المشكلة تطرح عدة تساؤلات:

١-ما أهم المخاطر التي تفرضها الأزمة اليمنية على أمن دول الخليج العربي؟

٢-هل أدت تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي الى تقارب او تباعد فيما بينها؟

٣-هل أن على دول الخليج العربي الاستمرار في استراتيجيتها تجاه اليمن ام لا بد من انتهاج استراتيجية اخرى؟

٤-ما جوانب تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، فهل أدت الى دخول دول الخليج العربي في التوازن الإقليمي؟

٥-ما مدى تأثير الأطراف الخارجية لا سيما إيران فيما يخص حل الأزمة او تصعيد الأزمة؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن الأزمة اليمنية تشكل التهديد الأهم لأمن منطقة الخليج العربي، وأن الاستراتيجيات الخليجية إزاء الأمة اليمنية لم تكن فاعلة في احتوائها؛ بل صبت مع التدخلات الإقليمية الأخرى لتفاقم الأزمة.

خامساً: مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: دراسة تاريخ الازمة التي مرت على اليمن.

المنهج الوصفي التحليلي: لتحديد وتفسير هدف دول الخليج العربي من إدارة الأزمة اليمنية.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تشمل منطقة الدراسة (اليمن ومنطقة الخليج العربي).

الحدود الزمانية: تمثلت حدود هذه الدراسة الزمانية من عام2011 بداية الثورة الى عام 2021 فترة انهاء الدراسة.

ثامناً: هيكلية الدراسة:

انتظمت الرسالة الموسومة (تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي) في ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة. جاء الفصل الأول تحت عنوان، مراحل الأزمة اليمنية والعوامل المؤثرة في استقرار اليمن. وقد قسم هذا الفصل على مبحثين، خصص المبحث الأول– مراحل الأزمة اليمنية. اما المبحث الثاني –التطورات الخارجية وأثرها في تحريك الشباب اليمني.

اما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة–دور البيئة الإقليمية والدولية في الأزمة اليمنية، وقد قسم هذا الفصل على مبحثين درسنا في المبحث الأول: القوى الإقليمية وتأثيرها في ادارة الأزمة اليمنية. اما المبحث الثاني– القوى الدولية وتأثيرها في ادارة الأزمة اليمنية.

اما الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة تداعيات الأزمة اليمنية وآفاقها المستقبلية لحل الأزمة. وقد قسم هذا الفصل على مبحثين، المبحث الأول–انعكاسات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، اما المبحث الثاني –المشاهد المستقبلية للأزمة اليمنية.

الفصل الأول

مراحل الأزمة اليمنية والعوامل المؤثرة في استقرار اليمن

الفصل الأول: مراحل الأزمة اليمنية والعوامل المؤثرة في استقرار اليمن

تتصف الحياة السياسية في اليمن بالضعف والهشاشة، مما أدى الى انسداد الأفق السياسي على طاولة المفاوضات، اذ تعاني دولة اليمن من اضطرابات وصراعات على السلطة، كما ساعد تنامي الفساد وطغيان اعتبارات البقاء في السلطة، في اخفاق تطوير قطاعات البنية الاساسية والبيئة الاستثمارية وتراجع في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ تتصف الأزمة اليمنية الحالية بتعدد مكوناتها، حيث تشمل وبالتوازن جوانب سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية يكرس بعضها بعضاً، والتي بدورها تهدد في مجموعها الدولة اليمنية، وكذلك فأن ما حدث في أواخر عام٢٠١٠ موجة من الثورات والانتفاضات المعروفة باسم (ثورات الربيع العربي) أو الثورات العربية في بلدان عربية عدة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسة والتي جاءت احتجاجاً على انتشار الفساد، والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، فضلا عن الظروف الأخرى لكلّ بلد. حيث ابتدأت بثورة سلمية غير عنيفة في تونس ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، بعدها جاءت ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ المصرية نجحت بإسقاط الرئيس الأسبق "محمد حسني مبارك"، ثم نجحت ثورة ١٧ شباط الليبية وبمساعدة الدول الغربية بقتل الرئيس "معمر القذافي" وإسقاط نظامه ثم انتقلت هذه الثورات والانتفاضات التي لم تستغرق وقتا لتشق طريقها إلى سوريا واليمن، فقد شهدت الدولة اليمنية منذ بداية عام ٢٠١١ ،أخطر التحديات التي تهدد وجودها، وكيانها، فقد أخفقت الدولة اليمنية في تلبية الاحتياجات الشعبية وبلورة صيغة حكم تشاركية بين أبناء الشعب اليمني، فضلا عن إخفاقها في فرض نظام صارم للمساءلة عن الفساد وازدياد معدلات الفقر والبطالة بين أغلب فئات الشعب اليمني، وإضافة إلى ذلك برزت الكثير من العوامل الداخلية، والإقليمية، والدولية التي أسهمت في تطور الأزمة وتحولها من انتفاضة شعبية تطالب بمزيد من الحريات المدنية أو تحسين الأحوال المعيشية إلى أزمة متشابكة، ومعقدة تورطت فيها قوى داخلية وإقليمية ودولية. ويتوزع الفصل على مبحثين:-

المبحث الأول: مراحل الأزمة اليمنية.

المبحث الثاني: التطورات الخارجية وأثرها في تحريك الشباب اليمني.

المبحث الأول: مراحل الأزمة اليمنية

تعد اليمن من الدول احدى أكثر الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي منذ مراحل تاريخية طويلة، بسبب موقعها الجغرافي المتميز، وهو وقوعها على طرق الملاحة العالمية، فقد عانت من عدم الاستقرار السياسي قبل الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، واستمرت حالة عدم الاستقرار بعد الوحدة، وشهدت صراعات وحروباً داخلية متكررة في الجنوب وفي الشمال مع استمرار تعسف السلطات والتهميش والاقصاء السياسي وسيطرة الحزب الحاكم على أغلب مفاصل الدولة، وبعد الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١ ودخول الأطراف الإقليمية على مسار الأزمة اليمنية، حيث بدأت الأزمة اليمنية ببعض احتجاجات تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية، حتى قبل أن تتحول إلى انتفاضة شعبية بعد ذلك، فمنذ الأيام الأولى كانت الاحتجاجات سلمية سياسية ضد ممارسات النظام، ثم تطورت بعد ذلك إلى صراع مسلح مع التعامل العنيف من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين، تحولت الأزمة اليمنية إلى حرب

صراع مسلح دموي، متعدد الأطراف لم يستطع طرف أن يحسم الموقف لصالحه. وقد قسم المبحث الى مطلبين– الأول: مراحل الأزمة اليمنية، اما الثاني: التطورات الخارجية وأثرها في تحريك الشباب اليمني.

المطلب الأول: التطورات الداخلية في اليمن قبل الأزمة.

لعدم الاستقرار السياسي الذي شهده اليمن منذ عام ١٩٩٠ حتى نشأة الأزمة كان له الأثر البالغ على الحياة السياسية في اليمن، وما رافقها من تطورات سياسية وازمات أدت الى قيام حرب داخلية أهليه وذلك بسبب الصراع على السلطة استمرت حتى قيام الأزمة عام ٢٠١١، التي إزاحة الستار عن المشاكل والتحديات لتظهر بشكل واضح، حيث أعادت الى الواجهة السياسية قوى ومكونات اجتماعية وسياسية ومذهبية طالما استبعدت من الشراكة والعمل السياسي كجماعة "انصار الله" والحراك الجنوبي والأحزاب السياسية المختلفة، لتخرج

معبرة عن نفسها ومطالبة بحقوقها، مما أدى الى خلق واقع سياسي جديد غير مسبوق تزاحمت فيه مطالب القوى السياسية.

أولاً: احتكار القرار وعدم المشاركة السياسية.

لم يشهد اليمن استقرارا في تاريخه الحديث الا في فترات محددة، ولم يعرف النظام السياسي التداول السلمي للسلطة وسيادة القانون، بل فشل هذا النظام في بناء دولة علمانية تقوم على مفهوم المواطنة وحكم القانون واحترام الحريات والمساواة بين افراد المجتمع بعيدا عن قضايا الدين والعرق والجنس، ان عدم اتفاق اليمنين على الكيفية التي تكون عليها الدولة، بسيطة أم مركبة، اسلامية أم علمانية، جعل من اليمن امام تحديات تعوق تقدمه والانتقال الى التحديث والديمقراطية، اذ لم يمنح اليمنيون حق المشاركة السياسية، لذلك استمرت الانقسامات الداخلية بين الشمال والجنوب، كما تلعب العوامل الاجتماعية دوراً مؤثراً في استقرار النظام السياسي واختلاله، لان انقسام المجتمع الى عدة طبقات مختلفة ومتفاوتة سوف يؤدي بالضرورة الى حدوث صراع فيما بينها ما ينتج عن ذلك عدم "الاستقرار السياسي"(١).

بدأ النظام السياسي اليمني في السنوات العشرين الاخيرة بالتعايش مع الازمات، التي عكسها في ظل ممارسته للسلطة وتفتيت المؤسسات من الداخل، بسبب الرشوة والفساد والمحسوبية وتحكم كبار قادة الجهاز الاداري ونفوذ المشايخ، وبذلك اندثرت المضامين الدستورية، التي تقوم عليها الدولة الحديثة واصبح الصراع على السلطة وتهميش ادوار الاخرين واضعاف تمثيلهم السياسي، السمة التي يتميز بها النظام السياسي القائم، وبذلك اصبحت الدولة تمثل المجموعة المسيطرة على السلطة والثروة ولم تعد تعبر عن كافة المواطنين، فالشعارات التي نادت بها الدولة اليمنية (المساواة، الحرية، واعتماد القانون)، لم تطبق في ادائها وخطابها السياسي، فالدولة قد فشلت في تحقيق وظيفتها الحفاظ على الاستقرار السياسي؛ بل تعددت الحروب ما بين القبائل نفسها والدولة والقبائل والحرب مع جماعة "انصار الله"، وبذلك ساد سياق تنازعي، بدلاً من السياق التعاوني، فقد تميزت

(١) نشوان محمد السميري, التعددية السياسية في اليمن اسس التجربة وحدود الممارسة, الطبعة الاولى, مكتبة الجليل, صنعاء, ٢٠٠١, ص٣٧.

السياسة اليمنية بهذه الخاصية، وتميزت ايضاً بركود اقتصادي منذ قيام الوحدة حتى يومنا هذا، ما قاد الى تراجع بناء الدولة القومية(١).

لسوء الاوضاع السياسية في اليمن والجمود السياسي الحاصل، من قبل الرئيس السابق "علي عبدالله صالح"، واستمراره على قمة السلطة لمدة 33عاماً، عمل خلال فترة حكمه على(٢):

١- تعديل الدستور وتسهيل عملية توريثه للحكم.

٢- غياب المشاركة السياسية والتنافس الحزبي.

حصل كل ذلك بسبب ضعف التنظيم الاجتماعي والنظام الحزبي، وعدم تحقيق التوازن بين السلطات، الا ان ذلك لم يمنع قيام الاحزاب ومحاولتها تثبيت وجودها في السجلات الرسمية، وان لم تكن ذات فاعلية ولها قاعدتها الشعبية، فقد تميزت الاحزاب ما بين من توفرت لها قاعدة شعبية وثقل سياسي قوي واحزاب ذات ثقل سياسي متوسط واحزاب صغيرة ليس لها ثقل سياسي، واحزاب مهمشة، تمكن "حزب المؤتمر الشعبي العام"*من التفرد بالحكم وحصوله على اغلبية الاصوات ١٩٩٧ دون شراكة اي حزب آخر، وبعد ذلك أُجري تعديلٌ دستوري ٢٠٠١ أصبحت مدة رئيس الجمهورية ٧ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وان سلطة الرئيس نافذة دون اعتراض على قراراته من قبل السلطات الاخرى يكون دورها متابع وليس معارض في نفس الوقت تنفذ القرارات على وفق رغبة الرئيس باعتبار مجلس الوزراء وظيفته سكرتارية تنفذ اوامر الرئيس، اما دور السلطة القضائية ليس

---

(١) عمرو الشوبكي, واخرون, اصلاح المؤسسات في المنطقة العربية, الطبعة الاولى, روافد للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٦, ص٢٧٢.

(٢) فؤاد الصلاحي, واخرون, الفاعلون غير الرسميين في اليمن, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١٢, ص١٧.

* هو الحزب الحاكم في الجمهورية اليمنية وقد تأسس هذا الحزب فيما كان يسمى باليمن الشمالي قبل الوحدة و ذلك في العام ١٩٨٢. و كان الهدف من إنشاء الحزب هوخلق نوع من الإجماع و الاتفاق بين كافة ألوان الطيف السياسي فيما كان يُعرف بالجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمال) . ويرأس هذا الحزب الذي يعتبر الأكبر في الجمهورية اليمنية الرئيس علي عبد الله صالح. التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع و العشرين من إبريل العام ٢٠٠٣, المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية, ص١٠.

مستقلاً بل تابعاً، لأن تعيين قيادتهِ يكون صادراً من قبل الجهة التنفيذية، وان السلطة التشريعية تكون تابعة ايضاً، لأن اغلبية اعضائها ينتمون للحزب الحاكم، وبذلك يكون الحزب الحاكم المسيطر على السلطات كافة، وفي عام ٢٠٠٦ اجريت انتخابات كانت لصالح "علي عبدالله صالح" وفوزه بأغلبية الاصوات، وبسبب احتكاره للسلطة وحرمان غالبية المجتمع من المشاركة السياسية وتهميش واقصاء الاحزاب من دورهم، وفقاً لما ذكر فقد تم ادخال الدولة اليمنية في ازمة شاملة لكل مكوناتها وكياناتها، بسبب ضعف نظامها السياسي الذي اضعف مرتكزات الدولة السياسية والقانونية(١).

شهد اليمن تطورات وتحولات سياسية كبيرة بعد الوحدة بين الشمال والجنوب ١٩٩٠ وظهور التعددية الحزبية*، التي كانت محضورة قبل الوحدة، تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية، ثم أصبحت بعد الوحدة المرتكز السياسي للديمقراطية التعددية والليبرالية للدولة اليمنية الجديدة، سميت بمرحلة "الائتلاف الثنائي" ضمت كل من حزب "المؤتمر الشعبي" وحزب "التجمع اليمني للإصلاح"، وقد استمر التحالف الثنائي حتى انتخابات ١٩٩٧ التي تمكن فيها حزب "المؤتمر الشعبي العام"، الحصول على اغلبية المقاعد(٢٢٧) من أصل(٣٠١) ثم ارتفعت في انتخابات ٢٠٠٣ الى(٢٢٩)، واستطاع حزب المؤتمر بفضل الاغلبية التفرد بالحكم وتشكيل الحكومات المتعاقبة كافة دون تدخل اي حزبٍ آخر، وقد تم تعديل الدستور في عام ٢٠٠١ بما يخدم مصلحة الحزب الحاكم، ثم حصل "علي عبدالله صالح" في اجراء انتخابات تنافسية على ٧٧٪ من الاصوات، وفي ٢٧/نيسان/٢٠٠٩ كان لابد من قيام انتخابات برلمانية وفقاً للدستور والقانون، الا أنه تم تمديد مدة البرلمان وتأجيل الانتخابات لعامين بحسب الاتفاق ما بين الحزب الحاكم "حزب المؤتمر الشعبي" والاحزاب

(١) فؤاد الصلاحي, واخرون, مصدر سبق ذكره, ص١٨.

* التعددية الحزبية تختلف عن التعددية السياسية فالأخيرة تتصف بالشمولية لأنها تتضمن بالضرورة وجود تعددية حزبية الا انها لا تقتصر عليها في الوقت الحاضر وذلك لوجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات, فالتعددية الحزبية تعتبر جزء مكمل للتعددية السياسية. هادي مشعان ربيع, التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية, مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, العدد الأول, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة عبد الحميد بن باديس, الجزائر, ٢٠١٧, ص٢٢٦.

المعارضة اللقاء المشترك**، من أجل توفير اجواء سياسية ملائمة واحداث تغيرات في النظام الانتخابي وتعديل مادة الدستور *٦٥ التي تنص على ان " مدة مجلس النواب ٦ سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له" وتم الاتفاق على تعديل المادة، تحديد٨ سنوات، ومن كون اليمن دولة ذات طابع تقليدي قبلي، الا انه يعد من اول دول شبه الجزيرة العربية سعى الى تطبيق نظام الديمقراطية، وبذلك أثار مخاوف دول الخليج العربي والتأثير على انظمة الحكم فيها عن طريق إثارة الثورة ضدها ومطالبة افراد الشعب بتغيير النظام وممارسة الديمقراطية، علماً لم تكن ممارسة ومطبقة في اليمن، ومن أهم الاحزاب اليمنية هي(١):

أ: حزب التجمع اليمني للإصلاح:

ترتبط جذور الحزب الفكرية بحركة الاخوان المسلمين، التي أسسها "حسن البنا" بوصفها حركة اسلامية لا تنتهي عند حدود مصر، وتم الاعلان رسمياً في اليمن عن "التجمع اليمني للإصلاح" عام ١٩٩٠ على يد "عبدالله بن حسين الاحمر" وهو اكبر وابرز الاحزاب المعارضة في اليمن، ليكون إطاراً للتيارات الاسلامية؛ ويمثل ثلاثة تيارات رئيسية(٢):

- تيار الاخوان المسلمين.
- تيار الجناح القبلي.

---

* تأسس حزب اللقاء المشترك في ٦/شباط/ ٢٠٠٣ بعدّه امتداداً لائتلاف معارض سابق هو مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، ويضم سبعة من أحزاب المعارضة الرئيسة هي: (التجمع الوطني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، التجمع السبتمبري، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، حزب الحق). عبد الباري الطاهر، المجتمع المدني ودوره في الثورة (الإصلاح) نموذجا، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، الطبعة الاولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧٧.

*دستور اليمن الصادر عام ١٩٩١ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٥.

(١)عبد الملك محمد عبدالله عيسى, حركات الاسلام السياسي في اليمن, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ص١٣٧.

(٢) بلقيس احمد منصور, الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن ودول اخرى, الطبعة الاولى, مكتبة مدبولي, القاهرة, ٢٠٠٤, ص٢٤٩.

- تيار التجار واصحاب رؤوس الاموال.

شارك في انتخابات ١٩٩٧؛ حصل على(٥٣) مقعداً، وفي انتخابات ٢٠٠٣ حصل على (٤٦) مقعداً من مجموع (٣٠١) المقاعد البرلمانية، وبعد وفاة مؤسس ورئيس الحزب "عبدالله بن حسين الاحمر" تم انتخاب "محمد عبدالله اليدومي" ٢٨/كانون الأول/٢٠٠٧ رئيساً للجنة العليا للتجمع، وقد نجح الاصلاح الانتقال من المعارضة الى السلطة، عقب فوزه في الانتخابات النيابية، وعند انطلاق الثورة الشبابية اليمنية ٢٠١١، ضد نظام الرئيس "علي عبدالله صالح" حيث كانت دعوة الحزب المشاركة في الاعتصامات حتى إسقاط النظام[١].

أصبح ينطوي حزب "التجمع اليمني للإصلاح" داخل "احزاب اللقاء المشترك" المعارضة للحزب الحاكم واستبداده، فقد استطاع الحزب من أدارة عملية المشاركة في ثورة فبراير ٢٠١١ (ثورة الربيع اليمني) مثل القاعدة الشبابية الاحتجاجية، التي انطلقت في مختلف محافظات الجمهورية، وكان شعاره الدعوة الى الاصلاح السياسي، ولم يخرج منفرداً؛ بل تحت اطار المشاركة الجماعية، التي تمثلها احزاب "اللقاء المشترك" لمساندة المحتجين المطالبين بإنهاء حكم "علي عبدالله صالح" ورحيله عن السلطة[٢].

ب-الحزب الاشتراكي اليمني:

مثل "الحزب الاشتراكي اليمني"* "الحراك الجنوبي" من الوحدة حتى وصوله للثورة، ودخوله مع اللقاء المشترك، دخل الحزب انتخابات ١٩٩٣ وحصد (٥٦) مقعداً في مجلس النواب، دفعت هذه النتيجة الحزب الى مشاركة ثلاثية مع (حزب المؤتمر العام، وحزب

---

(١) ويكيبيديا, الموسوعة الحرة, حزب التجمع اليمني للإصلاح, متاح على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٢/١٢.

(٢) احمد محمد الدغشي, تجربة حزب الاصلاح اليمني بعد الربيع العربي, رؤية تركية, (٦/١) ٢٠١٧, ص ص٤٩-٥٠.

* تعود جذور الحزب الى الحركة القوميين العرب التي تأسست في بيروت عام ١٩٤٨,وله جذور اشتراكية ,اما في جنوب اليمن تأسس عام ١٩٦٣ بعد الثورة اليمنية , ويعتبر الحزب الحاكم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠, وقد استمر في الحكم مع حزب المؤتمر الشعبي مدة اربع سنوات, الا ان الحرب ١٩٩٤ اخرجته من العمل السياسي, ثم عاد اليها ولكن بتمثيل ودور ضعيف مقارنة بما كان عليه سابقاً قبل الوحدة, ويتميز بأنه الحزب الوحيد الذي لا يعقد تحالفات مع القبيلة. عبدالملك محمد عبدالله, مصدر سبق ذكره, ص١٤٤.

التجمع اليمني للإصلاح)، وقد تزامنت مع هذه المرحلة الانتقالية اعمال شغب وتخريب واغتيالات للقادة السياسيين، وان تلك الاغتيالات كانت تستهدف بالأخص عناصر "الحزب الاشتراكي"، الا ان الحزب لم يستمر وخرج من السلطة بعد عام من المشاركة الى المعارضة، لم يشارك الحزب في الانتخابات النيابية واعلن مقاطعته لهذه الانتخابات عام ١٩٩٧، وعمل ذلك ايضاً في انتخابات ١٩٩٩، ثم شارك في انتخابات ٢٧/نيسان/٢٠٠٣ وحصل على (٧) مقاعد برلمانية، وشارك مع حزب الإصلاح اليمني في تحالف مشترك مع وجود اختلافات في ايديولوجية كل حزب، وانضم كل من "حزب الحق" والحزب "الوحدوي الشعبي الناصري"، تحت حزب "اللقاء المشترك"؛ اهم منطلقات الحزب الاشتراكي تتضمن الآتي[١]:

- حرية نشوء الاحزاب وحماية المنظمات السياسية ونشاطاتها بصورة علنية.
- احترام حق المعارضة السياسية والايمان بفكرة التداول السلمي للسلطة، عن طريق انتخابات مباشرة وحرة مع تقديم الحماية لكافة ابناء الشعب، الانتخابات العامة والمحلية.
- حرية التعبير عن الرأي مع عدم الاعتراض على التنظيم الجماهيري واستقلاليته.
- الضمان الكامل لحقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ثانياً: مشكلة الجنوب.

إن عدم الاهتمام بالفترة، التي خلفتها حرب ١٩٩٤ وقيامها بين الشمال والجنوب، اذ دامت "حرب الانفصال" لمدة شهرين وشملت جميع البلاد، انتهت لصالح دولة الوحدة والقوى المؤيدة لها، كانت من نتائجها انها خلفت ما يقارب ٧٠٠٠ قتيل، وانسحاب قادة الجيش الجنوبي الى خارج بلادهم، والسيطرة على ممتلكات ومصادرة مقدرات "الحزب الاشتراكي"، وتوزيعها للقيادات العسكرية والقبائل المشاركة في الحرب، بدأت بوادر سوء الاوضاع والتذمر من قبل الجنوبين، كما تعرض عشرات الالاف من الجنوبيين للإقصاء والتهميش، وفصلهم من وظائفهم المدنية والعسكرية، لقد عانى الجنوب اكثر من الشمال، وبذلك خرج اليمن منهكا ماديا ومعنويا بعد الحرب، الانتصار الذي حققه الشمال ودخولهم الى عدن،

(١) سمير محمد احمد العبدلي, الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي, الطبعة الاولى, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٧, ص١٧٩.

وحمل معه ثقافة الحكم القبلي، كانت من نتائجه سيطرة ثقافة الحكم هذه، فأصبح سكان الجنوب يفتقدون كافة الحقوق المدنية، والمساواة امام القانون والحماية القانونية لمصالحهم الخاصة والعامة[١]–، ما سبق يعبر عن وجهة النظر لمؤيدي الانفصال من الجنوبين.

عدت القضية الجنوبية هي الاساس في قيام الحراك، اذ أخذ الحراك الجنوبي بداية رد فعل، على سوء ادارة الدولة في اليمن خلال السنوات العشرين المنصرمة، إذ فشلت الحكومة في ادارة مقومات الدولة(الاقتصادية، السياسية، مشاكل الهوية الوطنية)؛ اخذ الحراك في الجنوب مستويات متعددة منذ قيامه[٢]:

المستوى الاول: وهو مستوى الحراك السلمي، وذلك بالاعتماد على اليات دستورية واعلامية، كالخطابات والمظاهرات والاعتصامات، وايضاً تشكيل لجان وجمعيات من اجل المطالبة لنيل حقوقهم في نهاية عام ٢٠٠٦ قام عدد من المتقاعدين في محافظة الضالع، بتنظيم احتجاجات واعتصامات، مطالبين برفع رواتبهم او اعادتهم الى الخدمة.

المستوى الثاني: اخذ الحراك بالتطور، بسبب الصراعات والتطورات السياسية، التي تشهدها الساحة اليمنية، فأن ما يجري من احداث وصراع بين السلطة وجماعة "انصار الله" في شمال اليمن، فضلاً عن الخلافات السياسية القائمة بين الاحزاب ساعدت هذه العوامل، على المجاهرة العلنية من الحراك والمطالبة بالانفصال.

المستوى الثالث: بعد ان تمكن الحراك من اشغال حيز اكبر مما كان عليه، خاصة بوسائل الاعلام، والاهتمام الداخلي والخارجي والعمل على تدويل القضية الجنوبية، عبر مناشدة المجتمع الدولي، من اجل غايتهم فك الارتباط عن الشمال، ومناشدة الشخصيات المؤثرة القائمين في الخارج، من اجل ايجاد حل امني للأزمة.

---

(١) عادل الجوجري, اليمن فوق بركان صراع السلطة والقبيلة, الطبعة الاولى, دار الكتاب العربي, دمشق, ٢٠١٠, ص ص٧٦–٨٠.

(٢) حسن كريم الشمري, الأهمية الجيبولتيكية لليمن في الصراع الإقليمي, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠١٧, ص ص١٣٧–١٣٨.

المستوى الرابع: اخذت الاستراتيجيات تتغير بالنسبة للحراك، اذ كان من المقرر اذا لم يتم التوصل الى حل، واتخاذ موقف من اجل القضية الجنوبية من قبل المجتمع الدولي، واعادة حقوقهم واستحقاقاتهم مع تجاهل "صنعاء" لمطالب الجنوب، سوف تكون ردة الفعل هي تشكيل مجاميع مسلحة وقيام حرب في المدن بينها وبين السلطة، لم يتم التطبيق على الواقع بشكل ملموس، والسبب في ذلك التطور السريع للأحداث في صنعاء في الاجندة السياسية، فالنظام السياسي على وشك الانهيار، جوبهت المظاهرات والاعتصامات الاسبوعية بالقوة من قبل الحكومة، ان القمع الموجه اليهم، لم يمنعهم من الاستمرار بمطالبهم وقد ازدادت وصولاً الى الحراك الشعبي ٢٠١١.

لم تنتهِ دائرة الصراع ما بين الطرفين عند نقطة فاصلة، بل تظهر احتجاجات ومطالبات يتم استدعاؤها وتوظيفها بين الحين والآخر، ورفض الاستبداد في الحكم من المناطق الجنوبية والشرقية، وقد عملت بعض الاطراف الخارجية(الدول الخليجية) بدعم الجنوبين والمطالبة بالانفصال، لغرض تحقيق اهداف خاصة بها، الا ان الرد جاء من قبل الحزب الحاكم بإطلاق مشروع شراء الولاءات، وممارسته الالتفاف على الاحزاب وكسبهم، وبذلك تحولت الى مشروع التفرد بالحكم، وقد مكن الكثيرين من القادة والمسؤولين السياسيين والعسكرين والاداريين، في افساد الحياة العامة في جميع محافظات ومؤسسات الدولة واظهار نفوذهم، وعن طريق استغلال مناصبهم، قاموا باستملاك مؤسسات ومباني جاهزة في عدن بطرق غير قانونية، وقاموا بالفعل نفسه في المحافظات الشرقية (صنعاء، تعز، الحديدة)، اتخذها الجنوبيون حجة، في تصعيد الحراك[١] .-، على وفق نظرة الجنوبين الرافضين للاندماج.

لذلك فإن الحراك الجنوبي والتمرد في الشمال، ما كان ليفعل فعله لولا وجود تأييد ودعم خارجي لقوى اقليمية ودولية (جمهورية ايران الاسلامية، الولايات المتحدة الامريكية، السعودية ودول الخليج)، ولها اجندة خاصة ومختلفة تساهم في تصعيد الازمة وإثارتها بين

(١) مطهر الصفاري, جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الاقليمية, الطبعة الاولى, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, اسطنبول, ٢٠٢١, ص ص٢٨-٢٩.

الحين والآخر، كما ان اليمن في الوقت الراهن يعيش صراعات سياسية وازمات داخلية، تختلف عن سابقاته(١).

ثالثاً: جماعة "انصار الله".

برزت الحركة الحوثية*بعد اعتقال زعيمهم "حسين بدر الحوثي" ٢٠٠٣، بتهمة تأسيس تنظيم مسلح، الا ان السبب الحقيقي وراء اعتقاله على وفق بعض المحللين، هو رفع شعارات مناهضة ضد "الولايات المتحدة الامريكية" بدأ التمرد في محافظة صعدة، التي تقع شمال اليمن على الحدود اليمنية السعودية من قبل نخبة محدودة، الا ان الطابع القبلي الذي يميز محافظة صعدة، والمحافظات المجاورة ساعد النخبة المتمردة على تعبئة الجماهير وجرها الى الصراع، وهذا الفعل ساعد على اتساع نطاقه جغرافياً واجتماعياً ليصل الى المحافظات (عمران، حجة، الجوف، صنعاء)(٢).

تعاني منطقة صعدة من تردي سوء الخدمات وغياب البنية التحتية، وتعد الزراعة المصدر الذي يرتكز عليه سكانها، ان اهمال السلطة لها وعدم الالتفات نحوها، كان من ضمن الدوافع وراء نشوء الصراع بينها وبين السلطة، وتعد مشكلة اللاجئين الأفارقة في

---

(١) علي محسن حسين العامري, اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية, دراسات دولية, بغداد, العدد التاسع والاربعون, تموز ٢٠١١, ص١٥٣.

* الحركة الحوثية اسم ينسب الى لقب مؤسسها السيد حسين نجل السيد بدر الدين الحوثي , يعتنقون افكار وعقائد قريبه من افكار ومعتقدات الاثني عشر وتسمى بالجارودية, وهم فرقة من بضع عشرة فرقة, تنتمي للمذهب الزيدي, استطاعت النفوذ الى أتباع المذهب الزيدي, من اجل بناء قاعدة جماهيرية موالية لها, لم تتأسس في بدايتها حركة سياسية منظمة, لها اهداف ونظم كغيرها, بل بدأ اطارها الفكري يتشكل من خلال منشورات وتسجيلات للسيد حسين الحوثي, وهي مجموعة من الافكار الاسلامية التي تستهدف التجديد الديني في اطار المذهب الزيدي, ثم تبلورت الحركة لتأخذ شكل جديد وخاص اثناء الحرب, حتى ان اسم الحوثية كحركة لم يطلق عليها الا اثناء الحرب, واطلقته السلطات بعد اندلاع الصراع بين الطرفين, السبب انها لم تتأسس كحركة لها طموحات واهداف سياسية, والا لكانت اختارت لنفسها اسماً غير الذي اشتهرت به, فالحوثية تأسست كحالة فكرية ودينية منذ عام ٢٠٠٠, وكان يطلق على مناصريها اسم (جماعة الشعار), وصفوا بهذا الاسم نسبة لتبنيهم" الشعار" اداة ووسيلة لنشر رؤاهم وافكارهم الدينية, مع غياب تام لأي رؤية او برنامج سياسي محدد. منصور عبد الحميد سيد أبو زيد شتات, الانحراف العقدي عند الحوثين وآثاره المعاصرة, كلية الدراسات الإسلامية للبنين, العدد ٢, القاهرة, ٢٠١٩, ص٦٤٩.

(٢) فؤاد الصلاحي, واخرون, مصدر سبق ذكره, ص٨٦.

المحافظة، وكل تلك المشاكل تضاعف الأعباء كونها مشاكل طارئة وليس لها موازنة تستوعبها(١).

ظهر نشاط "الشباب المؤمن"* خلال الفترة بين ١٩٩٩-٢٠٠٤، اذ ظهرت عملية تغلغل في المؤسسات الحكومية واجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والتركيز على المؤسسات التعليمية في محافظات(صعدة، عمران، حجة، صنعاء، الجوف)، وذلك بنفس وقت حركة الدمج بين المدارس الحكومية والمعاهد العلمية، التي كان يشرف عليها حزب "التجمع اليمني للإصلاح" (٢).

انطلقت الشرارة الاولى، عندما قامت الحكومة في بداية الامر بعدة اغتيالات ضد جماعة "انصار الله"، وجاء الرد بتصعيد الموقف بينهم الى نشوب حروب اهلية بين الطرفين؛ قادت الى حروب استمرت ستة جولات:

الجولة الاولى: بدأت ٢٠٠٤/٤/١٨ من الحرب واستمرت حتى ٩/١٠ بين القوات الحكومية وجماعة "انصار الله"، بعد قيام الجماعة بمظاهرات مناوئة للسلطة، واندلعت المعارك بين الطرفين بشدة طيلة شهر ابريل في منطقتي (مران وحيدان) وصعدت الحكومة موقفها، كما قامت بعرض مكافأة مالية لإلقاء القبض على قائد الحركة "حسين بدر الدين الحوثي"، وايضاً تم نشر المزيد من القوات العسكرية في محافظة صعدة، كما

---

(١) ياسر حسن, معاناة نازحي صعدة تتفاقم والدولة غائبة, ٢٠١٣/١١/٢٨, متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٢/٤.

* الشباب المؤمن ظهر في عام ١٩٩٠ وكان هذا المنتدى عبارة عن مؤسسة تربوية ثقافية تعنى بصياغة الشخصية الرسالية (الدعوية) للشباب, وتقوم بدور دعوي وثقافي في الساحة اليمنية، وكان الغرض من إنشائها هو تكوين (منهج مميز أو مدرسة فكرية خاصة) لها أنظمة ولوائح وقوانين قادرة, على اجتذاب الشباب وقادرة, على مواكبة العصر، وهو ما يعني أشبه بإنشاء حوزة علمية مشابهة لما هو موجود في العراق وايران، واستمرت فترة الإنشاء من ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٤ وطول هذه الفترة كان هناك عمل متواصل عمل (تطوير الأنشطة والأفكار والمناهج). صباح محمد صالح, الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي منها بعد عام ٢٠١١, مركز صلاح الدين, جامعة تكريت, بغداد, ٢٠١٩, ص٢٤٨.

(٢) مجموعة باحثين, الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية, الطبعة الاولى, مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث, صنعاء, ٢٠٠٨, ص١٨٢.

اتهمت السلطة الحركة بأنهم مرتبطون بقوى خارجية وانشاءهم تنظيم مسلح، انتهت المعركة بمقتل زعيم الحركة وانتصار الحكومة[١].

الجولة الثانية: تمتد الجولة من اذار ٢٠٠٥ الى شهر أيار من السنة نفسها، ونشبت بسبب اتهام الحكومة لزعيم الحركة "بدر الدين الحوثي" الذي تسلم القيادة بعد وفاة ابنه وعضو البرلمان السابق "عبدالله الرزامي" "لحزب الحق" باستئناف التمرد، الا ان الرد كان سريعاً من قبل عضو البرلمان، بأن الرئيس "علي عبدالله صالح" لا يريد انهاء الصراع وكانت من نتائج هذه الجولة قيام رئيس الحكومة، بإعلان العفو العام عن "بدر الدين الحوثي" مقابل ايقاف اطلاق النار وتسليم نفسه للسلطات، لعدم قدرة الجيش العسكري بإنهاء المعركة لصالحه وعدم قدرته على الاستمرار بالحرب والخوف من وصول المعارك الى صنعاء، وبذلك اعلنت الحكومة انتصارها وانتهاء الحملة العسكرية، وقد اعلن "عبدالله الرزامي" تسليم نفسه للسلطات مع اتخاذ هذه الاجراءات استمرت حالة عدم الاستقرار[٢].

الجولة الثالثة: بعد مرور ٦ أشهر على انتهاء الحرب الثانية اندلعت الحرب الثالثة في شهر ٢٠٠٥/١١ واستمرت حتى كانون الثاني/٢٠٠٦، اذ توقفت قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦؛ الا ان هذه الجولة نتجت عن حدوث أمرين[٣]:

١- قيام السلطات اليمنية بإطلاق سراح ستمئة عنصر من عناصر جماعة "أنصار الله" من بينهم قيادات مهمة وذلك من اجل ايقاف الحرب.

٢- اعلان جماعة "انصار الله" الوقوف الى جانب حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الرئيس "علي عبدالله صالح" في الانتخابات الرئاسية.

---

(٢) المصدر السابق, ص١٩٣.

(٢) نقلاً عن كريستوفر بوتشيك, اليمن على شفا الهاوية- الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تحد وطني, سلسلة اوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, واشنطن, العدد ١١٠, نيسان٢٠١٠, ص١٣.

(٣) عاتق جار الله, واخرون, الاذرع المسلحة الايرانية في المنطقة العربية, الطبعة الاولى, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, ٢٠١٨اسطنبول, ص١٩٣.

الجولة الرابعة: بدأت هذه الجولة من كانون الثاني الى حزيران ٢٠٠٧ بعد توجيه الاتهام للحركة بتهديدهم للجالية اليهودية في صعدة ثم تصاعدت المعارك بسرعة لتشمل كافة انحاء محافظة صعدة والمحافظات المجاورة، وعادت الحكومة من جديد الى الاعلان ان الحركة لها ارتباطات خارجية وتلقى الدعم الخارجي من قبل (ايران وليبيا)، وقد عملت الحكومة على استدعاء سفيريها من طهران وطرابلس وقد نفيت "انصار الله" ارتباطها بالخارج، وبفضل الوساطة القطرية انتهت هذه الجولة في أيار/٢٠٠٧ عندما زار امير قطر السابق "حمد بن خليفة آل الثاني" اليمن، والتقى وفد من وزارة الخارجية القطرية بزعامة "انصار الله" اخرج هذا الاجتماع، الذي سمي (باتفاق الدوحة) الى وقف اطلاق النار، واصدار عفوٍ حكومي وقد وعدت بناء محافظة صعدة مع التزام "انصار الله" بالتخلي عن السلاح الثقيل واطلاق سراح جميع المعتقلين، كما ادعى قادة "انصار الله" لجوءهم الى قطر واتخاذها منفى دائم، الا ان اتفاق الدوحة فشل في اداء مهمته، في اعادة تعمير صعدة وكيفية ايجاد وسيلة في نفي الزعماء[١].

الجولة الخامسة: بعد فشل الوساطة القطرية وعدم الالتزام بشروط الاتفاق من قبل الطرفين مع تدهور الاوضاع سريعاً، بدأت المعارك اذار/٢٠٠٨ اشتد القتال وامتد الى خارج صعدة، وقد تم اعلان ايقاف الحرب من قبل الرئيس "علي عبدالله صالح" في ١٧/تموز/٢٠٠٨ الذكرى الثلاثين لحكمه، ان من الاسباب التي دعت الى ايقاف اطلاق النار هي(الضغوطات الدولية، والخسائر الجسدية والمادية والوساطة الخارجية) والمخاوف من امتداد الصراع داخل صنعاء[٢].

الجولة السادسة: قبل قيام الحرب السادسة اصبح "انصار الله" اقوى من قبل ويمتلكون اسلحة متوسطة وثقيلة، حصلوا عليها من الواقع العسكرية لجيش علي عبدالله صالح، التي استولوا عليها بعد انسحاب الجيش، ثم جاء شن الجولة الاخيرة والتي سميت (بالأرض المحروقة) في أب/٢٠٠٩ وانتهت في شهر فبراير من العام التالي، وقد صرح

---

(١) المصدر السابق, ص١٩٣.

(٢) احمد امين الشجاع, بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران والحوثيون, الطبعة الاولى, مركز الجزيرة للدراسات والبحوث, صنعاء, ٢٠١٢, ص٦٣.

"انصار الله" ان "المملكة العربية السعودية" تقوم بمساندة الجيش اليمني، والسماح لهم باستخدام الاراضي السعودية في الحرب، واستناداً الى ذلك دخلت السعودية ٥/كانون الأول/٢٠٠٩ الى خط المواجهة وقصف المواقع لحركة انصار بالطائرات، مما زاد من حركة "انصار الله" تقدم الحوثي نحو الاراضي مع ازدياد الخسائر من كل الاطراف المشاركة، كان يهدف الرئيس اليمني من محاربة الحركة الى امرين: الأول- يقوم بإزاحة القيادات والمكونات المساندة لمشروع توريث الحكم في اليمن، والثاني- يتمثل في ابتزاز "المملكة العربية السعودية" عن طريق تقديم مساعدات مالية له، من اجل القضاء على جماعة "انصار الله المسلحة"، التي كانت تزداد قوتها العسكرية واصبحت اقوى مما كانت عليه في الحروب السابقة(١).

جاء التدخل من دولة قطر بعدها دولة وساطة ما بين الاطراف للمرة الثانية، من اجل ايقاف الحرب، وقام امير قطر السابق(حمد بن خليفة آل ثاني) بزيارة الى صنعاء واعلان موافقة الدوحة، استئناف الاتفاقية والقبول بشروطها الخمسة وهي(٢) :

١- الالتزام بوقف الحملات العسكرية في جميع المناطق.
٢- اطلاق سراح عدد من عناصر انصار الله المحتجزين.
٣- قيام الطرفين بتشكيل لجنة والبحث عن المفقودين.
٤- سحب طلب تسليم (يحيى الحوثي) من الشرطة الدولية والعفو عنه.
٥- تشكيل لجنة الهدف منها للتحري من الخروقات المرتكبة.

لقد أسهمت هذه الحروب في تدهور أوضاع اليمن المعيشية وخسائر جسيمة في الاروح من ابناء الشعب اليمني وهبوط الروح المعنوية مع نزوح الاف العوائل وخلق حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن، وبذلك أصبح اليمن داخل دائرة الصراع الاقليمي بين السعودية وايران مع كثرة التهديدات الداخلية والخارجية، التي يتعرض لها اليمن وغياب مرتكزات الدولة السياسية في مواجهة هذه التهديدات على نحو يعزز الامن الوطني لليمن.

(١) عاتق جار الله, مصدر سبق ذكره, ص١٩٤.
(٢) مجموعة باحثين, حال الامة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ رياح التغيير, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١١, ص٢٢٥.

المطلب الثاني: التطورات الداخلية في اليمن بعد قيام الأزمة اليمنية عام ٢٠١١.

أثارت الحركة الاحتجاجية اليمنية مع تزايد في تصعيد الأزمة وتطورها مع ما شهدته الخريطة السياسية اليمنية الى الولوج في دور القوى المعارضة المساهمة في إشعال فتيل الاحتجاجات، الذي اختلف دورها عما كانت عليه قبيل الأزمة، فأخذت تظهر الى الساحة اليمنية بصورة معلنة واتباعها شتى الطرق سلمية كانت ام غير سلمية، لإبراز دورها وفاعليتها في المجتمع اليمني. يمكن التطرق لأهم القوى اليمنية التي ظهرت بصورة معلنة على الساحة اليمنية:

أولاً: جماعة انصار الله ودورها في الاحتجاجات اليمنية بعد ٢٠١١.

لعبت جماعة "أنصار الله" الحوثية دوراً في تصعيد الثورة، ضد نظام "علي عبدالله صالح"، ومشاركتها في الاحتجاجات تحت مسمى (شباب الصمود)، اذ قامت الجماعة بحشد أنصارها في المدن اليمنية، كان لضعف مؤسسات الدولة وتنحي "علي عبدالله صالح" عن الحكم ووجود فراغ سياسي، أعطت هذه العوامل دافعاً لنمو الحركة حتى أنها استطاعت من تأسيس دولة فعالة من ضمن دولة اليمن، وذلك عندما خرجوا من ضمن نطاق مركزهم (محافظة صعدة)، متوجهين نحو العاصمة صنعاء وما حولها[١] .

انضمت جماعة "انصار الله" الى الاحتجاجات الشعبية، وانطلقت اول مظاهرة لهم في صعدة ١٧/شباط والمطالبة بإسقاط النظام تضامناً مع بقية مدن اليمن، كما عبرت الحركة عن موقفها الداعم والمساند للاحتجاجات الشعبية، واعتبرت ان خروج المتظاهرين تحت هدف وشعار واحد في كافة المدن والمحافظات اليمنية، واسقاطهم للنظام ومطالبتهم بالتغيير، سوف يحرر الشعب اليمني من الظلم والهيمنة، كما انه سيعزز من دور الشعب في تحمل المسؤولية ورسم مستقبله[٢].

(١) هيثم علي عبدالله العنبكي, اشكالية عدم الاستقرار السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١١, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠١٧, ص١٠٠.

(٢) احمد امين الشجاع, مصدر سبق ذكره, ص٩٥.

وقد استطاعت جماعة" انصار الله" في بث أفكارها خاصة في (صعدة وعمران وحجة)، وذلك لتواجد السند الشعبي والمحلي في هذه المناطق، كما ان الحروب التي خاضتها مع السلطة(كما اسلفنا ذكرها) حققت ثباتاً وتماسكاً من قبل بعض الأوساط الشعبية، بل وحتى بين الفئات المثقفة(١).

ان الصراع القائم ما بين السلطة وجماعة "انصار الله" ليس بجديد، وإنما هو صراع طويل الأمد يستند بالأساس الى أرضية تسيطر عليها المشاكل الداخلية، اي ان الصراع بين الطرفين له ابعاد داخلية تصل احياناً الى مستوى الحرب الأهلية، وبذلك فأن جماعة "انصار الله" تسيطر على صعدة عسكرياً اي تمتلك حدود جغرافية وعسكرية، كما أنها تتصف بكونها تمتلك جذور قبلية ومناطقية ذات توجه مذهبي، كما أن الجماعة لا تخلو من وجود تدخل خارجي* يكون له دور في تأجيج الصراع في اليمن(٢).

قام "أنصار الله" خلال فترة اعلانهم لتأييد الثورة الشبابية، بإنشاء علاقات مع عدد من الناشطين الموالين للنظام الحاكم واستغلالهم لفراغ السلطة في توسيع قاعدتهم الشعبية،

---

(١) مجموعة باحثين, الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية, مصدر سبق ذكره, ص١٤٢.

* تعد ايران وحزب الله اللبناني التابع لها, الداعم والمساند لجماعة انصار الله ,منذ قيام الثورة الاسلامية ,الا ان ذلك لم يكن بصورة علنية, ولكن لم يدم طويلاً الاسناد سراً, فقد ظهر الدور الايراني خاصة بعد الحرب الاولى التي جرت, ما بين جماعة انصار الله وحكومة (علي عبدالله صالح), حيث قام كل من ايران وحزب الله اللبناني, بأرسال خبراء عسكرين الى صعدة, لتدريب كوادر وقيادات جماعة انصار الله, في تنفيذ حرب العصابات واطلاق القذائف والهاونات, وانشاء معامل تطوير الاسلحة وصيانتها, والدليل على ذلك ان قوة جماعة انصار الله ,في الحروب الخمسة تختلف عما كانت عليه في بدايتها, وبذلك استشعرت اليمن بقوة جماعة انصار الله, كما استشعرت السعودية بذلك الخطر, ما دعا السعودية الى المبادرة في مساندة اليمن في حربها السادسة ضد جماعة انصار الله, وهذا ما يجعل انصار الله تشكل تهديداً لأمن الخليج العربي, نظراً لتواجدها في خاصرة الخليج العربي. راجح بادي, ما وراء دعم ايران للحوثيين, البيان, الامارات, ٢٠١٧/٩/٢٨, متاح على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/١٢.

(٢) عمران عيسى حمود الجبوري, تأثير الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي(دراسة حالة اليمن), الطبعة الاولى, بغداد ,٢٠١٩, ص٤٦.

كما قاموا بوضع برنامج سياسي، والمطالبة بمكان لهم يكونوا فيه من ضمن متخذي القرار القومي ورفضهم للمبادرة الخليجية(١).

ولتطور الاحداث في اليمن وازاحة النظام الحاكم، ووجود قوى دولية وإقليمية، شجعت جماعة "انصار الله" من الاستمرار في الصراع مع السلطة والسعي في ان يكون لها دورٌ من خلال اظهار مطالبهم بين الحين والآخر، بذلك بدأت الجماعة تأخذ حيزاً كبيراً، سواء على الصعيد الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن تواجد الدعم الاقليمي الذي بدوره ساعد في السيطرة على محافظة صعدة عسكرياً، ابان حركة الاحتجاجات الشعبية اليمنية(٢).

بعد انتقال الحكم لنائب الرئيس "عبد ربه منصور هادي"* عندما وصل للحكم في شباط/٢٠١٢، قام بإعادة هيكلية الجيش اليمني وترتيبه بعد الانقسام الذي تعرض له خلال فترة قيام ثورة الشباب اليمني، وقد اتخذ عدة اجراءات بحيث اقال العديد من الشخصيات العسكرية المرتبطة بنظام "علي عبدالله صالح"، وقام بتفكيك الألوية العسكرية التابعة للحرس الجمهوري، واجهت هذه القرارات تمردات من قبل القادة التابعين للنظام السابق، وكان القضاء على تلك التمردات، إما عن طريق الوساطة أو استخدام القوة العسكرية، باعتبار نفوذ الرئيس السابق مازال مستمراً ومؤثراً على القادة العسكرين وهنا تغير دور جماعة

(١) جهاد عوده, الصراع الدولي والقرار الاستراتيجي, الناشر المكتب العربي للمعارف, الطبعة الاولى, القاهرة, ٢٠١٩, ص٣٠٣.

(٢) عمران عيسى حمود الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص ص٧١-٧٢.

* ولد هادي في عام ١٩٤٥ لعائلة في قرية ذكية مديرية الوضيع، جنوب اليمن, وتخرج عام١٩٦٤من مدرسة (جيش محمية عدن) العسكرية, الخاصة بالتأهيل وتدريب ابناء ضباط جيش الاتحادي للجنوب اليمنى, كما تابع هادي تدريباته العسكرية, في بريطانيا ومصر والاتحاد السوفياتي ,حتى استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا عام ١٩٦٧. وتدرج في المناصب العسكرية في الجيش حتى رقى الى رتبة فريق عام ١٩٩٧,عمل هادى على لملمة اليمن حتى اعلنت الوحدة بين شماله وجنوبه ٢٢ مايو ١٩٩٠, وبعدما تولى على عبد الله صالح السلطة في اليمن ,قام بتعيين هادى وزيرا للدفاع عام ١٩٩٤, وفى نفس العام صدر قرار بتعيينه نائبا لرئيس الجمهورية عقب قمع الحركة الانفصالية , وصوله الى سدة الحكم, وتوليه منصب رئاسة الجمهورية. ويكبيديا الموسوعة الحرة, https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

"انصار الله"، اذ اصبحت تقاتل الحكومة الحالية بجانب قسم من الحرس الجمهوري الموالي ل "علي عبدالله صالح"[١].

تسعى جماعة "انصار الله" بكونها من القوى المعارضة محلية، بأن تكون القوة الرئيسة الفاعلة هدفها حكم البلاد، كما تخطط لإقامة جمهورية اسلامية في اليمن، (تختلط فيها السلطة الزمنية في المرحلة الانتقالية تمهيداً لتذويب السلطة الزمنية تدريجياً في السلطة الدينية) مستحضرين حكم الائمة، وتطلعاتهم لإقامة حكم قريب فقاموا جماعة "أنصار الله" بانقلاب على السلطة الشرعية[٢].

تم توقيع اتفاقية "السلم والشراكة" التي أبرمتها الأمم المتحدة لإيقاف الحد من الصراع القائم ما بين السلطة الشرعية بقادة "عبد ربه منصور هادي" وجماعة "انصار الله"، التي اشترطت تشكيل حكومة جديدة، اسهمت هذه الاتفاقية في خلق اجواء شبه مستقرة، الا ان ذلك لم يدم طويلاً، بل خلال فترة قصيرة عادت التوترات من جديد وسرعان ما بدأت تتفاقم، مما حدا بجماعة "انصار الله" الى فرض اقامة جبرية على الرئيس "عبد ربه منصور" ورئيس مجلس الوزراء[٣].

أهم المسببات التي قادت الى حدوث الانقلاب[٤]:

١- التأخر في تنفيذ اليات الحوار الوطني، التي جاءت بدستور ما بعد الثورة اليمنية، حيث اتخذته جماعة "انصار الله" مع صالح ذريعةً في انقلابها ضد السلطة.
٢- ضعف الدور الخليجي، في وضع حد فاصل للأوضاع داخل اليمن مع تزايد الضغط على الرئيس "علي عبدالله صالح" وتوقيعه على قبول الوثيقة الخليجية، التي كانت من ضمن شروطها تنحيه عن السلطة، هو متواجد لتلقي العلاج بعد التفجير

(١) جهاد عوده, مصدر سبق ذكره, ص٣٠٤.
(٢) سلمان العماري, واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن, مركز رؤيا للدراسات والبحوث, ٢٦ مارس, ٢٠١٩, ص١٠.
(٣) مجموعة باحثين, ادوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, صنعاء, ٢٠١٥, ص٢.
(٤) مصطفى جابر العلواني, تقدير موقف, اليمن على مفترق طرق, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة الانبار, ص٥.

الذي استهدفه، ما دفعه للشعور بأنه مستهدف من قبل الدول الخليجية، ما أثار مطامع الرئيس ومحاولة استعادة السلطة بالاستعانة بجماعة "انصار الله".

مع وجود محاولات التسوية ما بين جماعة "انصار الله" والرئيس "عبد ربه منصور هادي" والمكونات السياسية الاخرى من خلال اتفاقية "السلم والشراكة"، الا ان ما حدث من قبل جماعة "انصار الله" ودخولها للعاصمة(صنعاء) مع سيطرتها على مؤسسات عسكرية وأمنية، ومنشآت مهمة ووزارات حكومية دون مقاومة من قبل الجيش أمر غير وارد ومفاجئ للعالم[١].

كانت الظروف المحيطة والدور الذي لعبته جماعة "انصار الله"، الأثر البالغ في ادخال اليمن في حرب أهلية، قادت في نهايتها الى التدخل الأممي، اذ أقر المجلس على وجوب سحب جماعة "انصار الله" سحب قواتهم من العاصمة صنعاء والمؤسسات الحكومية، وقبول تنفيذ المبادرة الخلية ومخرجات "الحوار الوطني الشامل" واتفاق "السلم والشراكة[٢].

بموجب التطورات التي شهدتها الساحة اليمنية من صراع واستخدام العنف بين القوى المتنازعة، أصدر مجلس الأمن قرار ٢٢٠١ الموافق عليه بالإجماع في ١٥/شباط/٢٠١٥، اصدر عن القرار عدة شروط يطالب فيها جماعة "انصار الله"[٣]:

أ. المشاركة بحسن نية في المفاوضات الجارية برعاية من الأمم المتحدة.
ب. سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية.
ج. الإفراج عن الرئيس "عبد ربه منصور هادي" ورئيس الوزراء "خالد بحاح" وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين.

---

(١) هيثم علي العنبكي, مصدر سبق ذكره, ص ص١٠٢-١٠٣.
(٢) الأمم المتحدة, رقم الوثيقة (A) ٠٢٠٠٣-١٥, ٢٠١٥/٢/١٥, ص ص٤-٥.
(٣) جهاد عوده, مصدر سبق ذكره, ص٣٠٧.

د. الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السلمي والامن في اليمن.

وللمحافظة على الاجراءات بصورة سليمة، يجب الانخراط في مفاوضات السلام المطروحة من قبل الامم المتحدة، والتي يرعاها "جمال بن عمر"*.

وقد اعلن المجلس استعداده لاتخاذ الاجراءات اللازمة في حال لم تنفذ شروط القرار، واستخدام البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، الذي بموجبه يتم استخدام القوة والعقوبات الاقتصادية، الا انها قد قوبلت بالرفض من قبل جماعة "انصار الله" بوصفها تهديدات.

استخدم "انصار الله" وقواتهم في ممارسة الضغط على الحكومة، لتنفيذ قضاياها الشعبوية من دون تحمل المسؤولية، كما سيطر "انصار الله" على مدينة تعز في اذار/٢٠١٥ كما انهم برروا توجهم نحو الجنوب من اجل حملتهم في طرد الرئيس "عبد ربه منصور هادي" من عدن لفرض هيمنتهم على اليمن شماله وجنوبه، وقد جاء الرد بتدخل

* جمال بن عمر :ولد عام ١٩٥٧, في مدينة تطوان المغربية, من أسرة ريفية, تعرض للاعتقال عندما كان تلميذاً بإحدى ثانوية مدينة تطوان, بسبب اتهامه مع رفاقه بالانضمام لمجموعة(الى الامام) اليسارية الراديكالية, حصل على شهادة البكلوريا ,وبعدها حصل على شهادة الاجازة, ثم بدأ التحضير لشهادة الماجستير في فرنسا, تولى عدة مهام ضمن عمله في المنظمة الدولية, كلف بالملف العراقي ,كما تولى مهمة مبعوثاً اممياً خاصاً لأفغانستان, رافقه في مهمته الدبلوماسي الجزائري(الأخضر الابراهيمي), كما شارك في تسوية نزاعات دولية ,في كل من كوسوفو والبوسنة, وجنوب افريقيا, ومنطقة البحيرات الكبرى في افريقيا, عين من قبل (بان كي مون)الأمين العام للأمم المتحدة ,تسلم منصب ممثل للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن, رسمياً في أب ٢٠١٢ وذلك من اجل الاشراف على حوار وطني, استمر اكثر من عشرة اشهر, للوصول الى اتفاقات وتسويات بين الاطراف المتنازعة هدفه تسوية النزاع, وانتقال السلطة بالطرق السلمية والديمقراطية, وبعد مرور عامين وفي ٢١/ايلول/٢٠١٤ تحديداً, اشرف على توقيع اتفاقية(السلم والشراكة), لأنهاء الأزمة القائمة ما بين السلطة الشرعية وجماعة انصار الله, الا ان جميع جهوده المبذولة بائت بالفشل, في اعادة العملية الانتقالية في اليمن, مشيراً سبب ذلك الى التصعيد المطرد في أعمال العنف, ثم قدم استقالته كمبعوث اممي في اليمن في ١٦/نيسان/٢٠١٥. جمال بن عمر Aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/ تاريخ الدخول١٢/٣ /٢٠٢١.

"المملكة العربية السعودية"، وما قاد الى عزل جماعة "انصار الله" وهم يواجهون نتائج افعالهم من قبل "المملكة العربية السعودية"[١].

ثانياً: احزاب اللقاء المشترك ودورها في الأزمة اليمنية.

تتموضع هذه الاحزاب المعارضة في قلب الأزمة اليمنية، التي أدت دورها في أطار ما أنشأت من أجله وهو معارضة نظام "علي عبدالله صالح"، وقد ساهمت بشكل كبير في إسقاط نظام الحكم ومع ان العلاقة ما بين الاحزاب منذ بداية نشوئها هي علاقة يشوبها الصراع والتطاحن، الا أنها لم تتفق منذ تواجدها على هدف واحد، الا في القضاء على حكم "علي عبدالله صالح" وقد ساعد انقلاب أيلول/٢٠١٤من عودتها للمشهد السياسي اليمني بصورة واضحة[٢].

دور حزب "المؤتمر الشعبي العام" الذي كان حاكماً منذ تأسيس الوحدة حتى سقوط رئيسه "علي عبدالله صالح"، دائماً ما شهد "المؤتمر الشعبي العام" الكثير من التناقضات والانقسامات في داخله، الا انه لم يشهد انقساماً مثل الذي حدث منذ بداية ثورة شباط/٢٠١١ اليمنية، فقد ادخل في سلسلة من الانشقاقات والانقسامات، إلا ان الانقلاب الذي قام به جماعة "انصار الله" كان الأشد أثراً على المؤتمر الشعبي العام؛ حيث انقسم الى –جناح مؤيد للشرعية اي انه مؤيد للتحالف العربي، تمثل بالرئيس "عبد ربه منصور هادي"، – والجناح الثاني المنطوي تحت مظلة الانقلاب "لأنصار الله"، تمثل بالرئيس "علي عبدالله صالح"، واستمر الاخير في موالاته وتسليمه زمام الامور لجماعة "انصار الله"، الا ان ذلك لم يدم طويلاً، حيث انقلب عليه جماعة "انصار الله" في ٢٠١٧ وتمكنت من قتله والقضاء على تحركاته[٣].

انقلب الحزب الحاكم على احزاب "اللقاء المشترك"، ما قاد الاخير الضغط على الجماهير المعارضة والخروج ضد "علي عبدالله صالح" واجباره على عدم المضي منفرداً–

(1) Noel Brehony, Yemen and the HuthIs: genesis of the 2015 crisis,N11,P.12.P.17

(٢) عادل دشيلة, واخرون, قراءات في الأزمة اليمنية ٢٠٢٠, المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية ,اسطنبول, ٢٠٢٠, ص٦٦.

(٣) المصدر السابق, ص ص٦٧–٦٨.

ولتوسيع الشراكة السياسية بين الاحزاب– وقد استطاع الحزب الحاكم التفرد بالسلطة والغاء النهج الديمقراطي، ولكن اندلاع الاحتجاجات اليمنية قلب الموازين للأحزاب واختلف دورها، اذ تحولت من احزاب معارضة الى احزاب سلطة(١).

انضمت احزاب "اللقاء المشترك" في شباط/٢٠١١ الى الاحتجاجات الشبابية والمطالبة برحيل "عبدالله صالح" عن سدة الحكم، ما دعا احزاب "اللقاء المشترك" جماهيره وانصاره الانضمام للشباب والمطالبة بالتغيير، وقد أسهم الحزب في التوقيع على "المبادرة الخليجية" من اجل خروج "علي عبدالله صالح" وبعد التوقيع على "المبادرة الخليجية" حصل على رئاسة الوزراء، وكان حزب "التجمع اليمني للإصلاح" الحائز على الحصة الاكبر ضمن "اللقاء المشترك" مقابل قيامه الاشتراك في العملية السياسية وانهاء الاحتجاجات القائمة(٢).

اما حزب "التجمع اليمني للإصلاح" فبعد اندلاع الاحتجاجات اليمنية في شباط/٢٠١١ ومنذ انطلاقها والحزب يواجه اخطر حدث سياسي واجتماعي له، باعتباره اكبر الاحزاب اليمنية المعارضة واكثرها دقةً وتنظيماً واقدرها على تحمل الاعباء المادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك قدرته على التعبئة والانفاق، وكان الحزب متخوفاً من قيام حرب أهلية في اليمن باهظة الثمن تفوق امكانية الإصلاحيين، وخشيته من انكشاف أبعاده العسكرية او شبه العسكرية وفي محاولته عدم الانجرار للحرب، الا انه اضطر لخوض معركة ضد حزب "المؤتمر الشعب العام" الذي يترأسه "علي عبدالله صالح" من أجل حماية الثورة مع دفاعه عن نفسه بأنه، لا يحمل في مضمونه بعداً عسكرياً، الا ان نظام الحكم استطاع أن يجره الى القتال في اكثر من منطقة وإن كان بصورة غير رسمية(٣) .

---

(١) جهاد عبدالرحمن احمد صالح, احزاب المعارضة اليمنية ودورها السياسي والديمقراطي١٩٩٠–٢٠١١(احزاب تكتل اللقاء المشترك نموذجاً), مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث, لندن, ٢٠١٦, ص ص٢٥–٢٦.

(٢) سعد علي حسين التميمي, التحولات السياسية في اليمن, المجلة السياسية الدولية, العدد٢٥, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠١٤, ص٣٦١

(٣) عصام القيسي, التجمع اليمني للإصلاح: المشهد الراهن, سياسات عربية, العدد ١٤, المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات, الدوحة, ايار٢٠١٥, ص٩٠.

مع قيام الشباب اليمني بالثورة ورفعهم الشعارات بأنها ثورة شباب لا احزاب الا ان ما حدث عند قيام حزب "التجمع اليمني للإصلاح" بتوقيعه على "المبادرة الخليجية"، الدليل القاطع بأن الاحزاب هي القوى الرئيسة المحركة للثورة فالأحزاب هي من قادت الثورة، لما استسلم الشباب في ساحة الاحتجاجات مع الاستجابة لضغوطهم خاصة حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، اذ لم يكن الشباب قادرين على المضي بالثورة، لو لم تكن الاحزاب هي الاداة الفاعلة والمؤثرة في الثورة والمسيرة لها(١).

أكد حزب "التجمع اليمني للإصلاح" في الذكرى السادسة والعشرين لتأسيسه، ان اليمن يمر بمرحلة دقيقة وخطيرة منذ انقلاب "انصار الله" و"علي عبدالله صالح" على السلطة الشرعية والوحدة اليمنية مع تزامن مرحلة المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها، التي بدأت منذ عام ٢٠١١ ومن هنا تنطلق رؤية حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، اذ تؤكد على وضع برنامجه السياسي في اصلاح كافة الاختلالات، التي يتعرض لها الشعب في كافة جوانب الحياة الاجتماعية (٢).

يرى بعض الشباب الناشطين المنتمين "للتجمع اليمني للإصلاح" بأن الحزب هو الذي أشعل شرارة الثورة، وان القيادين في الحزب هم وراء استمرار الثورة وتصعيدها، كما انهم هم المسيطرون، على التظاهرات والمحتجين وسعيها في احتواء الحركات الاحتجاجية حتى وان تطلب استخدام القوة في بعض الاحيان(٣).

لم يدخل حزب "التجمع اليمني للإصلاح" الحرب ضد "انصار الله" والسيطرة على "صنعاء"؛ بل تجنب ذلك خوفاً ان يقع في فخ الحرب لأن جميع القوى تحاول تصفيته، وايضاً خوفه من ان يقع في فخاخ الحرب الأهلية ضد "انصار الله" و"علي عبدالله صالح"،

(١) احمد محمد الدغشي, مصدر سبق ذكره, ص٦.
(٢) الجمهورية اليمنية التجمع اليمني للإصلاح, اعلان الإصلاح في الذكرى ٢٦ لتأسيسه, ص٨.
(٣) سليم حداد, واخرون, تقرير الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام, تشرين الثاني, ص١٨.

وقد فضل عدم المواجهة وكسب من هذا الموقف، انه يسير على وفق نهج مدني وخيارات ديمقراطية وعدم تورطه في حرب اهلية.[١] .

تعرضت قيادات حزب "التجمع اليمني للإصلاح" لحملة من الاغتيالات، باعتباره ينتمي (للإخوان المسلمين) مع نفيه لهذا الادعاء، وانه لا يربط تنظيمياً بالإخوان مع التوافق بينهما حول المنهاج التربوي، الا ان ذلك لم يمنع الامارات من تشكيل ميلشيات ضد كل من يقف بوجه المشروع الاماراتي في المناطق المحررة والموانئ والجزر، كما قامت بتدريب وتسليح ودفع رواتب شهرية لأبناء الجنوب ودعمت الاحزاب الضعيفة من اجل تصفية القوى المعارضة لها خاصة "التجمع اليمني للإصلاح"، علماً ان الأخير هو من استنجد بالتدخل السعودي مع الامارات للقضاء على تمدد "انصار الله"، اذ تعدَ الامارات طرفاً في استمرار الأزمة اليمنية وتصعيدها وسعيها تحقيق انفصال اليمن الى شمالي وجنوبي، اذ دعمت الامارات وأيدت موقف محافظ عدن السابق "عيدروس الزبيدي"، عندما قام بوضع العلم الجنوبي لما قبل الوحدة في ١١/أيار/٢٠١٧ واعلن عن تأسيس "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الا ان ذلك الهدف لم يتحقق بسبب معارضة بعض ابناء الجنوب في بسط نفوذه الجغرافي والسيطرة على الجنوب وانفصاله عن الشمال[٢].

ثالثاً: الحزب الاشتراكي اليمني.

أسهمت "ثورة فبراير" اليمنية في تحفيز "الحزب الاشتراكي اليمني"، واختبار قدرته الميدانية ومدى توسع قاعدته الشعبية، وان اتساع القاعدة الشعبية يعد العامل الأهم في اثناء الثورة، اذ تمثلت بانضمام اغلب الشباب الناشط الى الحزب باعتباره اقرب الاحزاب الى نبض الشارع اليمني في محافظات الجنوب، وان سياسة الحزب في بدايتها تتلخص في الحفاظ على التحالف السياسي ضمن "اللقاء المشترك" مع ادراكه بأن التحالف لم يعد يعبر عن روح الحزب التقدمية مع تعافي الحزب ورجوعه للساحة السياسية من جديد، الا انه مازال يواجه

(١) عصام القيسي, مصدر سبق ذكره, ص٦.

(٢) عادل دشيلة, اهداف اطراف الصراع المحلي والاقليمي في اليمن, رؤية تركية, ٢٠١٩, ص١٣٤.

عدة تحديات داخلية في بنية الحزب، وايضاً على المستوى المحلي تؤثر على سياسة الحزب ومن هذه التحديات[١]:

١- ضعف الجانب التنظيمي في بنية الحزب الاشتراكي.
٢- العجز في فرض خطابه والتسويق له سواء في الاعلام الداخلي والخارجي.
٣- ظهور تحالفات جديدة مناهضة للقوى التقليدية العسكرية والقبلية.
٤- بروز وصعود القوى الدينية في اليمن على اختلاف مرجعيتها وتشكيلها حضوراً سياسياً واجتماعياً.
٥- التناحر بين القوى المدنية في اليمن وعودة الخطاب التكفيري ضد الحزب الاشتراكي.

انضم "الحزب الاشتراكي اليمني" للسياقات حول "القضية الجنوبية" والوقوف مع جميع القوى المعارضة لنظام "علي عبدالله صالح" واسقاطهِ، كما شارك في اتفاقية "السلم والشراكة" وقد ابدى تأكيده واحترامه على "القضية الجنوبية" وفي تقرير حق مصير الشعب الجنوبي، كما اشار حول ايجاد حل للقضية الجنوبية يكمن في اقامة دولة اتحادية تتكون من اقليمين[٢].

ان استعراض رؤية "الحزب الاشتراكي اليمني" للسياقات حول "القضية الجنوبية"، التي عبر فيها عن مضامين وطبيعة التعقيدات(السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية)، التي احاطت بالقضية وبدا وصياً عليها وتشكيكه بمكونات "الحراك الجنوبي"، وايجاده الحل المناسب "دولة اتحادية"، الا انه انحاز عن هذه الرؤية مجدداً، الى تأكيده على الهوية اليمنية وواحدية الشعب اليمني معبراً عن رؤيته "للدولة الاتحادية"، هي وجود قاعدة دستور وطني اتحادي تنشأ عليه، كما ان الاقليم منفرداً لا يحقق السيادة مثلما تمتلكه "الدولة الاتحادية"، باعتبار ان الحق في امتلاك السيادة يقوم على التكامل بين اقليمين[٣].

---

(١) مجموعة باحثين, اليسار والثورات العربية, روافد للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٣, ص ص٧٢-٧٧.
(٢) الاحزاب السياسية اليمنية: جغرافية اليمن المتحركة ٢, ٧ اذار ٢٠١٦, almanar.com.lb/29362 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٠.
(٣) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص ص٢٨-٢٩.

عانى الحزب انقسامات بين قياداته التي التزمت بمواقف "اللقاء المشترك" وقبوله "المبادرة الخليجية" وبين شباب الحزب الناشط، الذين قرروا التحرك بشكل مستقل عن قيادات "الحزب الاشتراكي" دون الرجوع اليهم وانتظار قراراتهم، اذ أكد الشباب على ضرورة التغيير الكامل للقواعد السياسية اي انه لم يقتصر فقط على اقصاء النظام، بل إصلاح قانون الاحزاب وتنظيم اقرار شرعيته(١).

ان تسارع التغيرات في الساحة اليمنية وما حدث من هاجس الحروب الاهلية والازمات الحادة والتدخل الخارجي في اليمن، شيء يفوق طاقة "الحزب الاشتراكي اليمني" واستيعابه، وهذه المجريات قد حددت مواقف اعضائه وانصاره، فمنهم من انضم للمقاومة الشعبية واخرون صاروا موالين لجماعة "انصار الله"(٢).

رابعاً: الحراك الجنوبي.

اطلقت على المكونات الجنوبية المختلفة المطالبة بالانفصال بعد سيطرة نظام "علي عبدالله صالح"، فقد شعر الجنوبيون ان المعادلة بينهم وبين الشمال غير متساوية خاصة بعد ان اجبر رجال الامن والقادة العسكرين على التقاعد، خاصة في محافظتي (الضالع ولحج)، وقد طالبوا الرجوع الى مناصبهم او اعطائهم مناصب مماثلة، قاموا بأنشاء منظمات من اجل المطالبة بحقوقهم بدأت المظاهرات السلمية عام ٢٠٠٧، الا انها قوبلت بالرفض والقمع من قبل السلطة، لم تستطع الحكومة من القضاء عليها، بل اتسعت وصولاً الى عدن، اعد الحراك الجنوبي في معظم مناطق (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) سابقاً، بأنه حركة تمرد ظل الانفصال على الرغم المجابهة بالعنف من قبل السلطة مستمراً بمطالبه، لكن احداث ٢٠١١، التي عمت الاراضي اليمنية شمالاً وجنوباً، جعلت الهدف مشتركاً فيما بينهم وهو الاطاحة بنظام "علي عبدالله صالح"(٣).

---

(١) مجموعة باحثين, اليسار والثورات العربية, مصدر سبق ذكره, ص١٠٦.

(٢) الحزب الاشتراكي اليمني..مواقف سياسية بين الصمت وتسجيل الحضور, ٢٠١٨/٥/١٢, متاح على الرابط التالي: almawqeapost.net/reports تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢١.

(٣) هيلين لاكنر, انتقال اليمن "سلمياً" من الحكم الاستبدادي: هل كان النجاح ممكناً, المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات, المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات, ٢٠١٦, ص٢٦.

رفض "الحراك الجنوبي" المنهج او البرنامج السياسي، الذي ينتهجه قادة "اللقاء المشترك" مع "القضية الجنوبية"، اذ ينظر "للقضية الجنوبية"، بإنها مشكلة حقوقية شأنها شأن قضية صعدة وان حلها يمكن ان يكون سطحياً، لا يتطلب الى مستوى الحديث عن "الفدرالية"*، علماً ان الحراك الجنوبي يرفض الحديث عنها(١).

مع بداية الاحتجاجات الشعبية اليمنية وانطلاقها، وافق اعضاء "الحراك الجنوبي" في كل من (عدن وحضرموت) العمل مع الناشطين في الشمال ضد النظام، باعتبار ذلك خطوة رئيسة ومهمة لحصولهم على الاستقلال، وقد بدأ حشدهم وزخمهم الثوري للشباب وموافقتهم على عدم رفع العلم الجنوبي خلال الاحتجاجات والابتعاد عن ترديد الشعارات التي تنادي بالوحدة، وانما توحيدهم مع كل المحتجين ضمن شعار (أرحل)، هذه التطورات ساعدت اعضاء الحراك الجنوبي انخراط اغلب قادتهِ واعضائهِ مع القيادات الشبابية الاحتجاجية في كل من (صنعاء وتعز)، في موجة مكثفة من التعاون والتنسيق والاتصالات، اخذت الاحداث تتطور يوماً بعد يوم فبعد اكثر من مرور سنتين على (الربيع اليمني)، فإن ما وصل اليه الشارع اليمني خاصة في المناطق الجنوبية من العصيان المدني واستمراره لدرجة الغليان، حيث يقوم انصار الحراك بقطع الطرق بين داخل وخارج المدن مرتين في الأسبوع وبشكل منتظم مع رفع العلم الجنوبي(٢).

اصبحت الفترة ما بين ٢٠١٢ وحتى هيمنة "انصار الله" على المشهد السياسي والعسكري شباط/٢٠١٥، هي من اهم الفترات التي ركز فيها "الحراك الجنوبي" على استقلال الجنوب، في الاحتجاجات القائمة في المحافظات الجنوبية، وبما انه يضم مجموعة واسعة

---

* هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (أو حكومة فيدرالية او اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. حنا عيسى, ما هي الدولة الفدرالية؟, فلسطيننا, ٣/١/٢٠١٧, متاح على الرابط التالي: http://www.falestinona.com/flst/Art/.

(١) عادل الجوجري, مصدر سبق ذكره, ص ص١٦٢ -١٦٣.

(٢) عبد الكريم سلام, تحديات تواجه الفرقاء في اليمن, دار العرب, دمشق, ٢٠١٢, ص٣٢.

من التنظيمات وعدداً من القادة، فأنه بذلك سوف يفتقر الى قيادة محلية واضحة، وعدم وجود قيادة جديدة قادرة على قيادة "الحراك الجنوبي" بصورة منتظمة(١).

أثناء "الفترة الانتقالية" وانطلاق "الحوار الوطني" استطاع "الحراك الجنوبي" ان يحصد 50% من اجمالي المقاعد في الحوار، وان مدى اهمية هذه الخطوة تدل على أهمية الحراك الجنوبي في اليمن(٢).

اتهم معارضو مشاركة "الحراك الجنوبي" في الحوار الوطني بأن "الحراك الجنوبي" يسعى الى السلطة رد القيادي في "الحراك الجنوبي" "محمد حيدرة مسدوس"، إن "المسألة ليست مسألة سلطة، لو كانت مسألة سلطة فالرئيس الحالي من الجنوب ورئيس الوزراء ووزير الدفاع من الجنوب لكنها ليست مسألة سلطة"، ان الوضع معقد جداً، بحيث ان اليمنين لا يستطيعون فرض سيادة القانون بدون مساعدة التدخل الإقليمي والدولي، لذا لا يمكن الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وحكومة الوحدة فعل شيء دون دعم القوى الخارجية ،التي سوف توفر دعماً ذا قيمة اساسية وحيوية(٣).

ويمكن عرض اهم رؤى الاحزاب السياسية الرسمية التي تناولت مسألة القضية الجنوبية في الحوار الوطني والكيفية التي يكون عليها شكل الدولة(٤):

١-حزب "التجمع اليمني للإصلاح" اكد على ضرورة تبني شكل "الدولة الاتحادية"، من اجل معالجة القضية الجنوبية ولضمان تحقيق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة بين كل اليمنين.

(١) هيلين لاكنر, مصدر سبق ذكره, ص٢٨.
(٢) عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني, التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد عام ٢٠٠٣, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠١٣, ص١٤٩.
(٣) ناصر الربيعي, الحوار الوطني في اليمن, صنعاء, تشرين الثاني/٢٠١٢, ص٣.
(٤) عدنان ياسين المقطري, خيار الدولة الاتحادية في اليمن: الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال, مجلة سياسات عربية, العدد ٣٣, ٢٠١٨, ص٤٠.

٢-حزب "المؤتمر الشعبي العام"، رؤيته لم تتبدل حول كيفية تحديد شكل الدولة في ان تكون (الجمهورية اليمنية دولة اتحادية) تتكون من عدة اقاليم حيث تكون مدينة (عدن) اقليم اقتصادي وعدد الاقاليم الاخرى تديرها حكومة محلية.

٣-الحزب "الاشتراكي اليمني"، تبنى خيار "الدولة الاتحادية"، واعتباره انسب الحلول والتأكيد على تماسك الجنوب وان يكون كياناً موحداً مستقراً لا يتجزأ.

يتبنى "المجلس الانتقالي" مسألة انفصال الجنوب، الا ان المجلس لا يعبر عن كل التيارات الجنوبية اذ ترفض كل من (أبين وحضرموت والمهرة) بتمثيل الجنوب، وكذلك (شبوة وسقطرى)، ما حصر "المجلس الانتقالي" بزاوية جغرافية ذات صراع تاريخي بينه وبين السلطة[١].

يمكن اجمال أهم الاسباب الداخلية في اليمن التي قادت الى تدخل القوى اليمنية الداخلية هي[٢]:

أ- سوء الاوضاع السياسية والجمود السياسي واحتكار السلطة لنظام صالح مع اجراء تعديلات دستورية تسهل عملية انتقال السلطة بالوراثة، وافتقار النظام السياسي لعملية التداول السلمي للسلطة، وتهميش التعددية السياسية واقصاء الاحزاب، اذ عمل النظام السياسي في ادخال البلاد في ازمات الواحدة تلو الاخرى، فالحروب بين القبائل كانت مستمرة وقائمة والحرب التي خاضتها السلطة مع جماعة "انصار الله"، ان الهدف من ذلك هو اشغال المواطنين في الازمات دون الانتباه الى حقوقهم في تحسين الوضع المعيشي والمشاركة السياسية.

ب-المشكلة الاقتصادية، عانى اليمن من ارتفاع الاسعار والغلاء المعيشي وضعف الموارد الاقتصادية، ويعد العامل الاقتصادي العنصر الاساسي في قيام الثورة،

---

(١) علي الذهب, تقرير استراتيجيات الاطراف الداخلية في الحرب اليمنية, الجزيرة ,٢٨ نيسان ٢٠٢٠, ص٤.

(٢) عبد الجبار احمد, وفراس كوركيس عزيز, دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي, مجلة العلوم السياسية, مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية, العدد٤٤, بغداد, ٢٠١٢, ص ص٢٠٢-٢٠٣.

وحسب المؤشرات في النظام الحالي لليمن، فإنه لم يعد قادراً على تحقيق النمو الاقتصادي، بسبب الفساد المستشري داخل مؤسسات الدولة، فمشكلة الفساد الاداري والمالي التي انهكت اليمن مازالت موجودة وتعد أحد الأسباب الرئيسة التي دعت اليمنين الى الثورة عام ٢٠١١، وقد أشارت تقارير ومؤشرات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية وصدرت منها ان درجة الفساد في اليمن كبيرة كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (١) ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد بين أعوام (٢٠١١ -٢٠١٦)

السنة	النقاط من ١٠٠٪	الترتيب العالمي	مجموعة الدول
٢٠١١	٢١	١٦٤	١٨٢
٢٠١٢	٢٣	١٥٧	١٧٤
٢٠١٣	١٨	١٦٧	١٧٥
٢٠١٤	١٩	١٦١	١٧٤
٢٠١٥	١٨	١٥٧	١٦٨
٢٠١٦	١٤	١٦٠	١٧٦

المصدر: منظمة الشفافية الدولية مؤشرات ومدركات الفساد متاح على الرابط التالي:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptio

ت-سيطرة اقارب الرئيس على المناصب العليا في الدولة وتحكمهم بمقدرات الدولة وثروتها، فازدادت المطالب الشعبية، بتنحية اقارب الرئيس واقالتهم من المناصب في المؤسسة العسكرية والامنية.

ث-تراكم وزيادة الاحتجاجات، إذ يعيش اليمن ما يقارب العقد من الزمن من الاحتجاجات اليومية خاصة حول القضية الجنوبية، وتعد قضية مطاليب مشروعة؛ قبل اندلاع ثورات الربيع العربي.

ج-ثقافة الثورة على الحكام، التي انتشرت في الدول العربية، اذ كانت شبه عدوى انتقلت من دولة الى اخرى ضد الدول التي لا تسمح بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية، وما حصل في اليمن، ما هو الا امتداد للثورات العربية الاخرى.

تمثل القوى المعارضة تحدياً كبيراً في استقرار اليمن، اذ تلعب دوراً في البيئة اليمنية وتدخلها في الشؤون الداخلية مع وجود اطراف دولية داعمة لهذه القوى، تحاول خلق حالة من الفوضى وعد الاستقرار؛ لذلك سنتطرق في ابراز اهم القوى المعارضة ودورها في الأزمة اليمنية وكيف تحولت الأدوار من وقت الى آخر: منها- جماعة "أنصار الله" واحزاب "اللقاء المشترك" "والحراك الجنوبي".

ترى الدراسة ان الحرب اليمنية قد كشفت النقاب عن أثر جميع القوى الداخلية اليمنية التي شاركت في الاحتجاجات اليمنية في تصعيد واستمرار الأزمة اليمنية خاصة بعد هيمنة جماعة "انصار الله" حيث ان القوى المعارضة الرسمية وغير الرسمية، لم تعد كما كانت في بداية نشوب الحرب، فالقوى التي كانت مؤيدة وموالية للسلطة الشرعية انقلب دورها فلم يعد يعنيها وجود السلطة للشرعية وعودتها وتمكينها من السيطرة على البلاد، بل تعمل على الخلاص منها، حيث تصدر جناح من حزب "المؤتمر الشعبي العام" "والمجلس الانتقالي" هذا الدور، كما انهما يحظيان بدعم من قبل الإمارات، اما جماعة "انصار الله" بعد تصفيتها "لعلي عبدالله صالح"، استفردت بقرارتها الداخلية، كما تساندها قوى اقليمية تتمثل بالدعم الايراني لها ومن يرتبط بها استراتيجياً وايديولوجياً، اما حزب "التجمع اليمني للإصلاح" ووجوده الرسمي مع سعيه الى تقوية العلاقات الاستراتيجية بين اليمن "والمملكة العربية السعودية" وموقفه ضد انقلاب "انصار الله" على السلطة الشرعية، جعلته مستهدفاً من جبهتين تمثلت الاولى بجماعة "انصار الله"، والثانية بدولة الإمارات والتشكيلات المسلحة التابعة لها في جنوب اليمن.

المبحث الثاني: التطورات الخارجية وأثرها في تحريك الشباب اليمني

انتشرت دعوات للتغيير والإصلاح في معظم الدول العربية، جوبهت هذه الدعوات او المظاهرات من قبل الحكومة بالقمع واستخدام العنف من قبل السلطات وتحالف الحكومة مع المليشيات لمكافحة المتظاهرين، علماً بأن السمة التي اتبعها المحتجون هي (السلمية والمدنية)، فهي لا تحمل في طياتها مشروعاً سياسياً او ايديولوجياً؛ بل كانت مطالبها اجتماعية، بجانب العوامل الداخلية، هنالك عوامل خارجية ساعدت في تصعيد الحراك وان كانت غير مباشرة؛ منها التدخل الخارجي والنفوذ الاقليمي والدولي، في شؤون البلدان العربية، وثورة المعلومات والاتصالات ساعدت في ازاحة الخوف السياسي، اذ اثبتت هذه الثورات بأن تكنولوجيا الاتصال تساهم في رفدها وتنسيقها، حتى أصبحت إحدى أهم المقومات لنجاح أي حركة أو احتجاج أو ثورة مدى استخدامها للتكنولوجيا بشكل جيد بما يخدم أهدافها، حيث ارتبطت التكنولوجيا بالحرية لدى الشعوب وستبقى عاملاً مساعداً لها في الحصول على مطلبها الدائم في حرية التعبير وحرية ابداء الرأي والاعلام، مع التأكيد أن شبكات التواصل الاجتماعي لم تخلق الثورات، ولكن كان لها القدرة والدور على الجمع بين العناصر والأفكار في اتجاه معين ومشترك، كما أن شبكات التواصل تقوم فقط بالربط بين الشعوب، التي بإمكانها هي وحدها إحداث التغيير، حيث أسهمت تلك التكنولوجيا في خلق ثقافة جديدة كان من نتائجها هذه الثورات، ونظراً لما تقدم يمكن التطرق وبإيجاز للثورات المؤثرة في تأجيج الحركة الاحتجاجية اليمنية.

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية العربية وتأثيرها على اليمن.

شهدت منطقة الوطن العربي تطورات جديدة، اذ بدأ العالم العربي في الآونة الاخيرة، يتعرض لتفكك في بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات واحتجاجات واسعة، انطلقت شرارتها الاولى من تونس آواخر عام ٢٠١٠ ثم انتشرت بوادرها الى كل من مصر وليبيا وسوريا

واليمن، كان شعار الثورة هو(الشعب يريد اسقاط النظام) وتميزت هذه الثورات بطابعها الجماهيري.

أولاً: الثورة التونسية.

تعتبر تونس هي مفتاح الثروات العربية التي اجتاحت أغلب دول الوطن العربي، فالشرارة* اندلعت عام ٢٠١١، وخروج الشباب في انتفاضة ضد حكم زين العابدين بن علي، الذي جاء الى سدة الحكم، بانقلابه على "الحبيب بورقيبة" في ١٩٨٧/١١/٧آنذاك، اطلق عند تسلمه المنصب عدة اصلاحات سياسية واقتصادية، تضمنت الاصلاحات السياسية، السماح للمنفيين خارج البلاد بالعودة الى تونس واطلاق سراح السجناء السياسيين، مع وضع قانون ينظم التعددية السياسية والحياة الحزبية، كما وضع قانوناً يضمن حرية الصحافة، اما الاصلاح الاقتصادي، فقد قامت الحكومة بوضع نظام اقتصادي، هو تعبئة الخزينة المالية من الاقتراض الخارجي والاقبال على الاستثمارات الاجنبية، مع اصلاح نظام الضرائب وزيادة الصادرات، وتحرير الاسواق وتطوير القطاع الزراعي، ووضع برنامجاً جديداً للخصخصة، من اجل تخفيف العبء عن ميزانية للدولة، الا ان جميع هذه الاصلاحات التي ذكرت، لم تطبق على أرض الواقع، بل على العكس فقد تم قمع المعارضة السياسية وتضييق الخناق على الصحافة وسجن اي شخص معارض؛ فتحول نظام حكمه الى نظام استبدادي وقمعي مع زيادة النزعة البوليسية، اما على المستوى الاقتصادي فقد تم بيع اغلب مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص، كما ساهمت الحكومة في تفشي الفساد والرشوة، نتج

* الشرارة الاولى عندما قام الشاب البالغ من العمر ٢٦ عاما المتعلم العاطل عن العمل محمد بوعزيزي بحرق نفسه في المدينة التي يعيش فيها احتجاجاً على الوضع البائس, عندما كان يبيع الفواكه وعدم امتلاكه ترخيص رسمي من الجهات الحكومية لبلدية سيدي بوزيد في الوسط الغربي من تونس, حيث صادرت الحكومة بضاعته ,وصفع احد المسؤولين بوعزيز الفعل الذي اهان كرامته واسفر عن صرخته اليائسة من اجل العدالة, واضرم النار بنفسه في ١٧/ديسمبر من العام ٢٠١٠في الشارع المقابل لمقر حاكم الولاية ,وتوفي في وحدة الحروق والصدمات في مستشفى بن عروس في تونس , فأشعل ثورة الياسمين كما سميت في بلاده تونس, فأصبح بوعزيزي الشرارة الاولى لانتفاضات والاحتجاجات الشعبية ,واضرم السخط في= وضع اجتماعي مهيئ للانفجار, بدأ الاحتجاج في اليوم نفسه من انتحار الشاب في مدينة سيدي بوزيد فكانت هذه الزوبعة التي عصفت بسائر البلاد. عزمي بشارة, الثورة التونسية المجيدة, الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, ٢٠١٢, ص١٩٩.

عن ذلك زيادة معدل الفقر والبطالة؛ وهذا ما شجع الشعب التونسي الانتفاضة، ضد نظام زين العابدين واسقاطه[١].

بدأت التظاهرات في سيدي بوزيد اتخذت شكلها الاول، اضرابات واغلاق المحال التجارية وتصادم مع سلطات الحكومة، ثم انتشرت الى المناطق المجاورة مدينة القصرين غرباً، ثم القفصة والقبلي جنوباً، مع فشل النظام باحتواء الاحتجاجات، واستخدام الشباب للهواتف النقالة، والانترنيت، والشبكات الاجتماعية، في نقلها للصورة الحية التي يتعرض لها المتظاهرين والكشف عن التدابير القمعية، التي يقوم بها النظام من الاعتقالات الجماعية، والقتل المتعمد الذي يتعرض له المتظاهرين الشباب، نجح الشباب في ايصال الثورة الى باقي انحاء البلاد، حيث انتشرت الى مدن الشمال(باجة، بنزرت، جندوبة)، ووصول العدوى الى صفاقس ثاني اكبر مدينة في تونس، ومن بعدها المدن الساحلية(سوسة، الشابة، المنستير) وصولا الى العاصمة تونس[٢].

كانت المظاهرة الحاشدة في تونس ١٤/كانون الثاني/٢٠١١، لحظة تاريخية وحاسمة في تاريخ الثورة التونسية، وحشد الجماهير في ساحة محمد علي بالقرب من المقر الرئيسي للاتحاد العام التونسي للشغل، وبعدها وصلت الى شارع بورقيبة لتحتله في العاصمة تونس، والمطالبة برحيل الرئيس زين العابدين، ثم تم الاعلان في ١٤/كانون الثاني في التلفزيون الوطني التونسي، انه تم خلع الرئيس بن العابدين عن الحكم مؤقتا وتعيين محله رئيس الوزراء محمد الغنوشي، وفي اليوم التالي تم الاستناد الى مادة(٥٧) من الدستور التونسي وتنصيب "فؤاد المبزع" رئيس مجلس النواب السابق رئيساً مؤقتاً للبلاد، وهروب بن علي الى السعودية في ذلك المساء ودخلت الثورة مسار اخر، لعدم استجابة وتغير في النظام السياسي وتجاهل مطاليب الجماهير، وعدم الايفاء بوعدها بتنصيب رئيس جديد للحكومة عن طريق

(١) سعد توفيق عزيز البزاز, دوافع التغيير في الثورة التونسية, مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية, المجلد١٢, العدد٢, ٣١/كانون الأول, ٢٠١٢, بغداد, ص ص٢٩٤ –٢٩٥.

(٢) مجموعة باحثين, الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة, الطبعة الاولى, ترجمة لطفي زكراوي, منتدى المعارف, بيروت, ٢٠١٣, ص ص٥٦–٥٧.

الانتخاب خلال ستين يوماً، باعتقادهم أن الثورة لم تكن مجرد انتفاضة للإطاحة بنظام الرئيس، وبعدها تم خلع حكومة الغنوشي باعتبارها امتداد للحكم الدكتاتوري المخلوع(١).

جاءت مرحلة تنصيب وزير السابق في زمن بورقيبة، "الباجي قايد السبسي" رئيساً للوزراء، وتم تشكيل حكومة تكنوقراطية، ولم تشمل وزراء ينتمون، الى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المرتبط بالحكم السابق، ناشدت الثورة بمطاليب عامة، تضمنت؛ انتخابات حرة مع الغاء دستور ١٩٥٩، والدولة العلمانية والسيادة الشعبية، وحل حزب التجمع الدستوري والديمقراطية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والعفو العام عن السياسيين، وتوزيع عام للأجور، نجحت الثورة في ايقاظ المجتمع المدني نحو الديمقراطية، والغاء الدستور، وتم حظر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، اذ يعد رمزاً دكتاتورياً للحكم السابق، كما تم انشاء احزاب سياسية جديدة وتشكيل العديد من الجمعيات المدنية، التي تطالب بالتغيير السياسي، والتطور على صعيد حرية الرأي والتعبير؛ ما اعطى الثقة بالنفس لدى التونسيين والمطالبة بكافة حقوقهم(٢).

نجحت الثورة التونسية (ثورة الكرامة)، بإسقاط أحد رموز الدكتاتورية بوقت قصير وبسرعة، وبذلك استحقت كامل التقدير والاحترام، لدى كثير من الشعوب في كونها مفتاحاً لقيام الثورات الاخرى، وتأثيرها على الاخرين في النهوض ومعارضة الاستبداد والظلم، لضمان حقوقهم العامة.

لم تكن الثورة التونسية وليدة اللحظة، ولا يمكن حصرها على فئة الشباب، بل شاركت فيها جميع فئات الشعب مع تزعم الشباب على رأس الثورة، وجاءت في ظل تراكمات لأجيال من النساء والرجال قد عانوا من تردي الأوضاع المعيشية، لذلك كان عليهم مواجهة القمع والترهيب من اجل الحصول على مطامحهم ومطالبهم المشروعة(٣).

---

(١) المصدر السابق, ص٥٨.

(٢) المصدر نفسه, ص٨٣.

(٣) مجموعة باحثين, تونس الانتقال الديمقراطي العسير, الطبعة الاولى, مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان, تونس, ٢٠١٧, ص١٥٣.

يتميز الوضع الراهن في تونس بعد الثورة، نحو التركيز على القضايا السياسية وتهميش القضايا الاقتصادية والاجتماعية، انتقالية وضرورة في انشاء قواعد لإرساء الحياة الديمقراطية، وانهاء قضايا بحتة وحدها قادرة على تحقيق تطلعات ومطالب الشعب التونسي، والتركيز على سيطرة الاوضاع الداخلية، مع استمرارية السياسة القديمة نفسها، وغياب الرؤية المستقبلية ما بعد الثورة، لا يعني بذلك فشل الثورة وحتمية رجوع الاستبداد(١).

ثانياً: ثورة ٢٥ يناير المصرية.

أعطت احداث ثورة تونس دافعاً قوياً للشباب المصريين وتشجيعهم على مواجهة الاجراءات القمعية، وعدم الاستسلام لما تمارسه السلطة من عنف وقهر، بدأت التظاهرات في بدايتها عن طريق شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" في ٢٥/كانون الثاني/٢٠١١ واطلق على هذا اليوم اسم(يوم الغضب)، اي ان الاحتجاجات اعلنت على الانترنيت قبل نزولها الى الشارع، فأعلنت الشباب دعوة النزول في ميدان التحرير بالقاهرة، لتفجير الغضب والاحتجاج ،كانت هذه البداية ولكن سرعان ما انتشرت، وانضم اليها مئات الآلاف من المصرين، وتحولت بسرعة البرق الى ثورة مليونية(٢).

كان للثورة التونسية تأثير إيجابي مهم في نجاح الثورة المصرية، اذ كان لها الدور في بث الجرأة للشعوب، إذ اظهرت بأن الشعوب تستطيع الاطاحة بأنظمتها السياسية والثورة عليها، واثبتت فعالية الاحتجاجات في مواجهة الاجراءات القمعية للدول ذات الحكم الاستبدادي (٣).

يعد ٢٥/كانون الثاني علامة فارقة في تاريخ مصر المعاصر، فقد انهت ثلاثين عاماً من الاستبداد والتسلط ونجحت في خلع حكم الرئيس "حسني مبارك"، وهيمنة حزب الوطني الديمقراطي على جميع مقدرات الدولة، وساعدت في ظهور جماعات وتيارات عديدة

(١) كفاح عباس الحمداني, حركة التغير في تونس الاسباب والتحديات, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل, ٥٧, ص١٠٣.

(٢) جيهان عبد السلام, امريكا والربيع العربي خفايا السياسة الامريكية في المنطقة العربية, الطبعة الاولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠١٩,ص١٢٠.

(٣) مجموعة باحثين, يوميات الثورة المصرية ١١ يناير, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١١, ص٢٩.

ومشاركتها في العملية السياسية، ان هذه الحركات جاءت نتاج تحولات مجتمعية عميقة على كافة الاصعدة وطموحات شعبية مكبوتة، مع جمود الاوضاع والسياسية والاقتصادية، الا أن هذه الحركات لم تتوقف عن التطور والتعمق ولم تتراجع في ظل ضمور الدور المصري، على الساحة الاقليمية والدولية، فإن اسباب تطور الحراك في مصر؛ افرزته عدة عوامل داخلية هي، الاستبداد في الحكم وفشله في إدارة الدولة، عدم وجود استقلالية في السلطات خاصةً القضائية، تأزم الاوضاع الاقتصادية وتدهورها، عدم تقديم اي اصلاحات داخل المؤسسات المدنية، وفقدان الامل لدى الشباب في تحسين اوضاعهم المعيشية، وتزايد الاحساس بمرارة الواقع الاجتماعي، فالقاعدة العريضة يمثلها غالبية الشعب المصري. مع وجود عوامل خارجية دفعت بالشعب المصري نحو الانفجار، اذ لم يكن الشعب المصري راضياً عن سياسية الرئيس "حسني مبارك" تجاه دول الوطن العربي، بسبب موقفها السلبي من احتلال العراق ٢٠٠٣، فضلاً عن سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، اخذت دور المتفرج على الاوضاع والازمات في العالم العربي، خلال فترة العقد الاول من القرن الحالي وعلاقتها الخارجية مع الغرب، لذلك لم تلتفت الى القضايا العربية، واعتبرتها قضايا هامشية، لكي لا تثير غضب الغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل(١).

برز دور الشباب خاصةً في قيادة الثورة المصرية، فهم من ملكوا زمام الامور، وفرض ادوارهم وفاعليتهم وقناعتهم، على أرض الواقع؛ وتميزت الثورة المصرية بأنها فريدة وتميزت بعدد من السمات(٢):

١- تميزت هذه الثورة عن بقية الثورات في عدد المتظاهرين الذين شاركوا طوال ١٨ يوماً حتى سقوط رأس النظام، اذ وصل عدد المتظاهرين المشاركين من جميع انحاء مصر الى ١٥ مليون.

(١) تمارا كاظم الاسدي, محمد غسان , تمارا كاظم الاسدي, محمد غسان الشبوط, عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية, الطبعة الاولى, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, برلين, ٢٠١٨, ص ص٦٨-٧١.

(٢) مجموعة باحثين, الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة, مصدر سبق ذكره, ص ص٨٩-٩٠.

٢- طابعها السلمي الغالب، حيث تجنب المحتجون الاحتكاك والاشتباك مع قوات الامن من اجل عدم التعرض للقمع والضرب، والحفاظ على ارواح المشاركين ورفع روح التعاطف مع قضيتهم.

٣- طبيعة الثورة اللاطبقية، حيث شاركت جميع طبقات الشعب، ولم تقتصر على فئة واحدة، حيث دعا شباب الطبقة العليا الى الثورة، وقادوها ونظموها، ثم انضم اليهم شباب الطبقات الوسطى والفقراء، وشملت جميع الطبقات الاجتماعية.

٤- عدم بروز شخصية او حركة او مجموعة مطالبة بقيادة الثورة وترأسها، وعدم سلوكها نظام قيادي تقليدي، بل هي من عمل مجموعات ومنظمات مختلفة ساعدت في بلوغ الثورة درجة من التنظيم، وساعدت في توجه حركتها وتقدمها وتوحيد مطالبها.

٥- التعبئة الجماهيرية الشاملة، ودعم وسائل الاعلام الافتراضية في تصعيد السخط السياسي والاقتصادي.

٦- تجاوز الاختلافات الايديولوجية، وتركيزها على العامل المشترك بينهم المتمثل في توحيد المطالب.

ان ثورة الشباب المصري مرت بمرحلتين مرحلة اسقاط النظام والانقلاب عليه، والمطالب التي نادوا بها هي مطالب مشروعة، مثل حل مشكلة الفقر عن طريق زيادة الحد الادنى للأجور مع تحسين خدمات التعليم والخدمات الصحية، والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل والغاء الدستور، ليست هي نهاية المطاف، بل المرحلة التي تليها، هي الأحوج الى الوعي والنضج والخبرة السياسية، فمن دونها تفقد الثورة هدفها والمسيرة الاصلاحية فاعليتها وقدرتها على الثبات، فلا بد من وجود تخطيط استراتيجي ورؤى ومستقبلية في تعزيز الاصلاحيات وتطبيقها على ارض الواقع مع توزيع المهام والمسؤوليات[١].

يمكن القول ان الثورة المصرية واندلاعها المفاجئ، لم تكن عفوية او مقررة سلفاً، بل ناتجة عن عملية تراكمية تطورت على مدى عقد من الزمن قبل قيامها، ناشئة عن فشل في بناها التحتية مع تزايد السخط السياسي، كشفت الثورة عن مشاكل بنيوية عميقة، اثرت

(١) حبيب الخباز, اضواء حول الاحداث والتطورات في الوطن العربي, الطبعة الاولى, ٢٠١١, ص٤٥.

في طبقات المجتمع المصري خصوصاً الطبقات الوسطى المتعلمة والشباب والفقراء، ما زاد ارتفاع السخط الشعبي وحدوث ازمة اقتصادية وسياسية.

ثالثاً: الثورة الليبية.

إن الفساد والاستبداد دائماً ما ينتج عنهما الفقر والظلم وانعدام العدالة والمساواة بين الناس، ما يزيد لدى المواطنين الشعور بالغيظ عن كل ما يتعرضون له، ويعانون من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والكبت على حرياتهم، ساعدت هذه العوامل في انطلاق شرارة الثورة الليبية في ١٧/شباط/٢٠١١، فالأزمة الشعبية الليبية تتميز عن غيرها في كون امتلاك ليبيا لثروات النفطية الهائلة، اي موارد اقتصادية ونسبة عدد السكان قليلة، مقارنة في كل من سابقتيها تونس ومصر، الا انها لم تسخر وتوظف بما يخدم جميع فئات الشعب، إذ كان باستطاعة النظام السياسي احتواء الموقف من خلال الاجراءات الاصلاحية على المستوى السياسي والاقتصاد(١).

جاءت الأزمة الليبية خلافاً لتونس ومصر اللتين استطاعتا اسقاط النظامين المستبدين، من خلال الاحتجاجات السلمية، الا النظام المستبد في ليبيا والذي حكم لأربعة عقود من الزمن، التنازل عن السلطة بسهولة، كان العنف شراً لابد منه، فتحول الموقف من الاحتجاج السلمي الى العنف والقمع، خاصةً بعد حادثة اعتقال فتحي تربل* ، قامت السلطات بفتح النار على المعتصمين امام مقر الامن في بنغازي وقتل المتظاهرين السلمين رمياً بالرصاص الحي، في محاولتها توسيع الاحتجاجات في أنحاء البلاد، إن اعتقال تربل اجج الموقف وتصاعدت الهتافات بإطلاق سراحه، رضخت السلطات الى اطلاق سراحه وتم الافراج عنه من اجل تجنب المواجهات بين المحتجين والامن، انطلقت الانباء في جميع

---

(١) ابراهيم قويدر, ليبيا ..ارادة التغيير, الطبعة الاولى, دار العلوم للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١١,ص ص٤١-٤٦.

* هو محام شاب يمثل رابطة اسر ضحايا مجزرة سجن ابو سليم التي وقعت ١٩٩٦ في طرابلس, راح ضحيتها نحو ١٢٠٠ سجين, عندما قامت قوات الامن بفتح النار عليهم, كان ذنبهم الوحيد المطالبة بحقوقهم الاساسية, وتنفيذ قرارات المحكمة التي تنص على ضرورة الافراج عن معظمهم, كان معظم هؤلاء الضحايا من الجزء الشرقي البلاد, اذ كانت عائلاتهم تقوم بتنظيم احتجاجية اسبوعية في بنغازي لكن الحكومة لم تبدي اي اهتمام بالموضوع. مجزرة سجن أبو سليم, يونيونبيديا, متاح على الرابط التالي: https://ar.unionpedia.org/.

انحاء ليبيا وتوسع نطاقها، الا ان سرعان ما تحولت من مظاهرات سلمية، الى انتفاضة مسلحة، نتجت عن حرب اجتاحت البلاد، وادت الى تدخل القوات العسكرية الدولية، قام المحتجون برفع سقف مطالبهم وسعيهم الاطاحة بنظام القذافي، حرقوا المباني المعمارية لرموز قوة النظام دلالة كبيرة على استمرار الثورة، حيث التهبت المباني جميع انحاء البلاد من درنة في الشرق الى طرابلس، وصولاً الى غرب البلاد من البلدات والقرى، قادت هذه الاعمال الى زيادة عناد الرئيس "معمر القذافي"، ورفضه التنازل لتلبية مطاليب المتظاهرين، وفي وضع عقبات امامهم تمثلت بالآتي[١]:

١- قيام القذافي محاولة حشد الغرب ضد الشرق.

٢- استغلال الانقسام التقليدي في ليبيا واضفاء حركات انفصالية ونشر الفوضى.

لم تقف الاحتجاجات امام هذه العقبات، بل ازدادت صرامة واجتياح المدن الليبية، ما دفع نظام القذافي احكام قبضته على المتظاهرين، والتضييق على الحريات والقمع، تطور الوضع من الانتفاضات السلمية حتى تحولت الى حرب اهلية، فقد اتخذت بعداً دولياً بعد ان دامت عدة اشهر، افلحت المظاهرات في نهاية المطاف في قتل القذافي وتدمير نظامه بعد ان استمرت ثمانية اشهر، واعطت الكثير من الدماء في سبيل تحقيق مطامحها[٢].

منذ سقوط القذافي وقتله في تشرين الأول/٢٠١١، شهدت ليبيا حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح، والانقسامات؛ لذلك فإن تداعيات الأزمة وتوصيفها يعود الى اسباب ابرزها هي[٣]:

أ- غياب مؤسسات حقيقية منذ تسلم معمر القذافي للحكم، حيث عمل بشكل فردي على اضعاف مؤسسات الدولة والاحزاب والمجتمع المدني.

ب-تكديس السلاح وانتشاره وتهريبه، ما نتج عن نشوء الجماعات المسلحة والجماعات الاخرى في كافة انحاء البلاد وتعدد ولاءاتها.

---

(١) مجموعة باحثين ,الانتفاضة والاصلاح والثورة , مصدر سبق ذكره, ص ص١١٩-١٤٨.

(٢) المصدر نفسه, ص١٤٩.

(٣) مجموعة باحثين ,الازمة الليبية الى اين, مركز دراسات الشرق الاوسط, العدد ١٣, اذار ,عمان,٢٠١٧, ص ص١٣-١٤.

ت–اصبحت ليبيا اكثر عرضةً للتدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في شؤونها، وباتجاهات متعاكسة في رسم مستقبل ليبيا.

ث–تزايد الدور القبلي والعشائري وتدخله في الحياة السياسية والعمل المسلح، الذي كان من واجب الاحزاب السياسية القيام بهذا الدور، فقد تهمش دورها مثل ما كانت سابقا في عهد الملكية والقذافي، فصراع المصالح الشخصية والقبلية، هو ما سيطر على الحياة الليبية.

ج– انقسام ثنائي وتصارع على السلطة، وصراع على الهوية الوطنية ما بين التيار الليبرالي والتيار الاسلامي.

رابعاً: الثورة السورية.

بدأت شرارة الثورة السورية في مدينة درعا، عندما قام الامن باعتقال خمسة عشر طفلاً، بالكتابة على جدار مدرستهم، شعارات تنادي بالحرية، وتطالب بإسقاط النظام، في تاريخ ٢٦/شباط/٢٠١١ على اثر ذلك بدأت الدعوة للتظاهر عن طريق الفيس بوك، وجدت استجابة لها من قبل الناشطين يوم ١٥/اذار من العام نفسه، تشكلت المظاهرات في كل من درعا وحمص والعاصمة دمشق، وضمت عدة شخصيات، جاءت بسبب القمع والاستبداد والفساد وزيادة في كبت الحريات من خلال رد النظام باعتقال الاطفال، رفع المتظاهرون شعار "الله، سورية، حرية وبس"، جاء الرد سريعاً من قبل قوات الأمن والمخابرات السورية وعصائب مسلحة موالية للنظام، اتصفت بالشبيحة واجهتهم بالرصاص الحي، فتحول الشعار بعد فتح النار على المحتجين، الى "الشعب يريد اسقاط النظام" اتخذ الشعب السوري قرار منازلة نظام "بشار الاسد"، الذي يرتكز على اربعة اضلاع داخلية هي(الطائفية وحزب البعث، رجال الاعمال والتجار، الجيش، الشبيحة)[١].

تضافرت عدة اسباب في نشوء الازمة السورية وتحولها من ازمة داخلية في المجتمع السوري الى ازمة دولية، لا تختلف الاسباب الداخلية عن بقية البلدان الثائرة ضد انظمة الحكم، تعددت الاسباب ومنها[٢]:

(١) جيهان عبد السلام , مصدر سبق ذكره, ص١٨١.

(٢) تمارا كاظم, محمد غسان, مصدر سبق ذكره, ص ص٣٩ –٤٠.

١- عدم ممارسة التداول السلمي والديمقراطية، حيث عمل النظام في اقامة نظام سلطوي دكتاتوري، يسيطر على شرائح الشعب المختلفة عن طريق القوة.

٢- تهميش واقصاء الطبقة الوسطى وعدم السماح لها بالمشاركة السياسية، ما ادى الى اضعاف وتعطيل دور القوى الفكرية والثقافية، خوفاً من انها تحمل مشروع توعوي وتغيري، ما ابقى دورها معطلاً داخل المجتمع.

٣- ازمة الشرعية في مؤسسات الدولة، التي تنص على وجود القانون وفشل المؤسسات في تلبية طموحات وتطلعات الشعب، وحماية حرياتهم وحقوقهم، وعدم اقامة توازن بين السلطات والحريات.

٤- التدهور الاقتصادي، وانتشار البطالة بين صفوف الشباب، وغياب العدالة والمساواة، وتفشي الظلم مع عدم مراعاة حقوق الافراد.

اتسمت الازمة السورية بالتعقيد، واستقطبت اهتماماً اقليمياً ودولياً، ما خلق مخاوف لدول المنطقة، اذ تحولت من انتفاضة شعبية هدفها التغيير الجذري، واستعادة حقوقها والتحرر الى ساحة صراع للقوى الكبرى، فأصبحت ازمة عالمية تشابكت وتعقدت، اذ تشابك فيها السياسي بالطائفي والداخلي بالخارجي والاقليمي بالدولي، نتج عن اطالة الصراع نظراً لتدخل العديد من الاطراف في الازمة، ما ادى الى اختلاف المواقف، حيث تدعم تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي العربي لاسيما "المملكة العربية السعودية" "وقطر" و"الولايات المتحدة الامريكية" وبعض الدول الاوروبية كفرنسا، المعارضة السورية مادياً ومعنوياً في بعض الاحيان، بينما الصين وروسيا وايران تقف وراء نظام "بشار الاسد"، كما يقدم كل من العراق ولبنان دعماً لسوريا؛ وبذلك فشلت جميع محاولات الضغط على نظام الحكم برئاسة "بشار الاسد" بالتنحي عن الرئاسة.

جاءت الثورات الشعبية العربية وهي لا تحمل مشروعاً ايديولوجياً وسياسياً يتمثل بالحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، يعبر عن ابعاد ومواقف نهضوية وتقدمية وحضارية، تحقق المطالب السياسية الشعبية، بل ان هذه المطالب تواجه عقبات في تحقيقها، بسبب

النخب السياسية التقليدية الموجودة في السلطات، ما يخلق حالة عدم الشعور بالأمن والاستقرار في المجتمع[١].

كما ساهمت اربع قوى في انتفاضة الشعب في هذه البلدان هي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والقوى السياسية المعارضة، وقوى اليد العاملة والمهنين، واخيراً قوى ذات قاعدة طائفية وقبلية. اذ تميزت ارضية كل من تونس ومصر حراكاً سياسياً وطبقياً، في حين شهدت ليبيا واليمن حراكاً مناطقياً وطائفياً مع وجود اختلافات كثيرة ومهمة في طبيعة القوى، التي قادت الانتفاضات ومثلت الشعب، الا أن المطالب تشابهت فيما بينها، إذ ركز الثوار على مطلبين (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) وتغيب المطالب عن النزعة الطائفية والمناطقية[٢] .

لم تأتِ الثورات الشعبية العربية من فراغ، انما جاءت بسبب[٣]:

أ- تراكمات واكبت معاناة طويلة من قبل المتفردين بالحكم واستبدادهم وسيطرتهم على زمام السلطات وتسخيرها لخدمة مصالحهم.

ب-اغفالهم عن الشارع وغياب المساواة والعدالة القانونية.

ت-تدني المستوى المعيشي مع انخفاض حاد في دخل الافراد.

وبذلك تجمعت عدة دوافع لدى الشعوب نحو اثارتهم على السلطة الحاكمة وقلب النظام، هدفهم تصحيح المسار ونيل حقوقهم المدنية المشروعة وتغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، من حيث(القيم والافكار والادوات والعلاقات)؛ ونظراً لأهمية الموضوع، لا بد من معرفة العوامل الداخلية التي تمثلت في جميع بلدان الثورات[٤]:

---

(١) حمزة إسماعيل ابو شريعة, الايديولوجيا ودورها في الثورات العربية, مجلة المشكاة للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد الثاني, العدد الاول, كانون الثاني, ٢٠١٥, ص ص١١٢ -١١٣.

(٢) مروة كامل البستنجي, دور ثورات الربيع العربي في تعظيم اثر الفاعلين الجدد من غير الدول, من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية, الطبعة الاولى, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية, برلين, ٢٠١٨, ص٥٧.

(٣) مجموعة باحثين, تداعيات الحركات الاحتجاجية على النظام الاقليمي العربي(٢٠١٠-٢٠١٨), الطبعة الاولى, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, برلين, ٢٠١٩, ص١٧٥.

(٤) المصدر نفسه.

- النظام السياسي– الاستبداد بالسلطة والفساد المستشري في مؤسسات ودوائر الدولة، وفقدان حرية التداول السلمي للسلطة وانعدام التعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي، مع قيام انظمة الحكم بدفع السياسات نحو الفتن والفوضى والاقتتال، من خلال استثمارها النزاعات المذهبية والفتن الداخلية، وقيامها بوظيفة ادارة المواقف لصالحها من اجل حماية نفسها، والتضيق السياسي والامني، وعدم نزاهة الانتخابات.
- المشكلات الاقتصادية–تتمثل بالبطالة والفقر وتدني مستوى الفرد مع ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وغياب التنمية الحقيقية، ونقص الكوادر الوطنية.
- التربية والتعليم–ارتفاع نسبة الامية، ما يرتب نتائج سياسية واجتماعية خطيرة تلقي بظلالها على المجتمع، إذ إن التعليم في هذه البلدان ذو طابع تقليدي.
- انهيار شرعية الانظمة القائمة، بسبب عجزها عن ايجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية، بل ورفضها المشاركة السياسية واعطاء اكبر قدر من الحريات.
- وجود فجوة بين الخطاب السياسي والواقع، وهذا ما خلق اضطرابات حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية، في خطاب السلطة الحاكمة، ما جعل الشباب ينتفض، لسوء الاوضاع في جميع انحاء البلاد.

المطلب الثاني: أثر الحركات الاحتجاجية على الشباب اليمني.

بعد اندلاع موجة "الربيع العربي" التي اجتاحت البلدان العربية، لم تستغرق الوقت الطويل في التأثير على اليمن، وذلك لهشاشة الاوضاع الداخلية في المجتمع اليمني والظروف المعيشية القاسية ساعدت في احتضان الثورة، اذ لم يكن اهل اليمن بعيدين عن التطورات والمتغيرات في المنطقة العربية، فقد شهدت اليمن تظاهرات كان ابرز محركيها فئة الشباب، تزامناً مع الثورة التونسية والثورة المصرية، ثم تطورت تلك الاحتجاجات الشبابية، وتحولت الى احتجاجات شعبية في جميع المحافظات اليمنية، تطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الاصلاح السياسي، في الوقت الذي كان فيه اليمن يواجه تحديات الحراك

الجنوبي في الجنوب وجماعة "انصار الله" في الشمال. وبذلك يبرز دور الشباب والمرأة اليمنية في الأزمة اليمنية:

أولاً: دور الشباب في الاحتجاجات اليمنية.

يعد الشباب اليمني الطرف الرئيس في قيام الثورة والمحرك الاكبر لها، متأثراً بثورتي كل من تونس ومصر، اذ يمثل الشباب الشريحة الاكبر مشكلين اللبنة الاساسية للثورة باعتبارهم فاعلاً سياسياً جديداً، متجاوزين تعقيدات الانتماءات كلها(العشائرية والمعارضة التقليدية) من حيث النضج المعرفي والاداء السلمي، معبرين عن آرائهم وتطلعاتهم، ويعد الفساد المستشري في البلاد، الدافع الاساس في الاحتجاج على نظام الحكم وسيطرته، على مفاصل الدولة الاساسي، ما جعل من طلاب جامعتي (صنعاء وعدن) مبادرين في تأجيج الحركة الاحتجاجية، حيث قادوا التظاهرات الحاشدة الى ساحة التغيير[١].

اثار حماس المتظاهرين واندفاعهم واستمرارهم، هو اعتقال بعضهم والهجوم عليهم من قبل القوات الامنية، الا ان الاخيرة قامت بإطلاق سراح المعتقلين، وكان نشاط الشباب في بدايته مقتصراً على انظمة اجتماعية وثقافية، لم يكن يطمح في الوصول الى انشطة سياسية واقتصادية وامنية، إلا أن سرعان ما تغير تركيز الشباب اليمني نحو السياسية، إذ إن حالة الاقصاء السياسي والاقتصادي، قد اثرت في اندفاع الشباب وخروجهم للشارع من اجل القيام بالاحتجاجات السلمية، هدفهم ازاحة الرئيس "علي عبدالله صالح" وتغيير النظام والحكومة، وبذلك اطلق الشباب الشرارة الاولى من امام جامعة صنعاء العاصمة اليمنية[٢].

كانت حماستهم الدافع الاقوى لاستمرار احتجاجهم ووقوفهم في مواجهة التحديات والعقبات في ساحة التغيير، اذ كانت ساحة التغيير تعج بالمتظاهرين والائتلافات والمكونات الشبابية، فقد تنوعت بحسب الهدف والجغرافيا او حتى التخصص المهني، مع وجود الاختلافات في المجتمع اليمني وتنوع الشعب اليمني، الا ان خروجهم واعتصامهم وهدفهم واحد، هو التغيير ونيل حقوقهم المشروعة، بذلك بدأت الاحتجاجات الشعبية في

(١) عمران عيسى حمود الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص ص٥١-٥٢.

(٢) مجموعة باحثين, الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ص٤٧٩.

يوم١١/شباط بعد ان تم انشاء ساحات الاعتصامات السلمية في محافظة تعز، واكد الشباب ان ارادة الشعب اليمني هي القادرة على التغيير، سعى الرئيس "علي عبدالله صالح" الى اصدار الوعود، التي تتعلق بالأحوال المعيشية وتوفير فرص عمل للخريجين والعاطلين عن العمل، وعدم سعيه الى تولي ولاية جديدة بعد انتهاء الولاية الاخيرة، ما كانت الوعود الى حبر على ورق من دون تطبيق، من اجل تخفيف حدة الغضب الشعبي [١].

رفع شباب الثورة اليمني العديد من الشعارات منها" ثورتنا ثورة شباب لا حزبية ولا احزاب"، لكن ما حصل من قبل القوى قلب التوازنات، التي فرضت نفسها على الواقع القائم من ايجاد اكثر المخارج امناً والحفاظ على وحدة اليمن مجتمعة، وقد استطاعت القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية داخل النظام وخارجه من تحويل مسار الثورة الى عملية تفاوضية، وبذلك تم في ٢٣/تشرين الثاني/٢٠١١ بالتوقيع على "المبادرة الخليجية"* وآلياتها التنفيذية، المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت اولى جلساتها في ١٨/اذار/٢٠١٣ في صنعاء، واستمرت لمدة عشرة اشهر من اجل ايجاد الحل في انهاء الثورة[٢].

وتضمنت "المبادرة الخليجية" وآليتها التنفيذية أربع خطوات للانتقال السلمي للسلطة حثت في مُجملها على التحضير والتنفيذ لقيام مؤتمر "حوار وطني شامل" يهدف إلى تمكين كل المجموعات والقوى السياسية للمشاركة في اتخاذ قرارات تاريخية تتمخض عن رؤية جديدة لمستقبل البلاد حيث ينتُج عن مؤتمر "الحوار الوطني الشامل" المواد التي تُمثل مدخلات لصياغة الدستور الجديد بواسطة اللجنة الدستورية يتم تشكيلها بعد المؤتمر وما يلي ذلك من مشاورات عامة حول مشروع الدستور واستفتاء شعبي ينتهي باعتماد الدستور الجديد، وكانت مخرجات الحوار مناقشة الموضوعات الآتية هي[٣].

---

(١) المصدر السابق, ص٤٧٩.

(٢) عادل مجاهد الشرجبي, وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن الرابحون والخاسرون وامكانية التطبيق, مجلة سياسات عربية, العدد ٧, صنعاء, اذار ٢٠١٤, ص٦.

(٣) الجمهورية اليمنية وزارة الخارجية وشؤون المغتربين, وثيقة الحوار الوطني الشامل, ٢٠٢١/٨/١١, ص ص١٤-٢٣, متاح على الرابط التالي: https://www.mofa-ye.org تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٥.

١- القضية الجنوبية.

٢- قضية صعدة.

٣- قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

٤- بناء الدولة.

٥- الحكم الرشيد.

٦- اسس بناء الجيش والامن ودورهما.

٧- اسقلالية الهيئات ذات الخصوصية.

٨- الحقوق والحريات.

٩- التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة).

مكونات مؤتمر الحوار الوطني السياسية والاجتماعية بشأن الضمانات فقد تم التوافق على مجموعة المبادئ الآتية[١]:

أ- الشراكة الوطنية الواسعة: على مبدأ (شركاء في وضع الأسس، شركاء في التنفيذ).

ب-التوافق: تأسست عملية الانتقال السياسي على أساس التوافق ويستمر التوافق حتى إجراء الانتخابات.

ت- الحكم الرشيد: من أهم شروط هذه المرحلة هو مبدأ إرساء نظام الحكم الرشيد كإطار حاكم للمؤسسات والهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني .

ث-التقويم الدائم: المراجعة والتقويم المستمر لإنجاز مهام المرحلة لضمان تحقيقها بالشكل المطلوب.

ح- إحداث تغيير حقيقي: تنعكس آثاره في العملية السياسية وعلى حياة المواطنين بشكل واقعي وملموس.

خ- المواطن هو محور العملية السياسية وتلبية طموحاته هو غايتها: رفع مستوى ثقة المواطن بالعملية الانتقالية وتشجيعه لضمان مشاركته في العملية السياسية خاصة في الجنوب .

(١) المصدر السابق, ص٢٨٩.

ج- التزام الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالعمل الجاد لتنفيذ مخرجات المؤتمر في سياساتها وأنشطتها وفعالياتها المختلفة.

د- تلتزم المؤسسات الإعلامية الرسمية والأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء وإيجابي وداعم للعملية السياسية بشكل عام ولمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بشكل خاص.

ذ- اعتماد الضمانات الواردة في تقارير فرق العمل ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

تأثرت قدرة الشباب اليمني في مواصلة نشاطهم، والعمل الطوعي الذي يقوم به، جراء فقدانه الامن في جميع انحاء البلاد مع تزامن انهيار الاقتصاد في الوقت ذاته، وعدم وصول المساعدة والتمويل من المانحين مع فرض القيود على حرية التعبير، وعدم القدرة على التحرك كل هذا، بسبب التهديدات الامنية المباشرة، فقد اصبح الشباب اليمني الناشط عرضة للخطر وشعوره بالقلق من مخاطر الاعتقال، او توجيه التهم اليهم من قبل اطراف الصراع والمساس بهم، كل هذا ادى الى صعوبة التواصل مع الخارج والتنقل بحرية والسفر اغلق بوجه الكثيرين، ومنعهم من السفر ايضاً حتى بين المحافظات، بوصفها اجراءات للسلطة جاءت رداً على تأجيج الثورة(١).

لذلك يجب على الشباب اليمني ان يغير طريقة تحركه سواء في الداخل او الخارج، واعتماده سياسة بناء التحالفات، وسلوكه في تحقيق مصلحته بما يلائم طريق الثورة اليمنية؛ فلا بد من تفكير في حراك شعبي يحتوي على تحالفات قوية، من اجل حراك عقلاني وقوي، يكون قادراً على تغير واجهة البلد السياسية في اي وقت(٢).

مثلت ثورة الشباب اليمني حراكاً مجتمعياً، لم تشهده الساحة اليمنية مسبقاً، اذ فرضت تغيرات جذرية بمختلف الجوانب الحياتية، مطالبين بالقضاء على الفساد وتوفير فرص العمل مع تحسين الظروف المعيشية، نجحت الثورة الشبابية في ازاحة نظام "علي

(١) مجموعة باحثين, دور الشباب في بناء السلام في اليمن, منظمة شباب بلا حدود للتنمية, صنعاء, ٢٠٢٠, ص٤.

(٢) سيدي احمد ولد احمد سالم, دور الشباب في المشهد السياسي اليمني ومآلات الصراع, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, ٢٠١٤, ص٦.

عبدالله صالح" وانتزاع الشرعية، الا انها وجدت نفسها مطوقة بالقوى الحزبية، ثم تدهورت الاوضاع في اليمن، في فترة الحكم الانتقالي، فلم تستطع حكومة "عبد ربه منصور هادي" السيطرة على زمام الامور ونقل اليمن الى بر الامان، بل تطورت الاحداث واخذت تتأزم يوماً بعد يوم، ودخل الشعب اليمني في حرب اهلية، اثرت الحرب في نفوس الشباب، دعا الشباب الناشط بأنه لابد من ارساء السلام، وجعل اليمن اكثر أمناً واستقراراً، ويجب أنهاء الحرب، أذ لا بد من توافر عوامل تساعد في الحفاظ على وحدة اليمن ومن ابرزها[١]:

– تدعيم التماسك الاجتماعي الذي يعبر عن التآزر والتعاون بين فئات المجتمع المحلية بهدف نشر التعايش والتسامح.

– ضرورة توفير الخدمات والموارد والحصول على الوظائف بالتساوي بين ابناء الشعب اليمني.

– تشكيل حكومة شرعية يشارك فيها الجميع، تأخذ على عاتقها تحمل المسؤولية وتطبيقها للقانون وحماية حقوق الانسان، مع اعطاء حرية التعبير والرأي.

– لا بد من تعبئة ثقافة السلام، لتحقيق العدالة والمساواة وتحقيق التنمية والسلام .

ان العوامل التي دعا اليها الشباب اليمني، لم تطبق على أرض الواقع بسبب صعوبة الاوضاع ووجود عراقيل وتحديات، تمنع الشباب من مزاولة نشاطهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة، إذ لم تصل اصواتهم لبلوغ اهدافهم، يمكن اجمال هذه التحديات بالآتي[٢]:

أ. ضمور المشاركة الإيجابية:

لغياب ثقافة المشاركة الإيجابية، أثر كبير في اتساع الفجوة، بين الجيل الجديد والجيل الاكبر سناً (الاحزاب)، اي ان عدم اشراك جيل الثورة في العملية السياسية، وعدم اعطائهم حق اتخاذ القرار، سوف يؤدي بالضرورة ضعف التواصل بين القيادة المسنة المسيطرة، والقاعدة الشبابية، وبما ان الشباب يتطورون، لا بد من الأخذ بارائهم ومشاركتهم وتطبيق عملية الديمقراطية.

---

(١) مجموعة باحثين, دور الشباب في بناء السلام في اليمن ,مصدر سبق ذكره ص٥.

(٢) علاء قاسم, خمسة حواجز امام اشراك الشباب اليمني في القيادة وصنع القرار في الاحزاب السياسية في اليمن, رنين اليمن, صنعاء, ٢٠١٣, ص ص٤-٥.

ب. عدم امتلاك القدرات:

ضعف القدرة ونقصها لدى الشباب وافتقارهم الى الخبرة، بسبب عدم تقديم المعرفة اساساً، وضعف تقديم البرامج وسوء التخطيط من قبل القيادات، اذ تتعمد في اتباع هذه الاساليب، خشيتها من تفوق الشباب وازاحتهم من مراكزهم الحزبية، اذ تدفع الشباب الى مواجهة بعضها البعض واستغلالهم، الا ان هنالك فئة قليلة من الشباب استطاعت تقديم مهاراتها والافصاح عنها.

ت. التباين المناطقي:

وجود الكثير من الصفات المشتركة التي يتقاسمها الشباب، الا ان الاختلافات المناطقية أثرتْ في نشاطهم، فإن ما يحصل في صنعاء غير الذي يدار في المحافظات الاخرى، إذ تتنوع الانماط والوسائل بحسب كل منطقة، ان ما شهدته كل من تعز وعدن من صراعات مسلحة بخلاف محافظتي (أب وحضرموت)، إذ لم يكن الصراع فيها شديد وبالغ الخطورة، وهو ما يؤدي الى انحسار نشاط الشباب، وكذلك في مساهمة المجتمع الدولي وتركيزه على محافظة دون الاخرى لاسيما صنعاء، التي كانت محط انظار الجميع.

ث. تأمين الموارد المالية:

يعد هذا العامل من أهم التحديات، التي تواجه نشاط الشباب اليمني، أن عامل المال يرتبط بالفقر، الذي يعاني منه الشباب، إذ نقص الموارد المالية، وعدم توافرها وتركزها بأيدي قليلة من الشخصيات الحزبية من أهم المعوقات، التي تقف في عمل الشباب ونشاطه، وعدم اعطاء حقه في مشاركته السياسية.

ج. التحدي الأمني:

فيما يخص قضية الأمن، فأن القيادات الحزبية مازالت لم تعط ثقتها للشباب، وعدم اعطائهم فرصة بل تشعر بأنهم يمثلون خطر على المسيرة السياسية، مع وجود خوف دائم من اختراق اجهزتها.

لم يحظ الشباب اليمني بالاهتمام من قبل الحكومات اليمنية السابقة، بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم وحقوقهم المشروعة؛ لذلك يجب على الحكومة تنمية الموارد البشرية والعمل على ضمان ما يأتي[١]:

– إشراك الشباب اليمني في مؤتمر الحوار الوطني، واتخاذ قرارات مستقبلية في الحياة السياسية.

– إيجاد الفرص الاقتصادية وتوفير المساعدة للشباب، للنهوض بمستوى الحياة المعيشي عن طريق تخصيص جزء من ايرادات النفط، لتنشيط عمل الشباب.

– يجب دمج الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات الهدف منها وضع برامج تدريبية للشباب، الغاية منها دمجهم في اسواق العمل، وتشجيع القطاع الخاص واستثماراته.

– وضع خطط استراتيجية متينة لبناء قدرات الشباب وتطوير مهاراتهم، على ان تتوافر لديهم بيئة مشجعة، ومحفزة لنشاطاتهم لضمان استمرارهم في عملهم.

مع كل التضحيات التي قدمها الشباب اليمني من أجل الثورة، اختفت ولم يعد لها وجود، او تأثير داخل المجتمع اليمني بمجرد التوقيع على "المبادرة الخليجية"، والتي قضت بتسلم الرئاسة لنائب الرئيس "عبد ربه منصور هادي" كما ان لنزول الاحزاب في الساحات الاحتجاجية، الأثر البالغ في افساد وجود الشباب وتفكيكه، كان هدفها القضاء على روح المبادرة والحماس في نفوس الشباب الناشطين، الذين يمثلون البؤرة الاساسية في قلب الثورة، وفرض سيطرتها على قرار الثورة وحركته، إلا أن موقع الشباب اليمني كان هو في قلب المعركة، إذ لا يمكن حصر دوره في مطالب فئوية خاصة ومجتمعه يعاني؛ بل أصبحت المعركة التي يخوضها، من أجل خلاص المجتمع، ذاتها معركته من أجل خلاصه[٢].

(١) مجموعة باحثين, دور الشباب في بناء السلام في اليمن, مصدر سبق ذكره, ص ص١٢–١٣.
(٢) حسن كريم محمد الشمري, مصدر سبق ذكره, ص١٤٩–١٥٠.

الا ان هذا لا يعني نهاية المطاف، بما يخص الشباب اليمني، بل هنالك مبادرات ونشاطات اساسية في المجتمع اليمني تدعم تكوين وتطوير المؤسسات الشبابية، عملت على تحقيق الآتي[1]:

- تعديل وتفعيل اللوائح الداخلية لصندوق الشباب، مع تعزيز المبادرات الشبابية من أجل المساهمة في ممارسات الشباب في عملية المشاركة الديمقراطية.
- على الدولة وضع اسس حول المبادئ، المتعلقة بتوجيه وتدريب الشباب، لتعزيز ادخال الشباب في منظمات المجتمع المدني والمشاركة مع الاحزاب السياسية.
- دعم مشاركة الشباب اليمني، وتمثيلهم في مجالس السلطات المحلية والبرلمان.
- تعزيز دور الشباب، ومشاركته في تطوير المواد التدريبية، حول مشاركة الادارة في المؤسسات التعليمية، التي تشمل(المدارس والمعاهد والجامعات).

ثانياً: دور المرأة في دعم الحركة الشبابية واعتصامات اليمن.

ليس سرَّاً التأكيد على وجود دور للمرأة في المجتمع اليمني؛ فقد شهد تأريخها، شخصيَّتين بارزتين، خلَّدهما القرآن الكريم، والتراث السياسيُّ الإسلاميُّ، ممثَّلةً:

١- بملكة سبأ، بلقيس: وقد أشار القرآن الكريم، إلى حُسنِ قيادتها، وقدراتها الدبلوماسية، مع نبيّ الله سليمان عليه الصلاة والسلام، على وفق قوله تعالى: ((وإِنِّي مُرسِلَةٌ إِلَيهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)) الآية(٣٥) سورة النمل، وإلى تفعيلها للشورى،((قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ)) الآية(٣٢) سورة النمل.

٢- خلَّد التراث الإسلاميُّ ذكرَ "ملكة أروى"، التي اتخذت من جبلةَ في إبِّ اليمن عاصمةً لها.....

وفي المجتمع اليمني المعاصر، لم تغب المرأة عن مجالٍ ذي أهميَّةٍ، إلاَّ وسجَّلت فيه آثار فاعليَّتها، بدءاً بالخطابة السياسية، والدعوة إلى صيانة حقوق الإنسان، ومروراً بتوزيرها، وبإسناد مسؤوليات كبيرةٍ إليها، وقد أثبتت فيها نجاحاً، مشهوداً.

(2) United Nation, The National Children and Youth Strategy of the Republic of Yemen 2006-2015,p.56 .

شهدت ساحة الاعتصامات اليمنية تواجد المرأة ومشاركتها، إذ كان لها الأثر البالغ والفعال في تنشيط وتفعيل العملية السياسية، وأصبحت محط أنظار، أسهَمت المرأة في تأجيج الهتافات الحماسية، فضلاً عن مشاركتها في الندوات والمؤتمرات المنعقدة في ساحة الاعتصامات مع حضورها المستمر عزز من وجود حشد نسائي كبير، علماً ان التواجد النسوي ومشاركته المتواصلة، لم يقتصر على شريحة معينة، بل شملت فئات مختلفة من المجتمع النسوي، ساعد التواجد الثوري للمرأة في اليمن على دعم مسيرة الانتفاضة وفاعلية زخمها الثوري العالي، فقد أسست مستشفى ميداني، يحتوي على أهم الاختصاصات الطبية والتنفيذية، كما قامت بإسعاف الجرحى الذين تعرضوا للأذى في ساحة التغيير، فإن الدور الذي تقوم به المرأة هو احساسها بأنه واجب وطني وإنساني، كما ساهمت المرأة، في المجال السياسي، وتدل مشاركتها في الحياة السياسية على ان العمل السياسي ليس حكراً للرجال فقط وانما للمرأة دور ايضاً، هذا المنطلق ساعد المرأة على كسر حاجز الخوف، الذي فرضه نظام الحكم السابق، وساعد موقفها في اعطاء زخماً، في جميع مجالات الحياة خاصة (الثقافية والاجتماعية)، وانعكاسه على العمل السياسي، فإن لوجود المرأة ودورها المتميز اعطاها القوة في كسر الحواجز التقليدية والعادات والتقاليد، التي فرضها المجتمع اليمني[١].

السبب وراء خروج المرأة اليمنية والمطالبة في حقوقها، هو المعاناة التي تعيشها المرأة اليمنية، وعدم تحقيق المساواة، التي عاشتها لفترات طويلة من الزمن، لذلك يجب ازالة المعوقات التي تتعرض لها المرأة، واعطاء المرأة الحق في بناء حياة اسرتها والمجتمع، كما ان خروج النساء للشارع ومشاركتها في التظاهرات، دفعت الرجال الى حمايتهن والانضمام اليهن، لذلك يجب على المرأة الصعود الى مرحلة ما بعد الثورة، من أجل المشاركة في رسم مستقبل اليمن[٢].

حرص المجتمع اليمني خلال السنوات السابقة ان يظهر للعالم الخارجي، بأنه ينتهج طريق الديمقراطية، وانه ذاهب نحو الحداثة، حيث جعل من وضع المرأة علامة على مدى ما توصل اليه من تطور في سبيل الحداثة، فقد شهد المجتمع اليمني تحولاً ملموساً في ما

(١) عمران عيسى حمود الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص ص٧٦ –٧٧.

(٢) البنك الدولي, وضع المرأة اليمنية من الطموح الى تحقيق الفرص, واشنطن, ايار ٢٠١٤, ص٤٧.

يخص المرأة، تحولت معاملة النساء في ادخالها مجال التعليم حتى أنه شمل المناطق الريفية القبلية بعد ما كانت شبه محرومة منه، بحيث تغيرت النظرة بأنه؛ لا بد للمرأة الذهاب الى المدارس فقد دخلت المرأة الى العمل جنباً الى جنب مع الرجال، علماً أن المرأة اليمنية لم تحقق كل ما تصبو اليه، الا انها استطاعت ان تكتسب أرضاً جديدة في كل عمل تقوم به، من اجل تأكيد حقها في التعليم، وايضاً العمل في اماكن مختلفة الى جانب دورها الرئيس في كونها ربة أسرة(١).

أن اهم ما تميزت به الأزمة اليمنية في مشاركة المرأة الفاعلة والواسعة في مختلف الاحزاب، والقوى السياسية، وانشائها الاتحادات النسائية، وانضمامها للمنظمات الحقوقية والمدنية، حيث ظهرت بدور ريادي أهلها في قيادة المظاهرات، وتنظيمها السلمي للمسيرة، وقادت حملات لتوعية المجتمع واقناعهم بضرورة التغيير السياسي للبلاد، مثلت المرأة اليمنية أيقونة الثورة، ورمزها الحضاري، وناضلت المرأة في سبيل الحصول على المساواة والحرية والكرامة، الا أن ظهور فئات وأصوات استنكرت خروج المرأة، وقد عملت هذه الفئات، على مضايقة المرأة والسعي الى إضعاف دورها في ساحة التغيير(٢).

ان التحديات التي تعرضت لها النساء الثوريات لم تمنعهن من مزاولة عملهن والمطالبة بحقوقهن عن طريق الهيئات والاتحادات النسوية، ومشاركتهن في المنظمات المختلفة، وبذلك استطاعت المرأة انتزاع الكثير من الحقوق والامتيازات في مؤتمر "الحوار الوطني"؛ ويمكن عرض أهم المكاسب التي حققتها ضمن الآتي(٣):

أ- مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- تلتزم الدولة بتمثيل المرأة بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في مختلف الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعينة بما لا يقل عن ٣٠٪.
- مساواة المرأة بالرجل في الدية والأروش (مبدأ دستوري).

(١) عمار علي حسن, التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية-حالة اليمن-, مركز الخليج للأبحاث, دبي, ٢٠٠٤,ص٥٠.

(٢) نهال ناجي العولقي, دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية التحديات والمنجزات, نظرة الدراسات النسوية, بيروت, ٦ أيلول ٢٠١٥, ص٤.

(٣) وثيقة الحوار الوطني الشامل, مصدر سبق ذكره, ص١٩٢.

- مساواة المرأة مع الرجل في الكرامة الإنسانية ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة.
- تضمن الدولة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية وذلك بوضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات وتسهيل المعلومات والنصائح والخدمات لها والحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم بما في ذلك ما يتصل بمحو الأمية الوظيفي كما توفر لها الحصول على الفرص الاقتصادية وعلى الائتمان والقروض الزراعية والتكنولوجيا المناسبة.
- تكفل الدولة للمرأة كافة الحقوق المدنية والسياسية وتلتزم بتمكينها من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية.

ب–المساواة السياسية وعدم التمييز [١]:

- مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق المتعلقة بالكرامة والانسانية.
- على الدولة التكفل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة ومنحها الحرية في ممارسة كافة حقوق المواطنة.
- كلا الجنسين متساوون امام القانون ويعاقب اي تمييز سواء في اللون او الدين او اللغة.
- الوقوف ضد تعنيف المرأة وحماية الامومة والطفولة.
- تجريم الاعتداء والتحرش الجنسي بالمرأة ووضع قانون يجرم تزويج القاصرات الا عند بلوغ ال18 سنة.
- إنشاء محاكم خاصة من أجل النظر في قضايا المرأة وقانون خاص ينظم شؤونها.

مع كل ما واجهته المرأة اليمنية، الا أنها لعبت دوراً بارزاً في الحراك النسوي، واستطاعت ان تبلور وعي المرأة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصدرها للمشهد الى جنب الرجال، الا أن سرعان ما تغيرت الاوضاع، واصبحت اشد تدهوراً بسبب الحرب، التي تعرضت لها اليمن، من قبل دول التحالف العربي، اذ كان الأثر السلبي واضحاً في جميع الخدمات ومرافق الحياة، اذ تسببت الحرب في تراجع دور المرأة واضعافه، حيث أنقلب دور المرأة عما كان عليه قبل وخلال الثورة، اذ فرضت الحرب مسؤوليات وأعباء

(١) نهال ناجي العولقي, مصدر سبق ذكره, ص٤.

جديدة، على المرأة تحملها واداؤها؛ بل جعلتها الحرب ان تكون هي المعيلة الوحيدة لأسرتها، لأن الحرب أكثر ضحاياها هم فئة الشباب وارباب الأسر، مع فقدان الملايين لوظائفهم وعدم تسلمهم لرواتبهم، جعل الأمر يزداد سوءاً ضد المرأة خاصة، بهذا يتوجب عليها أن تعمل في لتأمين قوت يومها لأسرتها، تختلف معاناة المرأة اليمنية باختلاف المناطق التي تعيش فيها، فالمناطق الريفية خاصةً (محافظة صعدة) ذات القطاع الزراعي تعرضت النساء فيها الى خسائر جسيمة، سببت في فقدانها لعملها، ما أسفر عن تعرضها مع أسرتها معاناة صعبة جراء ظروف الحرب، اما ما تعيشه المرأة في المناطق الأشد قتالاً وتعنيفاً كمحافظة تعز، حيث تجد من الصعوبة التنقل بين اماكن العمل والسكن، إذ أصبح الموت يهدد المرأة في أي مكان كانت(١).

وبسبب هذه التهديدات وتردي الاوضاع، اعربت النساء عن مخاوفهن وعدم شعورهن بالأمان عند مغادرة مناطقهن المحلية، وعدم قدرتها على التحرك بحرية، ولوجود هذا العائق امام النساء، فأن أغلب اجتماعات الاحزاب السياسية والمشاورات الحكومية، يجعل من تنفيذ عملها امراً صعباً، وعدم وصولها الى الاماكن المخصصة للاجتماعات، وهذا يؤدي الى هيمنة الرجال في اتخاذ القرارات، إذ يثير هذا العمل شعور المرأة الناشطة تجاه الاحزاب السياسية، بكون الأخيرة ليست اداة فاعلة، تساعد المرأة وتقف الى جانبها في المشاركة السياسية، ويكون دور المرأة صورياً اي شكلياً وليس حقيقياً(٢).

مع وجود الخطر المستمر، في طريق العمل النسوي؛ الا ان ذلك لم يمنعها في بناء وتأسيس كيانات ومبادرات، هدفها انهاء الحرب، واحلال السلام ، ومن هذه الكيانات(٣):

- التوافق النسوي اليمني من أجل الامن والسلام.
- مبادرة شريكات السلام.
- كيانات سياسية مدنية– منظمات المجتمع المدني.

(١) مريم عبدالله الجوفي, تقرير آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في احلال السلام٢٠١٥–٢٠١٧, المرصد اليمني لحقوق الانسان, صنعاء, ٢٠١٧, ص٢٠.

(٢) مجموعة باحثين ,تقرير حواجز الامن امام المشاركة العامة للمرأة في مصر وليبيا واليمن, منظمة سيفرورلد, تشرين الاول ٢٠١٣, ص١٧.

(٣) مريم عبدالله الجوفي, مصدر سبق ذكره ص ص٣٤–٣٥.

لقد أثبت الشباب اليمني من الرجال والنساء على أنهم الجهات الفاعلة المشاركة في رسم مستقبل اليمن، وان لهم التأثير الكبير في رسم المشهد اليمني، ولديهم الكثير من الطرق المختلفة، غير المباشرة لممارسة التأثير، ويستطيعون الحصول في نهاية العملية على مفاوضات سياسية، كما أن للشباب الناشطين الدور الأهم، في عملية التحول في اليمن، حيث عمل صانعو السياسات الدوليون على استكشاف مدى مشاركة الشباب في عملية الانتقال في اليمن، وان مشاركة الشباب في الحوار الوطني امر حيوي لا بد منه للمساهمة في نجاح الحوار، بحيث يلعب الناشطون دوراً حيوياً في اشراك المجتمع اليمني على نطاق واسع(١).

قاد انهيار العملية الانتقالية عام ٢٠١٤، الى تقييد تأثير المرأة ونشاطها بشكل كبير، ومنذ ذلك الوقت تدهورت احوال المرأة اليمنية، كما سببت زيادة النزاع المسلح، من انتشار الفقر، وانعدام الامن وعدم الاستقرار، وايضاً تهميش الكثير من القضايا السياسية(٢).

لعبت أطراف الحركة الاحتجاجية والقوى الفاعلة دوراً كبيراً في تأجيج حركة التغيير في اليمن، التي اثرت تأثيراً كبيراً على نظام "علي عبدالله صالح"، فقد أثَرتْ بشكل فاعل على مسار الأزمة اليمنية، فضلاً عن وجود قوى الاحزاب المعارضة والناشطين والحقوقيين مع توافد مجموعات مهنية ونقابية عديدة نحو ساحة التغيير، وانضمام بعض قادة القبائل المنضوية تحت قبيلتي "حاشد وبكيل" وقد اثارت موجة الاحتجاجات الشعبية، التي شهدتها اليمن مطلع العام ٢٠١١ مجموعة من التساؤلات حول دور الفئات والحركات الاجتماعية المختلفة، التي شاركت وأدت أدوارًا في الاحتجاجات في المدن اليمنية المختلفة.

---

(3) Atiaf Zaid Alwazir, Yemen's Independent Youth and Their Role in the National Dialogue Conference, German Institute for International and security Affairs,2013, p.8.

(٢) النساء في عمليات السلام والانتقال. اليمن (٢٠١٥-٢٠١١) دراسة حالة. جنيف: Inclusive Peace and transition Initiative (the graduate Institute of International and development studies) نيسان ٢٠١٨, ص١٢.

الفصل الثاني

دور البيئة الإقليمية والدولية في الأزمة اليمينة

الفصل الثاني: دور البيئة الإقليمية والدولية في الأزمة اليمينة

تعد الأزمة اليمنية من الأزمات المستمرة منذ مدة وتهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي، اذ يتفاوت دور وموقف القوى الإقليمية والدولية في اليمن، بسبب اختلاف سلوك الفاعلين الإقليمين والدوليين، فقد أدى موقع اليمن الاستراتيجي دوراً بارزاً في التطور السياسي الداخلي، وحكم علاقاته بدول الجوار وبالقوى الدولية الكبرى، اذ يتمتع جميع الفاعلين في اليمن بإقامة علاقات وتحالفات إقليمية تتجاوز حدود الدولة الوطنية، فدور دول الخليج العربي لم يكن فاعلا في إعادة الاستقرار لليمن خصوصاً بعد عام ٢٠١١، وأدى تدخل دول الخليج العربي في الشؤون الداخلية لليمن فضلاً عن التدخل العسكري الى زيادة حدة الصراع وتحوله الى أزمة معقدة، والسبب في ذلك يعود الى أمرين: الأول يتمثل في سعي دول الخليج العربي لتحقيق أهدافها الخاصة في اليمن سواء كانت اهداف سياسية او اقتصادية، اما الامر الثاني فيتمثل في جعل اليمن ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، اما "جمهورية إيران الاسلامية" فقد حاولت بقدر الإمكان استغلال بقاء اليمن خارج منظومة "دول مجلس التعاون الخليجي" والظروف اليمنية المشحونة بالصراعات العميقة لتوسيع نفوذها وخلق مجال سياسي لها في المنطقة، كان موقف الاطراف الدولية بحسب ما تظهره، هو وقف الحرب؛ لأن الاستمرار في الحرب له آثار انسانية وكارثية وتأثيرات سياسية وأمنية ومادية وليس له أفق في حل الأزمة اليمنية، إضافة إلى التأثيرات السلبية على الأمن والسلم الدوليين، مع تطور الأزمة اليمنية من مجرد أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية ثم دولية، جاء دور منظمة الأمم المتحدة من خلال تعيين مبعوثين أمميين مشتركين من أجل بحث تسوية سياسية للأزمة اليمنية. وبحسب ما تقدم قد توزع الفصل على مبحثين-

الأول: القوى الإقليمية وتأثيرها في أدارة الازمة اليمنية.

الثاني: القوى الدولية وتأثيرها في أدارة الأزمة اليمنية.

المبحث الأول: القوى الإقليمية وتأثيرها في أدارة الأزمة اليمنية

فرضت تطورات الأزمة تباينات مهمة في المواقف الإقليمية حول طريقة التعامل مع محاور الأزمة، وبمرور الوقت تحول هذا التباين إلى تناقض تام، انعكس على مسار الأزمة حتى وصلت إلى صراع مفتوح في الداخل لعبت فيه بعض الأطراف دورا مهما، وتدخلت أخرى بالوكالة، وأصبحت المخاوف التي طالما راودت تلك القوى الإقليميةً واقعا تعيشه كل الفئات اليمنية ويعيشه محيطها الإقليمي من اقتتال داخلي، وحرب أهلية امتدت إلى كل بقاع اليمن، وحرب مذهبية قسمت المنطقة، وفي هذا المبحث تناقش الدراسة تأثير القوى الإقليمية في مسار تطور الأزمة اليمنية من خلال بيان مواقف وأدوار الفاعلين الإقليميين تجاه الأزمة اليمنية. وبناء عليه سيتم تقسيم المبحث الى مطلبين- الأول: دول الخليج العربي وإدارة الأزمة اليمنية، اما المطلب الثاني: دور جمهورية إيران في الأزمة اليمنية.

المطلب الأول: دول الخليج العربي وإدارة الأزمة اليمنية

عرف موقف دول الخليج العربي من الاحتجاجات الشعبية بالرفض منذ بداية قيامها، فقد حاولت القضاء عليها بالتدخل السلمي عن طريق "المبادرة الخليجية"؛ الا ان ذلك لم ينجح؛ بل قاد الى التدخل العسكري، وفيما الاحداث اخذت تتطور في اليمن، زاد التدخل العسكري المباشر، لأن اليمن اصبح ساحة للتنافس الإقليمي، ومن هذا المنطلق انشئ "التحالف العربي" بقيادة "المملكة العربية السعودية" وضم دول الخليج العربي باستثناء "سلطنة عُمان" وبدأت "عاصفة الحزم".

أولاً: المملكة العربية السعودية.

يمثل اليمن عمقاً استراتيجياً لدول الخليج العربي والعكس صحيح، لاسيما "المملكة العربية السعودية"، لاعتبارات تتصل بموقع اليمن المطل على الممرات المائية و"مضيق باب

المندب"، في حين المملكة العربية السعودية تحيط بها (قناة السويس، باب المندب، ومضيق هرمز)، ولو حدث اي شيء يستدعي الى اغلاق هذه المنافذ في وجهها فأنها تختنق، ثم يفرض عليها ان تتوجه الى اليمن، من اجل الوصول الى البحر الأحمر والمحيط الهندي، لذلك كان لا بد من دول الخليج العربي العمل، على تحقيق النصر، عند دخولها اليمن واستعادة الشرعية، وتقليص نفوذ جماعة "انصار الله" و"التمدد الاستراتيجي الايراني"، اذ يمكن لدول الخليج العربي تحقيق ذلك، من خلال حرمان كل طرف يمني معارض من مصادر الطاقة (النفط والغاز)[١].

تكمن اهمية اليمن للمملكة العربية السعودية بسبب موقع اليمن الجغرافي، الذي اعطاه اهمية كبرى واستراتيجية استثنائية، باعتبار اليمن جزءاً من الأمن القومي السعودي، تمثل اليمن اهم المجالات الحيوية والأمنية، التي لا يمكن "للملكة العربية السعودية" اهمالها والتغاضي عنها، اذ يميز موقع اليمن بأنه نقطة جذب مركزية في الشرق الأوسط[٢].

(١) عبد العزيز بدر المطيري, أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٧, رسالة ماجستير, جامعة ال البيت, معهد بيت الحكمة, عمان, ٢٠١٧.

(٢) مجموعة باحثين, حال الأمة العربية (٢٠١١-٢٠١٢) معضلات التغيير وافاقه, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ص٥٣.

خريطة (١): موقع اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية

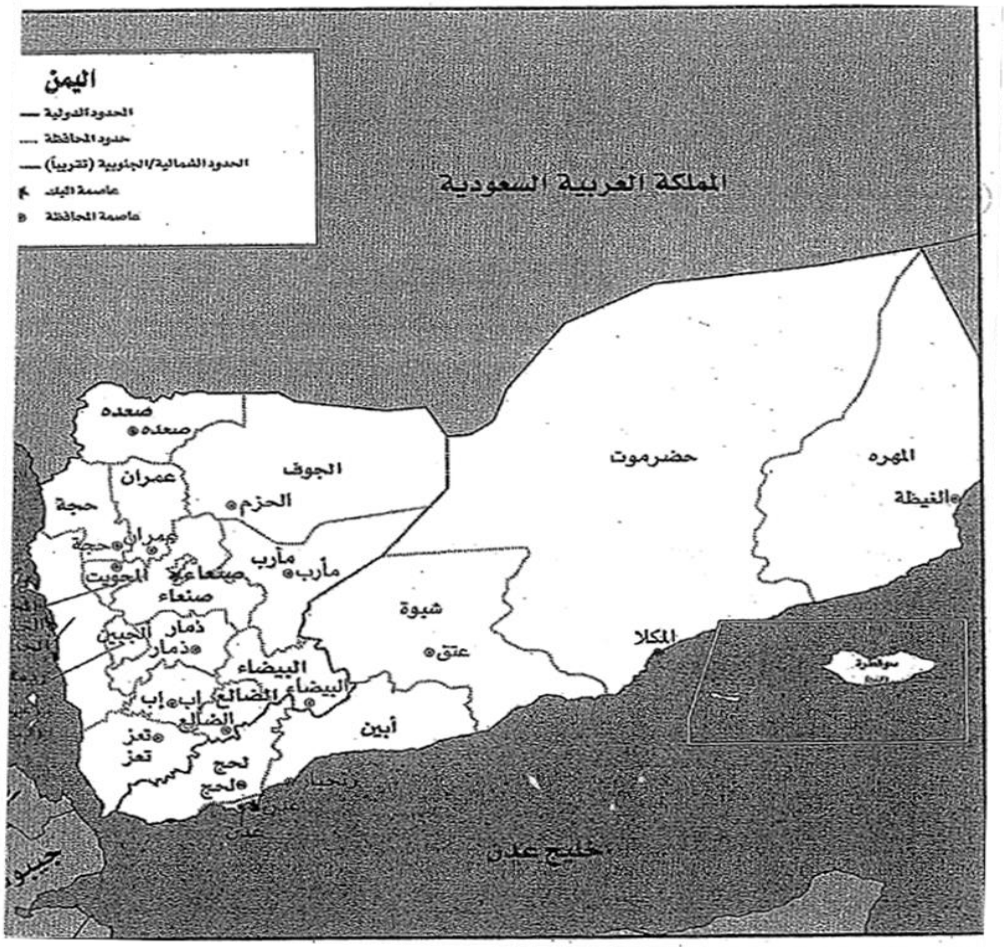

المصدر: صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٨٦.

تأثرت المملكة العربية السعودية بمجريات الأزمة اليمنية كثيراً، بل تعد هي الطرف الأكثر تأثيراً بما يجري داخل اليمن، لذلك سارعت بالتدخل السريع، في ايجاد الحل للأزمة اليمنية، للحيلولة دون تفاقم الاوضاع في اليمن، لذلك أسهمت واخذت على عاتقها اعداد المبادرة الخليجية؛ لأنها اكثر الدول التي تمس مصالحها العليا ويهمها كثيراً الأمن في اليمن واستقراره[١].

(١) نبيل المظفري, الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن نموذجاً, مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, المجلد ٧, العدد ٣, بغداد, ٢٠١٢, ص١٢.

ان تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن ليس بجديد وانما يعود جذوره الى ما قبل الأزمة اليمنية عام ٢٠١١، ويمكن توضيح ابرز ملامح التدخل السعودي بذكر النقاط الآتية[١]:

١- لم تبدِ المملكة العربية السعودية ردة فعل تؤيد توحيد اليمن، بل كانت تسعى وتمنع قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ باعتقادها انه يشكل خطراً على سيطرة المملكة العربية السعودية على شبه الجزيرة العربية.

٢- سلكت المملكة العربية السعودية نحو تحقيق طموحها الاستراتيجي، عن طريق نفوذها على القبائل اليمنية، التي طغت مصالحها الخاصة على مصالح اليمن وسواها، اذ كانت المملكة العربية السعودية تسعى الى مد انبوب نفطي في حضرموت، تكون هي المالكة والمشغلة للأنبوب النفطي، من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية، الا ان هذا المخطط قد جوبه بالرفض وبشدة من قبل الرئيس "علي عبدالله صالح".

٣- عملت المملكة العربية السعودية، على خنق اليمن وابتزازه، وخلق صعوبات اجتماعية واقتصادية مستديمة، امام اي نظام سياسي قادم.

كما أنها لعقود من الزمن استطاعت "المملكة العربية السعودية" فرض سيطرتها على المشهد اليمني من خلال دعمها المالي لشبكة من القيادات (السياسية، والدينية، والقبلية)، الا ان ذلك لم يستمر، إذ بدأ نفوذها يتضاءل عام٢٠١١[٢].

لتوسع جماعة "انصار الله"، الأثر البالغ الذي جعل من "المملكة العربية السعودية" اتباع سياسة مختلفة عما كانت عليه، قد أصبحت تراقب الاحداث في اليمن عن كثب، كما انها تعد اليمن جزءاً من حزام الأمن الوطني لدول الخليج العربي[٣].

---

(١) فيان احمد محمد, نور صبحي عبد, القوى الإقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن (المملكة العربية السعودية نموذجاً ١٩٩٠-٢٠١٥),مجلة الآداب, العدد ١١٦, بغداد, ٢٠١٦/٦/١٥, ص٤٦٤.

(٢) مجموعة باحثين, ادوار الفاعليين الإقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, ورقة سياسات رقم ١, صنعاء, ٢٠١٥, ص٣.

(٣) نايف علي عبيد, دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥), مركز الخليج العربي للأبحاث, الامارات, ٢٠٠٧, ص٣٥٧.

قدم الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" استقالته في ٢٣/كانون الثاني/٢٠١٥ الى البرلمان، الا انه اعلن بعد تفاقم الأحداث تراجعه عن استقالته، بعد ان استطاع الخروج من الاقامة الجبرية، والتوجه نحو الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وقد تمكن من تشكيل حكومة مصغرة من هناك، وخلال هذه الفترة تمكن جماعة "انصار الله" من قلب الوضع، عندما قاموا بالسيطرة على القوة الجوية، وقصفها للقصر الرئاسي في عدن، ومن هنا بدأت تظهر سيطرة جماعة "انصار الله"، على اغلب محافظة عدن، وايضاً قيامها باعتقال وزير الدفاع "محمود الصبيحي"[١].

تعد "المملكة العربية السعودية" سيطرة جماعة "انصار الله" على الاوضاع في اليمن، أنها تقوي التهديد الإيراني لأمن المملكة القومي، كما ان وصول جماعة "انصار الله" وسيطرتها على مضيق باب المندب، سوف يهدد صادرات المملكة النفطية وحركتها التجارية مع العالم مستقبلاً[٢].

شاركت "المملكة العربية السعودية" في العملية العسكرية بمئة طائرة مقاتلة ومائة وخمسين الف مقاتل ووحدات بحرية، وشاركت "الامارات العربية المتحدة" بثلاثين طائرة مقاتلة، فضلاً عن "الأردن والمغرب" شاركت كل منهما بست طائرات مقاتلة، "والسودان" بثلاث طائرات مقاتلة، "ومملكة البحرين" بخمس عشرة طائرة مقاتلة، اما "باكستان" فقد شاركت بمقاتلات وقطع بحرية[٣].

الدوافع التي دعت "المملكة العربية السعودية"، الى تشكيل تكتل قوات التحالف واطلاق "عاصفة الحزم"، بحسب ما تذهب اليه الدراسة :

أ-الدوافع الأمنية:

---

(١) مجموعة باحثين, ادوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن, مصدر سبق ذكره, ص ص٣-٤.

(٢) خالد الرماح, انتقال متعثر: اليمن بين املاءات السلاح وفرص الشراكة, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, ٢٠١٤, ص٦.

(٣) خضر نور الدين, اليمن السعيد بين مملكة سبأ وعاصفة الحزم, الطبعة الاولى, دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, ٢٠١٥, ص ص٢٢٨-٢٢٩.

تدرك المملكة العربية السعودية بأن سيطرة جماعة "انصار الله" وتمددها–بالضرورة –سوف تساعد في زيادة خطر تمدد النفوذ الإيراني، ولهذا لجأت المملكة العربية السعودية الى استخدام الطريقة الهجومية للحد من النفوذ الإيراني، إذ يعد هذا الأمر ثابتاً في التفكير الاستراتيجي لدول الخليج العربي.

ب–الدوافع السياسية:

ان تمكن جماعة "انصار الله" سياسياً في اليمن–سوف–يحفز ويشجع "الاقلية الشيعية" في دول الخليج العربي والسعودية على مقاومة انظمة الحكم لشعورهم بالتمييز والتهميش، ومن هذا المنطلق تبذل "المملكة العربية السعودية" جهودها في استعادة سيطرة السلطة الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس "عبد ربه منصور هادي".

ت–الدوافع الاقتصادية

ان البيئة الدولية والإقليمية لن تشكل حاجزاً "للملكة العربية السعودية"، امام وقوفها بوجه التمدد الإيراني عن طريق "انصار الله"، اذ تسعى الأخيرة الى السيطرة على مضيق باب المندب، الذي بدوره يشكل أهمية جيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تحرص "المملكة العربية السعودية" الى عدم وصول اليمن على حافة الانهيار، من اجل الحفاظ على أمن الطاقة العالمي، لأهمية مضيق باب المندب واطلالته البحرية، باعتباره من أهم الطرق العالمية في نقل النفط من دول الخليج العربي الى اسواق اوروبا وامريكا الشمالية[1].

أصبحت اليمن مصدر تهديد جوهري لدول الخليج العربي، يعود سبب ذلك الى سوء لموقعه الاستراتيجي الحيوي جداً، ومجاورته لمنطقة الخليج العربي، والاوضاع الداخلية (التنموية، والسياسية، والاقتصادية)، التي خلقت بدورها أجواء مضطربة وقلق دول الخليج العربي من احتمالية انتقال هذه الاضطرابات اليها، ما قاد هذه الدول الى التدخل لحل الأزمة اليمنية واستخدامها الأداة العسكرية، وقد انشئ "التحالف " بقيادة "المملكة العربية السعودية"،

(١) احمد محمد ابو زيد, معضلة الأمن اليمني–الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات, المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, متاح على الرابط التالي: https://caus.org.lb/ar/ , تاريخ الدخول ٢٠٢١/١١/٢٩.

وقيامها بشن "عاصفة الحزم"، ضد جماعة "انصار الله" المدعومة من "جمهورية ايران الاسلامية"[١].

تعاملت دول الخليج العربي تجاه اليمن على وفق عدة محددات (دينية، سياسية، امنية، اجتماعية، اقتصادية)، ويعود سبب ذلك لتأثرها أكثر من اي طرف دولي واقليمي، باعتبار التماس والجوار الجغرافي بين اليمن ودول الخليج العربي لا سيما السعودية، والتشابه الثقافي، الاساس الذي اتبعته دول الخليج العربي وقادتهم، الى استخدام كافة الوسائل والادوات، ثم طرح البدائل المتاحة والخيارات البديلة، من أجل تحقيق حماية أمنهم القومي، وسعيهم في القضاء على التحديات الموجودة داخل اليمن، بصورة شاملة وكاملة الجوانب[٢].

عُنيت دول الخليج العربي بعد اندلاع "الأزمة اليمنية" بالبحث في ايجاد الحل السلمي، ومحاولة إنهاء الأزمة بالطرق السلمية، مع نقل السلطة سلمياً من دون حدوث اصطدامات عنيفة، من خلال المساهمة في جمع كافة الاطراف المتنازعة في العاصمة السعودية (الرياض) ٢٣/تشرين الثاني/٢٠١١، لاحتواء الأزمة وأنهائها خلال "المؤتمر الوطني"، الا ان دول الخليج لم توفق في ايجاد الحل السلمي وانهاء الصراعات، وذلك بسبب الخلافات (التاريخية، والقبلية، والمذهبية، والايديولوجية)، بين القوى اليمنية المحلية، اذ فشلت دول الخليج العربي في نقل السلطة سلمياً، وانتشال اليمن من الفوضى والصراع الى الأمن والسلم، وان تدخل دول الخليج العربي ما هو الا ادراكٌ منها ووعيها، بانعكاس الأزمة اليمنية ودورها المؤثر على المنطقة بأكملها وعلى مستقبلها[٣].

جاء التدخل العسكري السعودي في "عاصفة الحزم" محكوماً بمحددات أساسية، فلم يكن بمقدور المملكة الصمت على ادعاء "جمهورية إيران الاسلامية" بإحكام سيطرتها على العاصمة العربية الرابعة بغداد في يدها، ولم يكن بمقدورها غض الطرف عن "التوغل الإيراني" في الإقليم باتجاه البحر الأحمر وصولًا الى مضيق باب المندب وخليج عدن، كما

(١) المصدر السابق.

(٢) احمد محمد ابو زيد, العلاقات اليمنية الخليجية الأخوة الأعداء, الطبعة الاولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٨, ص١٢٩.

(٣) احمد محمد عبدالله ناصر الحسيني, قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية, مجلة العلوم السياسية والقانون, العدد ٢, برلين, ٢٠١٧, ص٢٦١.

لم تتقبل "المملكة العربية السعودية" تهديد إيران للمنطقة الجنوبية، أو الصمت عن تهديد جماعة "انصار الله" مصالح "المملكة العربية السعودية" وعمقها الجغرافي، وسرع في قرار التدخل النداء الذي وجهه الرئيس الانتقالي "عبد ربه منصور هادي"، للتدخل الفوري لإنقاذ عدن من زحف جماعة "انصار الله"[١] .

وصفت احداث اليمن بعد "عاصفة الحزم"، بأنها أعادة تشكيل الخارطة السياسية في اليمن، اذ لا يمكن التطرق من جديد الى "سيناريوهات التقسيم" في ظل الحرب ضد "انصار الله" وانصار النظام اليمني السابق، كما ان اليمن لم يعد كتلة سياسية موحدة، يسيطر عليها حزب ما، فضلاً عن ذلك انقلبت الموازين في وجه تمدد جماعة "انصار الله"، حيث تحول هجومهم في التمدد داخل اليمن الى الدفاع عن النفس وفرض وقائع جديدة، علماً ان هذه الاحداث لم تجبرهم على الاستسلام والمفاوضات، لكن كان لها الشأن في تقييد حريتهم[٢].

لم تحقق "عاصفة الحزم" طول المدة الزمنية اي نتائج ملموسة على المستويين العسكري والسياسي، لذلك اجبرت "المملكة العربية السعودية" الدخول في مفاوضات مع جماعة "انصار الله"، أثمرت المفاوضات السرية ما بين الطرفين عن مبادرة لوقف اطلاق النار على الشريط الحدودي للبلدين، وتم اعلان ذلك من قبل السعودية في ٩/اذار/٢٠١٦، وقد تمت تلك المفاوضات بوساطة قبلية؛ تضمنت هذه الهدنة[٣]:

– وقف القتال ما بين الطرفين وادخال المواد الغذائية الى المناطق الحدودية، من اجل الوصول الى حل سياسي، وفق قرارات مجلس الأمن.

---

(١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, تقرير الدوحة: اليمن بعد العاصفة, الدوحة, ٢٥/نيسان,٢٠١٥,ص٩.

(٢) يوسف الديني, ما بعد الحزم.. حدود امنه ورفاه اقتصادي, صحيفة الشرق الأوسط, العدد١٦٠٧, ايار ٢٠١٥, ص١٤.

(٣) عبدالله صبري, قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن, مجلة مقاربات سياسية, مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني, العدد ١, صنعاء, ٢٠١٦, ص١٩٠.

– الاعلان عن عملية كبيرة تبادل الأسرى لكلا الجانبيين، استطاعت "المملكة العربية السعودية" استعادة تسعة من اسراها في المقابل الأفراج عن مئةٍ وتسعةٍ من جماعة "انصار الله".

لم يتوفق الطرفان في القضاء على إيقاف اطلاق النار، بسبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، بخرق اطلاق النار، وقضى ذلك على كل محاولات التفاوض.

ثانياً: الامارات العربية المتحدة.

تعد دولة الامارات العربية المتحدة الراعية لتنفيذ "المبادرة الخليجية"، علماً ان علاقاتها بالرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" جيدة، الا ان ذلك لم يمنع "الامارات العربية المتحدة" المشاركة بثلاثين مقاتلة بالإضافة الى القوات البرية، اذ كان دور "الامارات العربية المتحدة" خلال بداية "الاحتجاجات اليمنية" وبعدها المساهمة في عدم استقرار اليمن عن طريق دعم بعض الجهات السياسية والقبائل، هدفها مواجهة الاخوان المسلمين، وان مشاركة "الامارات العربية المتحدة" عسكرياً في التحالف، الذي تقوده "المملكة العربية السعودية" أسهم بشكل كبير في زيادة العنف والانقسام داخل المجتمع اليمني، كما عملت "الامارات العربية المتحدة" في تعطيل نهوض ميناء عدن، لأن تشغيل الميناء وانهاضه سوف يؤثر سلباً في مكانة ميناء دبي العالمية(١).

تتصدر "الامارات العربية المتحدة" في اهتمامها للمحافظات الجنوبية اليمنية، مع عدم وجود اي ترابط حدودي مباشر مع اليمن، الا انها عند انضمامها للتحالف استطاعت رمي ثقلها العسكري والسياسي على المناطق الجنوبية لليمن، لوجود دوافع سياسية ودوافع اقتصادية(٢):

١- مخاوف الامارات العربية المتحدة من صعود الاحزاب الإسلامية؛ لذلك تقوم بإضعاف القوى المشاركة في الاحتجاجات اليمنية، خاصة حزب "التجمع اليمني للإصلاح" بوصفه ابرز القوى اليمنية، بحسب رؤية الامارات.

(١) المصدر السابق, ص١٩٣ .

(٢) المصدر نفسه, ص ص٨٧-٨٩.

٢- شرعت "الامارات العربية المتحدة" في تنفيذ أجندتها الخاصة، ووظفت امكانياتها في السيطرة على المضايق والجزر والموانئ والاطلالات البحرية واستغلالها، وسعيها في ايجاد وضع خاص لميناء عدن، لجعله من محطات ميناء دبي العالمي.

٣- دعم مركزها السياسي بين دول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية وتقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، التي بدورها تشهد حالة من عدم الاستقرار، والتنافس الشديد مع كل من إيران والسعودية وتركيا(١).

لم تكن "الامارات العربية المتحدة" على توافق مع فكرة سيطرة "المملكة العربية السعودية" على القرارات داخل حكومة "عبد ربه منصور هادي"، لأن دور الشرعية اصبح لا يمثل سوى مصلحة "المملكة العربية السعودية"، بل اصبحت حكومة "عبد ربه هادي منصور" تهديداً واقعياً، لمصالح "الامارات العربية المتحدة" في اليمن، ما قادها الى الدخول في صراع معلن معها، اذ وجهت الحكومة اليمنية اتهاماً "للإمارات العربية المتحدة" باحتلال "جزيرة سقطرى"، لذلك طالبت بخروجها من اليمن(٢).

أنشئ "المجلس الانتقالي الجنوبي"* في١١/أيار/٢٠١٧ بدعم "الامارات العربية المتحدة"، بقيادة "عيدروس الزبيدي"، والهدف منه اضعاف "الحكومة الشرعية"، وما حاجة الامارات من تأسيس المجلس الا لخلق حالة من الفوضى وادخال اليمن في صراع مستمر،

---

(١) علي الذهب, دوافع الدور الاماراتي في الحرب اليمنية ومخاطرة, مركز الجزيرة للدراسات, سلسلة تقارير ,الدوحة ,٢٠١٧/٧/١٠, ص٣.

(٢) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص٨٩.

* تشكل المجلس الانتقالي الجنوبي عقب قرار الرئيس هادي إقالة "عيدروس الزبيدي" من منصبه كمحافظ لـ"عدن"، "وهاني بن بريك"، الرجل الاقوى في عدن، من منصب وزير دولة. وضموا في صفوفهم عدد من محافظي المحافظات الجنوبية، أقيل بعضهم من مناصبهم الرسمية فيما بعد، كمحافظ شبوة أحمد لملس، ومحافظ حضرموت "أحمد بن بريك"، ومحافظ سقطرى "سالم السقطري"، شكل إنشاء ما سمي بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، في أيار/٢٠١٧، في العاصمة المؤقتة عدن، ما يمكن أن يوصف بأنه منعطف تاريخي مهم في حياة اليمنيين، جنوبا وشمالا؛ الداعمين منهم للشرعية أم المتمردين عنها، على حد سواء. المصدر, سلمان المقرمي, قراءة استدراكية في: نشأة وطبيعة التشكيل وتحديات ومستقبل "المجلس الانتقالي الجنوبي", ٢٠١٧/١٢/١٨, متاح على الرابط التالي: https://yemenshabab.net/hot%20files/30 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٤/٢٢.

وقد اندلعت اشتباكات في عدن ٢٨/كانون الثاني/٢٠١٨ ما بين حماية الرئاسة التابعة لحكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي"،

وقوات الحزام الأمني التابعة "للمجلس الانتقالي الجنوبي"، وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن توسع آثار نطاقها؛ لذلك اتخذ النزاع تحولات ضمن ثلاث نقاط[١]:

أ- تمثلت الاولى في المواجهات، التي وقعت في شبوة ٢١/اب/٢٠١٩، نتجت عن تلك المواجهات اذعان القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي للقوات النظامية.

ب- استمرت نقطة التحول الثانية من ٢٨-٢٩/اب/٢٠١٩، عندما قامت الامارات بشن غارات جوية على مواقع لوحدات عسكرية حكومية كانت في طريقها لاسترجاع عدن، حالت دون دخول القوات الحكومية الى عدن، وقد نجحت الغارات في اعطاء ميزة عسكرية للمجلس الانتقالي.

ت-ارتسمت نقطة التحول الثالثة في دخول "المملكة العربية السعودية"، التي اتخذت طرف وسيط ما بين طرفي الصراع، وقد استطاعت اعلان التوصل الى اتفاق الرياض، الذي نجح من خلاله "المجلس الانتقالي" في تحقيق اعترافٍ حكوميٍ واقليميٍ، باعتباره طرفاً، ومنحه حق المشاركة في السلطة.

ثالثاً: دولة قطر

تبنت القيادة القطرية بعد الاحتجاجات العربية ٢٠١١ سياسة خارجية تختلف عما كانت عليه، حيث اصبحت اكثر ديناميكية وتدخلاً في الشؤون الداخلية للدول، حيث برزت قطر على ظهور نفسها دولة وسيطة محايدة غير منحازة ، وتعتمد على الوسائل السلمية، لحل النزاعات، ترتكز في الاساس على المساعدات الاقتصادية والترويج الاعلامي، مع التزامها بإنشاء علاقات جيدة مع مختلف الاطراف الاقليمية[٢].

---

(١) مبروك ساحلي, الدور الاماراتي في الأزمة اليمنية: الاهداف والاليات, مركز دراسات الشرق الأوسط, تقدير موقف العدد ١٣٧, انقرة, ٢٠٢٠, ص٥-٦.

(٢) عزة بنت عبد الرحيم محمد شاهين, أثر السياسة الخارجية القطرية على أمن الخليج العربي, الطبعة الاولى, مكتبة مدبولي, القاهرة, ٢٠١٧, ص١١٩.

تمثل موقف قطر بالدعم لوحدة اليمن، ولم يتغير موقفها مع وجود تدخلات اجنبية، وتعد اليمن ذات عمقٍ استراتيجيٍ، باعتبارها الدولة الثانية في الجزيرة العربية من حيث المساحة وعدد السكان، كما تعزز قطر من وحدة اليمن ،لإدراك دولة قطر بتداعيات انفصال جنوب اليمن على أمنها القومي، الذي يتمثل بزيادة النفوذ الاماراتي وتوسعه(١).

اقتصرت سياسة قطر تجاه الازمة اليمنية بدايتها على "قناة الجزيرة" التي نقلت الاحداث، واستضافة عددٍ من رموز المعارضة اليمنية، ثم اعلنت قطر تدخلها عن تأييدها "للمبادرة الخليجية"، ثم اعلنت انسحابها بسبب التأخر في التوقيع على الاتفاق، الذي رفض النظام اليمني توقيعها، هذا ما أسفر عن توجيه الاتهام من قبل الحكومة اليمنية وبعض الاوساط الخليجية، لدولة قطر على انها طرف مؤيد للمعارضة وعلى رأسها حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، وهذا ما نتج عن سياسة قطر الخارجية تجاه الوضع في اليمن، بتبني مبادرة الخليج تارة والتجاهل تارة اخرى، ثم الاستقرار على تقديم الدعم المادي والاعلامي "للتجمع اليمني للإصلاح" تحت غطاء دعم امراء قبليين، بوصفهم رموزاً وطنيةً يمنيةً دون ان تتدخل صراحة في الأزمة اليمنية، لذلك لم يكن للقيادة القطرية حضور قوي ومؤثر في تطور الاوضاع في اليمن، وان لم يكن بشكل معلن، وحتى بعد سيطرة جماعة "انصار الله" على مؤسسات الدولة، وقد تبنت مبادرة "المملكة العربية السعودية" وانضمامها "للتحالف العربي" ومشاركتها "بعاصفة الحزم" وعملية "اعادة الامل"، لتؤكد وقوفها الى جانب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي(٢).

خرجت قطر عن الاجماع الخليجي حول اجتياح "التحالف العربي" عدن، وهو ما تسبب في وجود خلافات خليجية–خليجية، عدت قطر خلف، تقديم دعمها لجناح حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، وقد نجح الأخير في السيطرة ضمن قوات الشرعية على عدد من محافظات الجنوب (شبوة، لحج، أبين)، ولدعمها المستمر "لحزب التجمع اليمني للإصلاح"، ساعد في نشأة جيل وبيئة خصبة، اذ ظلت قطر الداعمة الاولى (الجمعيات والمعاهد) تحت مظلة تقديم المشاريع الخيرية ودعم الفقراء، حتى تمكنت هذه الجماعات من التمدد وصولاً

(١) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص٩٥.

(٢) عزة بنت عبد الرحيم محمد شاهين, مصدر سبق ذكره, ص ص١٤٠-١٤١.

الى محافظات اليمن الاخرى، حتى باتت هذه الجماعات تمتلك الأسلحة والتمويل الكافي، الذي يساعدها للتحرك في الأزمة اليمنية(١).

برزت قوة قطر الناعمة* (soft power)، في تبنيها سياسة انفتاحية واستطاعت عن طريق استخدامها للقوة تنسيق مواقفها مع كل من سلطنة عمان والكويت، محاولة منها في احداث توازن في الموقف الخليجي، وكذلك التأثير على القوى الدولية، هدفها مراعاة مصالحها عن طريق تبني سياسات معتدلة(٢).

اما ما خلق حالة من الضعف لدى قطر فهو تراجع تأثيرها السياسي والاقتصادي بعد اخراجها من التحالف العربي عام ٢٠١٧، وايضاً تأثرت سياستها في اليمن، بالظروف التي تعرضت لها، ما خلق حالة ضعف بينها وبين الحكومة اليمنية(٣).

رابعاً: دولة الكويت.

تميزت طبيعة العلاقات اليمنية–الكويتية بالطابع الودي قبل حدوث أزمة اليمن وانضمام الكويت "للتحالف العربي"، اذ لم يكن موقف الكويت من دخول الحرب الى جانب "المملكة العربية السعودية" بالأمر المفاجئ، نظراً لطبيعة العلاقات ما بين البلدين، التي تتسم بارتباط مباشر بالمصالح، والتي بموجبها تقتضي تعاوناً مشتركاً بالقضايا التي تتعلق بأمن الخليج العربي ومصادر الطاقة، لكن فيما بعد اشتد الوضع في اليمن وازداد تدهوراً، لجأت

---

(١) ضرار بالهول الفلاسي, قطر والدور التدميري في اليمن, صحيفة البلاد, العدد ٢٢٤٣٠, الرياض, ٢٠٢١/٨/١٢ , متاح على الرابط التالي: https://archive.albiladdaily.com/articles/, تاريخ الدخول ٢٠٢١/١١/٢٩.

* تعني القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها المرء عن طريق الجاذبية. ووفقا لناي فالقوة الناعمة هي جعل الاخرين يريدون ما تريده أنت، من خلال المصادر المعنوية مثل الجاذبية الثقافية والقيم السياسية وقد عرفها جوزيف ناي استاذ العلاقات الدولية ""هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد". المصدر, اياد خلف عمر الكعود, استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, عمان, ٢٠١٦, ص٢٣.

(٢) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص٩٦.

(٣) المصدر نفسه.

الكويت الى الدخول في مفاوضات في نيسان/٢٠١٦ ما بين التحالف والطرف اليمني، لكن الوفد اليمني رفض ان تبدأ المفاوضات، الا بعد ايقاف اطلاق النار والغارات الجوية، الا ان السعودية رفضت هذا الطلب، مع ذلك استمرت مفاوضات في الكويت لمدة خمسة أشهر، اذ طالبت "المملكة العربية السعودية" من وفد صنعاء تسليم الأسلحة للحكومة المنتخبة والاعتراف بشرعيتها والانسحاب من كافة المناطق المسيطرة عليها، وبعدها يتم التحاور السياسي، الا ان جميع هذه الشروط قد قوبلت بالرفض من قبل وفد صنعاء[١].

زاد الوضع الإنساني تعقيداً ومأساويةً، اذ تفاقمت الأزمة اليمنية وتدهور الوضع وبات يهدد الأمن الغذائي والماء والغذاء، وقد تم تدمير الكثير من المدارس والمستشفيات والجامعات، وتعطلت وتعرضت للدمار والخراب، حيث تشير التقارير إلى أن ما يقارب ثمانية عشر مليون يمني يعانون من غياب الأمن الغذائي، وجراء هذه الحرب تضاعفت الخسائر البشرية والمادية في اليمن، الامر الذي دفع دولة الكويت للإسراع في تقديم المساعدات، التي تدفقت للشعب اليمني، حيث بدأت في الكويت حملة المساعدات من اجل دعم ومساعدة اليمنيين، وقد توجت هذه الحملة في العام ٢٠١٥ عن طريق إنشاء "الهيئة اليمنية الكويتية للإغاثة" في عدن، حيث باشرت الهيئة عملها بعمل (دراسة ميدانية) حجم الأضرار والاحتياجات العاجلة للمتضررين جراء الحرب، حيث عملت في مجالات مختلفة في تنمية (التعليم والصحة والغذاء والمياه)، بوصفها اعمالاً انسانية، ليست الاولى في تاريخ العلاقات اليمنية–الخليجية[٢].

بذلت الكويت جهوداً مقدرة في توفير دعم دولي لوقف إطلاق النار، حيث انطلقت ورشات عمل في كل من(الكويت ومسقط) بمشاركة فنيين عسكريين من الاتحاد الأوروبي

(١) محمد فوزي حسن, تطورات الأزمة اليمنية, افاق عربية, العدد الأول, اذار٢٠١٧, ص ص١٣٠–١٣١.

(٢) طلال فلاح مدلول الشمري, دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية ٢٠١١–٢٠١٨, رسالة ماجستير, جامعة ال البيت, معهد بيت الحكمة, عمان ,٢٠١٩, ص٤٨.

وبرعاية الأمم المتحدة، أشارت دولة الكويت أن حوارها سيكون من اجل اعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وإنهاء الحرب وتضمنت النقاط الآتية[١]:

١- تسليم السلاح الثقيل للدولة.

٢- سحب الميلشيات والمجموعات المسلحة.

٣- اتخاذ ترتيبات أمنية انتقالية.

٤- الحفاظ على مؤسسات الدولة وبدء الحوار السياسي الشامل.

٥- إنشاء لجنة لتبادل المعتقلين والسجناء.

خامساً: مملكة البحرين

تعد "مملكة البحرين" إحدى الدول الراعية لتنفيذ "المبادرة الخليجية"، والمشاركة في قوات التحالف، وترجع أسباب المشاركة إلى أن "مملكة البحرين" في العام ٢٠١١ واجهت انتفاضة، ووجهت سهام الاتهام نحو "جمهورية إيران الإسلامية" بوصفها حركة مذهبية، وقد ساعدت دول الخليج العربي لاسيما "المملكة العربية السعودية" في إنهاء الانتفاضة البحرينية، عن طريق قوات "درع الجزيرة" * وإجراء الإصلاحات، لذا دعم "مملكة البحرين"

(١) أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمنى من (٢٠١١- ٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي، ١٤ تشرين الثاني, ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=39856 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٤/٢٨.

* أن قوات "درع الجزيرة" تعبّر بالأساس عن رؤية شاملة لمفهوم الأمن الجماعي، وتعكس أموراً مهمة عدة، منها: ١- إدراك دول المجلس لطبيعة التغيرات والمستجدات التي تشهدها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وأهمية التفاعل الإيجابي معها والتعامل الفعّال مع معطياتها وأبعادها حرص مجلس التعاون الخليجي على التعامل مع مصادر الخطر المختلفة التي يمكن أن تهدد أمن دوله، أو تنال من سلامها الاجتماعي، وسد أي منافذ يمكن أن تستخدمها بعض القوى الخارجية لتهديد الاستقرار الذي تتمتع به هذه الدول. ٣- إيمان دول مجلس التعاون بأن أمنها مترابط ولا يتجزأ، وأن العمل على ضمان هذا الأمن وحمايته لا يتم إلا من خلال إطار جماعي ورؤية مشتركة؛ لأن الخطر الذي يهدده يستهدف مجلس التعاون الخليجي كله، وليس دولة دون أخرى. ٤- إدراك العلاقة الوثيقة بين مستوى التكامل بين دول مجلس التعاون وحماية أمنها واستقرارها، وأن السير خطوات جديدة على طريق الوحدة يعني إضافة لبنات قوية إلى السياج الحامي لأمن دول المجلس ومكتسباتها التنموية. ولا شك في أن ما حققته دول مجلس التعاون خلال السنوات الماضية من تقدم كبير على المستويات المختلفة وما أصبحت تتميز به من تجارب تنموية مميزة يشار إليها بالبنان إقليمياً وعالمياً. قوات درع الجزيرة

العسكري والسياسي "للملكة العربية السعودية" ينبع من إدراكها أن سيطرة جماعة "انصار الله" على كافة مؤسسات دولة اليمن لا يهدد اليمن فقط، بل سوف يهدد ويمس المنطقة بأكملها لاسيما بعد سيطرة جماعة "انصار الله" على أغلب من الممرات البرية والبحرية، وقلق "المملكة البحرينية" أن تمد "جمهورية إيران الإسلامية" المعارضة البحرينية بالسلاح وغيره غاية منها زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين(١).

كان للمواقف الشعبية والرأي العام البحريني دور في مناهضة التدخل العسكري في اليمن، وفي المقابل اعلنت العديد من الاحزاب والقوى السياسية المعارضة منها (جمعية الوفاق، ولجنة الوفاء للشهداء)، رفض التدخل في اليمن واعلان الحرب عليها الى جانب "المملكة العربية السعودية"، باعتباره مشروعاً امريكياً– سعودياً، وان تدخل السلطة البحرينية واتخاذ قرار التدخل كان سياسياً، لم يلبِ مواقف الرأي العام بل تجاهلها(٢).

ترى الدراسة اندفاع مملكة البحرين، ومشاركتها ضمن قوات "التحالف العربي"، لم يكن موقفها في اطار الحفاظ على أمن الخليج العربي، بالدرجة الأساس، اذ كان بمقدورها الوقوف على الحياد وامتناعها عن المشاركة في الحرب على اليمن، الا ان اوضاعها الداخلية شهدت حالة من عدم الاستقرار، بوجود المظاهرات المعارضة للنظام السياسي البحريني، فقد استعان النظام السياسي بقوات "درع الجزيرة" لمواجهة المعارضة والقضاء عليها، من هذا المنطلق يفسر مشاركة مملكة البحرين ضمن التحالف على اليمن وتبعيتها "للمملكة العربية السعودية"، من اجل مصلحة "المملكة العربية السعودية" خاصةً، والحفاظ على امنها ونظامها السياسي اولاً، ثم مصلحة دول الخليج العربي وامنه ثانياً.

مهام حيوية وادوار استراتيجية, مجلة درع الوطن, ايلول٢٠١٣, الامارات, متاح على الرابط التالي: http://nationshield.ae/index.php/home/detail تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/١٣.

(١) اسماء طارق فتحي, مصدر سبق ذكره.

(٢) نقلاً عن محمد الحوثي, مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن, مجلة مقاربات سياسية, العدد الأول, مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني, صنعاء, ٢٠١٦, ص١٠١.

سادساً: سلطنة عُمان

سلطنة عُمان من الدول الراعية لعملية تنفيذ "المبادرة الخليجية"، إلا أنها لم تشارك في قوات التحالف فقد بقيت ملتزمة بالحياد، ويعود ذلك إلى سياستها الثابتة بعدم التدخل في شؤون الآخرين وإتباع سياسة الحياد، ولوجود حدود جغرافية لعُمان تتلامس مع اليمن، رفضت "سلطنة عُمان" الانضمام للتحالف العربي بقيادة "المملكة العربية السعودية"، والتدخل العسكري في اليمن، وقد بذلت جهوداً من اجل استقرار اليمن مع تأكيدها الوقوف الى جانب اليمنين، ولم يقتصر دور سلطنة عُمان عند هذا الحد، بل أصبحت مسقط بوابة للتفاوض بين الأطراف المتنازعة، بوصفها دولة وسيطة رئيسة للبحث عن أيجاد حل للأزمة اليمينة، كما بذلت سلطنة عُمان جهوداً دبلوماسية ملموسة على المستوى الإقليمي والدولي لإيقاف الحرب على اليمن(١).

يظهر اهتمام "سلطنة عُمان" وحفاظها على سلام وأمن اليمن خوفها من توسع الصراع على حدودها، كون اليمن الجارة من الجهة الغربية، والاحتفاظ بعلاقاتها الجيدة والايجابية مع كل الاطراف الخارجية والمحلية، الداخلة في الصراع اليمني القائم، تميزت "سلطنة عُمان" بانها الدولة الخليجية الوحيدة، التي لم تشارك في عملية "عاصفة الحزم"، والتي تسعى دوماً بأن تكون دولة وسيطة، لفض النزاعات المحلية والدولية بالطرق السلمية(٢).

لعبت "سلطنة عُمان" دوراً واضحاً في اتفاقية "السلم والشراكة الوطنية"، التي منحت جماعة "انصار الله" سلطات واسعة، لكن مع تأزم الأوضاع في اليمن وايضاً التيقن من أن الحل العسكري لن يكون كافياً، سوف يتم اللجوء لسلطنة عُمان كوسيط(٣).

---

(١) مريم يوسف البلوشي, اثر العلاقات العمانية–الايرانية في دول أمن مجلس التعاون بعد الربيع العربي, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, متاح على الرابط التالي: https://caus.org.lb/ar/, تاريخ الدخول ٢٠٢١/١١/٣٠.

(٢) مجموعة باحثين, ادوار الفاعليين الاقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام, مصدر سبق ذكره ص٦.

(٣) بثينة اشتيوي, هل ستكون سلطنة عُمان مفتاح الحل للخلافات السعودية الايرانية داخل اليمن؟, ٢٠١٥/٥/١٣ متاح على الرابط التالي http://www.sassapost.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/١٦.

ادركت "سلطنة عُمان" مخططات دولة "الامارات العربية المتحدة"، وسعي الاخيرة في بناء معسكرات خارج سلطة "الحكومة اليمنية"، في محافظة (المهرة)، ما دفع "سلطنة عُمان" الى تغيير سياستها السلمية، ازاء هذه التطورات ومقاومة مخططات "الامارات العربية المتحدة" والتواجد السعودي على الاراضي اليمنية عن طريق تعزيز علاقاتها بجماعة "انصار الله"، واقامة علاقة مع بعض قادة المقاومة، الا ان تواصلها مع جماعة "انصار الله" أضعف علاقاتها مع بقية الكتل السياسية، مع اعلان سلطنة عُمان عن دورها الحيادي ومساهمتها في التهيئة للسلام، كما ان "لسلطنة عُمان" دوراً مهماً يعزز من علاقاتها القوية "بالولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة"، في ضمان امنها القومي، وتتمتع سلطنة عُمان بعلاقات ودية ايجابية مع سكان في محافظات (سقطرى، شبوة، المهرة)، اذ يمكن ممارسة نفوذها ، بما يضمن الحفاظ على امنها، وان قوة العلاقة حفزت المواطنين في محافظة (المهرة)، على قيام بتنظيم فعاليات مستمرة تطالب بخروج قوات التحالف العربي من المحافظة[١].

يشير المحللون الى أن لدى "سلطنة عُمان" اوراقاً كثيرة، تؤهلها لتأخذ دور الوسيط لنزاهتها وعلاقاتها الودية مع "المملكة العربية السعودية" ودول "الخليج العربي"، والقيام بمبادرة دبلوماسية لحل الأزمة اليمنية في ضوء المؤشرات الآتية[٢]:

١- دائماً ما تتبع "سلطنة عُمان" سياسة خارجية متحفظة ولديها علاقات ودية مع الدول الإقليمية والدولية، وتطبيقها الفعلي لمبادئها في السياسة الخارجية، التي وضعها "السلطان قابوس" في بداية السبعينيات في إطار مبادئ (الحق، العدل، المساواة).

٢- تتميز السياسة العُمانية بدورها في الوساطات بملفات ساخنة، وقد ساعدها هذا الموقف في طرح المبادئ والرؤى والتعامل مع كافة الاطراف في الأزمة من دون أي حساسية، إذ إنها سعت في ايجاد حل الأزمة في اليمن سياسياً.

---

(١) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص ص٩٣-٩٤.

(٢) أهم البنود التي ستطرح لحل الأزمة اليمنية ووقف عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١ , متاح على الرابط التالي: http:\\www.araipress.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/١٧.

٣- إن "سلطنة عمان" لم تشارك في العملية العسكرية "عاصفة الحزم"، ولم تكن ضمن التحالف الذي قادته "المملكة العربية السعودية"، قد يكون الموقف الذي تبنته "سلطنه عُمان" تجاه الاحداث في اليمن، هو أكثر المواقف تناغما مع طبيعتها كدولة معتدلة تنتهج سلطنة عُمان خطاً مستقلاً، وهي التي عرفت باتخاذها مواقف مختلفة لاسيما فيما يتعلق بعلاقتها الخارجية، عن موقف شركائها الخمس في "مجلس التعاون الخليجي"

تعد" سلطنة عمُان" أول من رعت المفاوضات، التي أنتجت عن اتفاق "السلم والشراكة الوطنية"، واستمر حرصها على عدم التورط في أية نزاعات، ثم انعكس هذا على وضعها الداخلي، إذ ساد الاستقرار والأمن، بذلك نجحت سلطنة عمُان في تحقيق توازن دقيق ساعدها من عدم الانخراط المباشر في الأزمات.

بعد مرور عام على انطلاق "عاصفة الحزم" ودخول اليمن حرب مدمرة، تحولت البيئة الاستراتيجية داخل اليمن من "عاصفة الحزم" الى "اعادة الأمل"، وبدأها بعمليات عسكرية هدفها

اعادة "عبد ربه منصور هادي" الى السلطة، وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦*، وتقديم المساعدة مع رعاية الحل السياسي، هذا ما تم طرحه من قبل العميد الركن "احمد العسيري" المتحدث باسم "عاصفة الحزم"[١].

اهم الاهداف التي جاءت بها عملية اعادة الامل كانت[١] :

* يعرب من جزعه العديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، وإذ يعدد على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في ظل غياب الحل السياسي, يشدد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني العامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن.
المصدر, الامم المتحدة, مجلس الامن, رقم الوثيقة ٠٥٨٧٤-١٥, القرار ٢٢١٦, ٢٠١٥, ص٢.

(١) اعادة الامل، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ١٧/ ٥/٢٠٢١.

أ- سرعة استئناف العملية السياسية على وفق قرار مجلس الامن الرقم (٢٢١٦)، والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

ب- لتصدي لجماعة "انصار الله" والوقوف ضد اعمالهم العسكرية.

ت-تكثيف الجهود الدولية لتقديم المساعدات الدولية، وتسهيل اجلاء الرعايا الاجانب، وتقديم كافة المساعدات خاصة الطبية للشعب اليمني.

ث-منع وصول الاسلحة برا وجوا عن طريق تكثيف الجهود وباستمرار من قبل الحلفاء، وتعزيز التعاون الدولي.

المطلب الثاني: دور جمهورية إيران الاسلامية في الأزمة اليمنية.

لعب الدور الايراني في الازمة اليمنية دوراً هاماً، وتركز هذا الدور فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والامن القومي الإيراني، وهذا ما تعمل عليه اغلب الدول في سياستها الخارجية وعلى الرغم من ذلك فقد اضاف الموقف الايراني الرافض للحرب على اليمن رصيدا جديدا لإيران في سياستها في الشرق الاوسط ودعوتها للحوار والى الحلول السلمية من اجل الوصول الى سلام دائم في المنطقة.

أولاً: النفوذ الإيراني في اليمن.

أسفرت الاوضاع والاحداث المتعاقبة في اليمن الى ضعف الدولة وانهيارها، وهذا التحول بدوره سوف يؤدي الى المزيد من التدخلات الخارجية، والتي سوف تخلف ضرراً كبيراً باليمن والمنطقة من اكثر من جهة، ما يصبح اليمن ساحة للصراع والتنافس الاقليمي والدولي، وخلق الازمات التي تساهم في زعزعة استقرار وامن المنطقة[٢].

---

(١) طلعت احمد موسى ، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١, مؤسسة الاهرام, القاهرة ،٢٠١٥, ص١٣٩.

(٢) عبد الناصر المودع, الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة, مجلة دراسات شرق أوسطية, مركز دراسات الشرق الأوسط, المجلد ١٨, العدد ٧٠, عمان, ٢٠١٥, ص١٨.

تعد حالة الفرز الطائفي التي يتميز بها الصراع اليمني القائم، التي تعتمدها "جمهورية ايران الاسلامية" لتوسيع مجال نفوذها وتدعيم استراتيجيتها في اليمن، الا ان الصراع القائم في جوهره ليس طائفياً، وانما هو بالأساس صراعٌ سياسيٌ[١].

كان للدور الإيراني في اليمن الأثر الكبير على تهديد الاستقرار الأمني لدول الخليج العربي، بهدف إبراز نفوذها في منطقة الخليج العربي، بعد قيام الاحتجاجات اليمنية عام ٢٠١١، أسهمت الظروف التي مر بها اليمن في إفساح المجال للتغلغل الإيراني في المنطقة، مما شكل تهديدا مباشراً للأمن الخليجي، تعود الى حالة التوتر وعدم الاستقرار سواء في اليمن، الذي لا يزال يبحث عن التعافي، أو في دول الخليج العربي، وبذلك يعد التدخل خطراً كبيراً على أمنها واستقرارها، لا سيما أنه لا يخلو من الأهداف الاستراتيجية، التي تعززُ نفوذ "جمهورية إيران الاسلامية" في المنطقة[٢].

شهدت العلاقات ما بين اليمن و"جمهورية إيران الاسلامية" حالة من التوتر وعدم الاستقرار، سواء في عهد النظام السابق "علي عبدالله صالح" والنظام القائم برئاسة "عبد ربه منصور هادي"، الا ان "جمهورية ايران الاسلامية" استطاعت ابراز استراتيجيتها، بعد ان شهد اليمن متغيرات محلية جوهرية، كان لها الشأن في تغير الدور الايراني وعمق نفوذه في الشأن اليمني، ووصف الدور الايراني خلال مدة العقدين الماضين مروره بثلاث مراحل[٣]:

١- من عام ٢٠٠١ حتى اندلاع الاحتجاجات اليمنية عام ٢٠١٠، سميت هذه المرحلة (التموضع الناعم)، والتي شهدت متغيرات (محلية واقليمية ودولية) مفصلية في تاريخ الصراع العربي الإيراني، والذي جعل من اليمن احدى اهم ساحات هذا الصراع، وقد تمثل كل متغير بما يلي:

---

(١) محمد حسن القاضي, الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي, مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية, القاهرة, ٢٠١٧, ص٧٣.

(٢) بهاء عدنان السعبري, الاستراتيجية الأمريكية تجاه أيران بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١, اطروحة كتوراة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد, ٢٠١١, ص١٦٥

(٣) عاتق جارالله ,النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة, الطبعة الاولى, اوراق سياسية, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, ٢٠١٨, ص ص١٦-١٧-١٨.

أ- يعد المتغير المحلي المتمثل بالاحتقان السياسي والصراع حول المشاركة السياسية وتوريث الحكم، العامل الابرز في ضعف الدولة اليمنية.

ب-المتغير الاقليمي الذي ساعد على فتح المجال للدور الإيراني في المنطقة، تمثل في الاحتلال الامريكي للعراق، الذي بدوره اسقط نظام الرئيس (صدام حسين).

ت-المتغير الدولي الذي ساعد جمهورية ايران الاسلامية"، واعطاها الفرصة في تعزيز نفوذها الخارجي، هو هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، اذ انتج انتهاج "الولايات المتحدة الامريكية" سياسة مختلفة، لا يزال العالم يعيش وقائعها، خاصة الحكومات والشعوب العربية.

٢- منذ اندلاع الاحتجاجات اليمنية عام ٢٠١١ وحتى قيام جماعة "انصار الله" بالانقلاب عام ٢٠١٤، تمثل الدور الايراني في تعزيز دوره عن طريق دعمه لجماعة "انصار الله"، وتكثيف من دعمها العسكري لهذه الجماعة في شمال اليمن وتقديم الادوات العسكرية والاستخباراتية، مستغلاً الاوضاع الداخلية في اليمن، وانشغال الاطراف اليمنية المتصارعة حول السلطة.

٣- الاستقواء والسيطرة المعلنة "لجمهورية إيران الاسلامية" على اليمن لا سيما المحافظات الشمالية، وقد صرحت "جمهورية ايران الاسلامية" عبر مواقع اعلامية عن مسؤول ايراني بأن صنعاء، سوف تكون العاصمة الرابعة التي تقع تحت النفوذ الإيراني بعد (بغداد ودمشق وبيروت)، وهذا الأمر قد دفع "المملكة العربية السعودية" الى التدخل عسكرياً بمساندة بعض الدول العربية.

أهم أسباب التدخل الإيراني في اليمن[١] .

١- موقعه الاستراتيجي الواقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وسيطرته على مضيق باب المندب.

٢-السعي الإيراني نحو مساواته للوجود الأمريكي في اليمن خاصة، ومنطقة الخليج بصورة عامة.

(١) سعد شاكر شبلي, الأمن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجية الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط, الطبعة الاولى, دار زهران للنشر والطباعة, عمان, ٢٠١٥, ص٢٠٢.

٣- محاولة "جمهورية إيران الاسلامية" السيطرة على الحدود، التي تربط اليمن مع دول الخليج العربي، ورغبتها في اتخاذ قاعدة انطلاق إلى شرق أفريقيا، في سبيل توسيع دائرة نفوذها في القارة الإفريقية.

٤- ترقبت إيران في البداية مسار الثورة اليمنية، وظلت التصريحات الإيرانية، تعبر عن الأسف ازاء تصاعد العنف في اليمن، والخوف من تدهور الأوضاع اليمنية ودعت الحكومة اليمنية لتجنب إراقة الدماء معربة عن أملها في تحقيق المطالب المشروعة، وداعية الجميع لليقظة والحذر.

٥- مارست "جمهورية إيران الاسلامية" دورا كبيرا في دعم جماعة "انصار الله" في اليمن، وسيلة لمشروعها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أسهم في جعلها قوة إقليمية ذات تأثير كبير في التفاعل السياسي والأمني في منطقة الخليج العربي، مع عدم إخفاء طموحاتها الإقليمية لهذه المنطقة، ورغبتها في ممارسة الدور الذي تريد أن تؤديه، والذي يتمثل في ملء الفراغ الاستراتيجي، الذي لا يمكن أن يتحقق دون إبعاد "الولايات المتحدة الأمريكية" من المنطقة، ما يتيح لها الدور النشط في "منطقة الخليج العربي"، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي.

بعد التوقيع على "المبادرة الخليجية" وتشكيل "حكومة الوفاق الوطني"، وانتخاب "عبد ربه منصور هادي" رئيساً توافقياً للجمهورية اليمنية، تصاعد الدور الإيراني في اليمن وتنوعت أدواته (المذهبية، والدينية، الاعلامية، السياسية، العسكرية) وتعددت القوى، التي يتعامل معها بعد أن كانت مقتصرة على جماعة "انصار الله" وبعض فصائل الحراك، فقد تمكنت "جمهورية ايران الاسلامية" من جذب واستغلال عدد من أعضاء مجلس النواب، بعضهم ينتمي الى "الحزب الاشتراكي اليمني"، وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني معربين عن قبولهم مشروعية تدخل طهران في شؤون اليمن، وكثفت من أنشطتها لإلغاء التسوية السياسية، وعززت من دعم المظاهرات ضد "المبادرة الخليجية"[١].

(١) ناصر محمد علي الطويل، إيران والثورة اليمنية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، الطبعة الاولى, دار عمان، عمان، ٢٠١٣، ص١٥٨.

أخذت توسع تواجدها العسكري في اليمن ودخولها في مناطق جديدة، مع وجود الرفض المستمر لتواجد "جمهورية إيران الاسلامية"؛ الا ان هنالك ثلاث قوى سياسية يمنية، تقف الى جانب ايران، وتسعى الى تحقيق اهداف ايران في اليمن هي[١] :

أ-جماعة "انصار الله" ووعيها الكبير بأن نجاحها في الاستيلاء على السلطة، والإعادة إلى الحكم من جديد يرتبط باستمرار الدعم الذي تقدمه لها ايران.

ب- فصائل فك الارتباط في "الحراك الجنوبي" التي يقودها علي سالم البيض، فهي تربط تحقيق أهدافها في فك جذور الوحدة والمطالبة بالانفصال، واستمرار تحالفها مع إيران، وحصولها على الدعم (المالي والسياسي والاعلامي).

ت-الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" وقواته يربطون تحقيق مصالحهم في إعاقة التغيير السياسي، وربما العودة إلى السلطة، عن طريق تقوية علاقتهم مع إيران وحلفائها في الداخل قبل اغتياله.

إذ أصبح لدى طهران قوى (سياسية واجتماعية) يمنية حليفة تمتلك تأثيراً في مسار الأحداث في اليمن.

اما في ما يخص الموقف الإيراني في الحرب على اليمن، فقد كان رافضا للتدخل العسكري، اذ حذر رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني "علاء الدين البروجردي"، من التبعات الخطرة لما وصفه ببدء التدخل وشن الحملات العسكرية على اليمن، خصوصاً في ظل حساسية الاوضاع في العالم الاسلامي، مشيراً الى أن دخان هذه النيران ستصل الى عمق "المملكة العربية السعودية"، واكد إدانة بلاده للعمليات العسكرية ضد اليمن، داعياً الى وقف تلك العمليات فوراً والعودة الى الحلول السلمية، واعتبر "الولايات المتحدة الامريكية "هي المسؤولة عن حدوث أزمة جديدة في العالم الاسلامي، بعد فرضها أزمات في العراق وسوريا وافغانستان[٢] .

أدى الصراع على قيادة الإقليم العربي إلى تدخل هذه الدول، ودعم الأطراف المتنازعة تحت مسمى حماية الشرعية في اليمن من قبل "المملكة العربية السعودية"، مع

(١) المصدر السابق, ص١٥٩.

(٢) محمد الحوثي, مصدر سبق ذكره, ص١١٥.

العلم أن "المملكة العربية السعودية" ساعدت في الانقلاب على الشرعية في مصر، أما إيران فإنها ترى أن لها إرثاً تاريخياً في اليمن، وتدعم اليمنيين الموالين لها، من أجل الحصول على السلطة، وينفتح لها المجال في أن تتدخل في جميع الشؤون اليمنية، بحجة أن اليمن من الدول، التي تشكل "لجمهورية إيران الاسلامية" بعداً إقليمياً، وعليها أن تحمي أمنها من خلال هذا البعد(١). ومن هنا فقد تعددت مواقف الفواعل الدولية والإقليمية من التدخل الإيراني في اليمن.

ثانياً: الموقف الأمريكي تجاه التدخل الايراني في اليمن.

استغلت "جمهورية ايران الاسلامية" انشغال "الولايات المتحدة الامريكية" في اعطاء اولوية للسياسة الداخلية على السياسة الخارجية في عهد الرئيس الأسبق "باراك أوباما" وبعدم التصدي للتوجه الايراني، لذا كانت ردة الفعل الإيراني هي زيادة أنشطتها الرامية نحو توسيع نفوذها وسيطرتها، ففي هذه المرحلة وفي ظل تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ والهيمنة في دول المنطقة، جاء توقيع الولايات المتحدة والقوى الكبرى، للملف النووي مع "جمهورية إيران الاسلامية" في عام ٢٠١٥ ليوفر غطاءً سياسيًّا للملف النووي الإيراني في الإقليم، إذ على ما يبدو لم ينحصر التوافق بين طرفي الملف النووي في قضية إيران النووية فحسب، بل ذهب الى أوسع من ذلك تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي(٢) .

ان عدم تصدي "الولايات المتحدة الأمريكية" "لجمهورية ايران الاسلامية" وتدخلها في شؤون اليمن، اتاح الفرصة لها في تكثيف أنشطتها وتدخلها في اليمن، واجه الموقف الأمريكي انتقاداً من قبل السياسيين الأمريكيين أنفسهم حول تمدد "النفوذ الإيراني" وتوسعه، اذ اتهم السناتور "جون ماكين" ادارة الرئيس "باراك اوباما" في كانون الثاني/٢٠١٥ ب" السماح لإيران بالاستيلاء على الشرق الأوسط"، مضيفاً "ان الحوثيين المدعومين من إيران

(2) Anthony H. Cordesman, Bryan Gold, U.S. and Iranian Strategic Competitio: Turkey and the South Caucasus, Center for Strategic and International Studie, June 12, 2013: http://csis.org/files/ publication/ 120221_ Iran_Gulf_ MilBal_ ConvAsym

(٢) عاتق جار الله واخرون, الاذرع المسلحة الإيرانية في المنطقة العربية, مصدر سبق ذكره, ص ص٢١٠-٢١١.

هم من استولوا على السلطة في اليمن وليس تنظيم القاعدة، وان الايرانيين...مهيمنون او يمتلكون نفوذاً كبيراً في العراق وسوريا واليمن"، منتقداً دور ادارة الرئيس "باراك اوباما" في عدم تعاملها في مواجهة "النفوذ الإيراني" في المنطقة وجعله من الاولويات، كما اقدمت الإدارة الامريكية على التواصل بشكل مباشر مع جماعة "انصار الله" واجتماعه مع وفد "انصار الله" في مسقط، وتقديم مقترح ايقاف اطلاق النار في اليمن، وقد نصت مبادرة "جون كيري" وزير الخارجية الامريكي والتي نصت[١] :

١- تلازم المسارين السياسي والعسكري من أجل حل الأزمة اليمينة.

٢- تسليم سلاح جماعة "انصار الله" الى طرف ثالث محايد، والانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها.

٣- وقف الاعمال العسكرية وتشكيل حكومة وطنية.

اعتبرت بنود هذه المفاوضات اقرب الى تلبية طموحات جماعة "انصار الله" منها الى تحقيق اهداف التحالف العربي في اليمن، لذا ذلك يدل ضمنياً على قبول إدارة "باراك اوباما" بالنفوذ الإيراني في اليمن.

اما في مرحلة ادارة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، فقد تغيرت سياسة "الولايات المتحدة الامريكية"، حيث اتخذت موقفاً متشدداً تجاه "جمهورية ايران الاسلامية"، واعدت الوقوف في توجه "النفوذ الإيراني" احد أهم اولوياتها في المنطقة، حيث أعلن الرئيس "دونالد ترامب" قرار الانسحاب من "الملف النووي الايراني"، وظهر واضحاً توجه الرئيس "دونالد ترامب" في مواجهة "جمهورية إيران الاسلامية" وقرار والانسحاب من "الاتفاق النووي" لاسيما بعد الحملة العنيفة، التي وجهت ضد "جمهورية إيران الاسلامية" في (القمة)، والتي توجت بتوقيع "المملكة العربية السعودية" "والإمارات العربية المتحدة" صفقات تسليح بلغت قرابة ٣٥٠ مليار دولار، في أول صفقة يعقدها الرئيس "دونالد ترامب" منذ تسلمه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبح واضحاً طبيعة توجهات الرئيس تجاه العلاقات مع "جمهورية إيران الاسلامية"، مراعاةً لمصالح "الولايات المتحدة الأمريكية"، وايضاً مصالح حلفائها في "منطقة الشرق الأوسط"، كما حدد الرئيس "دونالد ترامب" في تشرين الأول/٢٠١٧، طبيعة

(١) محمد حسن القاضي, مصدر سبق ذكره, ص ص٦٢-٦٣.

الاستراتيجية "للولايات المتحدة الأمريكية"–في التعامل مع–"جمهورية إيران الاسلامية" التي اشتملت على[١]:

أ- مواجهة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي يحاول الإخلال بالأمن الإقليمي.

ب–إعادة النظر في "الاتفاق النووي" مع "جمهورية إيران الاسلامية" أو إلغاؤه بشكل كامل والعودة لتحقيق مصالح "الولايات المتحدة الأمريكية".

ت–معالجة مسألة انتشار الصواريخ البالستية، التي تخلق حالة تهديد لحلفاء "الولايات المتحدة الأمريكية" في المنطقة.

ث- تفكيك الشبكات التي تدعمها "جمهورية إيران الاسلامية" في "منطقة الشرق الأوسط"، لاسيما القوى والحركات المسلحة.

مع ان "الولايات المتحدة الأمريكية" اعلنت الحرب على "الملف النووي الإيراني"، وقيامها بتصنيف "حزب الله" منظمة ارهابية، إلا أن "الولايات المتحدة الامريكية" تسعى الى ترسيخ حكم جماعة "انصار الله"، التي تحسب على الملف الإيراني وتمنع "الولايات المتحدة الامريكية" اي تقدم عسكري نحو العاصمة اليمنية، وقد ساعدت في تسهيل سيطرة جماعة "انصار الله" على العاصمة صنعاء، وقد تراجع الثقة بدور "الولايات المتحدة الامريكية" في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب"، ما ادى الى تذبذب سياستها الخارجية، وانعكس ذلك في تعاملها مع الصراع في اليمن[٢].

ثالثاً: الموقف التركي من التدخل الإيراني في اليمن .

أدركت تركيا ان دائرة تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة، وسعيها الى فرض هيمنتها في كل من (العراق سوريا واليمن) محاولة منها في بسط نفوذها، بكونه امراً لا يؤثر في العلاقات الثنائية ما بين تركيا و"دول الخليج العربي" لاسيما "المملكة العربية السعودية"، اذ ترى تركيا نفسها سوف تكون دولة اقليمية لها ثقلها ودورها في ظل التوازنات الاقليمية في

(١) محمد معز الحديثي, خضر عباس عطوان, العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب, مجلة مدارات ايرانية, العدد ٤, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, ٢٠١٩, ص٦٢.

(٢) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص ص١٠٧-١٠٨.

المنطقة، لذلك اقتصر الدور التركي في بداية "الأزمة اليمنية"، وما بعد الرئيس "علي عبدالله صالح" في تكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن، لذلك اقدم الرئيس التركي في كانون الثاني/٢٠١١ بزيارة اليمن، وقد تم خلال زيارته توقيع اتفاق مشترك، هدفه الغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين[١] .

إن الموقف التركي تجاه عملية "عاصفة الحزم" كان موقفاً داعماً، حيث أبلغت تركيا بالعملية قبل بدئها، وقد أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عن موقفه الداعم لقوات التحالف العربي، سواء لوجستياً أو استخبارياً، وكان السبب من دعم تركيا للعملية العسكرية، توجسها من زيادة التمدد الإيراني في "منطقة الشرق الأوسط"، ولبيان أن تركيا سوف تلعب دوراً إقليمياً ورغبتها في تطوير علاقتها مع "المملكة العربية السعودية"، كما قامت تركيا أيضاً بالترحيب بالحلول السلمية والحلول السياسية، ويعود ذلك بأن تركيا لا ترغب في التصادم مع كل من إيران وروسيا، كونهم من الدول التي لها معها حدود، وقلقها من تدهور النشاط التجاري فيما بينها وبين "جمهورية إيران الاسلامية"[٢].

رفضت تركيا التوجهات والسياسات الإيرانية في اليمن، ووجهت إليها انتقادات شديدة، ففي اذار/٢٠١٥ اتهم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إيران بمحاولة الهيمنة على المنطقة، من خلال دعم الجماعات الشيعية في (العراق وسوريا واليمن)، مضيفا أن "جمهورية إيران الاسلامية" لديها أجندة طائفية، كما أنها أسهمت في تحول الصراع في اليمن إلى صراع طائفي ، وأنه يجب على "جمهورية إيران الاسلامية" أن تغير توجهاتها، وعليها أن تنسحب من اليمن[٣].

---

(١) عبد العزيز بدر المطيري, مصدر سبق ذكره ,ص٧٣.

(2) Al – Arabiya, Erdogan: ‘Iran is trying to dominate the region, March 2015 ,27, Last updated, 20 May ,2020, http://cutt.us/OcYwV.

(3)Ibid

قامت تركيا بتقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمن، ففي عام ٢٠١٦ تم اجراء لقاء ما بين السفير التركي "ليفنت ايلر" ومحافظ تعز "علي المعمري"، وذلك لغايات زيادة الدعم المقدم من تركيا لليمن، وأكد السفير على قيام تركيا بفتح مستشفى صحراوي[١] .

في نيسان/٢٠١٧، اتهم الرئيس التركي "جمهورية إيران الاسلامية"، بانها تنتهج سياسة توسعية، كما ان لديها حسابات خاصة تتعلق ب(سوريا والعراق واليمن ولبنان)، وتسعى للتغلغل في هذه المناطق من أجل تشكيل قوتها في المنطقة[٢] .

إن الموقف التركي لا يمكن ان يتطور الى التدخل العسكري المباشر في اليمن؛ لأن طبيعة العلاقات التي تحكم تركيا مع الجهات المعارضة، لا تسمح التدخل في الشأن اليمني خاصةً روسيا وايران، وبحسب ردود الفعل والاوضاع الدولية والإقليمية، فأن الموقف التركي يتجه للحلول السلمية والسياسية، وتحاول جاهدةً في عدم وصول الأمر الى حرب اقليمية، لذلك فهي تنأى عن نشوب ردود فعل مختلفة[٣].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من التدخل الإيراني في اليمن .

تحاول إسرائيل على المستوى الإقليمي لعب دور يحافظ على مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، اذ تقوم باستغلال الأزمة اليمنية واستخدامها ورقة ضغط على الفاعلين الإقليمين لاسيما ايران، عن طريق العمل الدبلوماسي محاولة في تقويض دورها في الأزمة اليمنية.

كان الموقف الإسرائيلي من التدخل الإيراني مختلفاً لأسباب تتعلق[٤]:

---

(١) باشا، اسماعيل، يد المساعدة من تركيا إلى اليمن، متاح على الرابط التالي: http://www.turkpress.co/node/19589 ، ترجمة وتحرير ترك برس, تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/٣٠.

(٢) أردوغان: لن نسمح باقتطاع أراض من سوريا.. وإيران تنتهج سياسة توسع فارسية ، ٢٠ ابريل ٢٠١٧ ، https://www.aljarida.com/articles/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/٣٠.

(٣) محمد سمير الرنتسي, الموقف التركي من عاصفة الحزم الاسباب والتطورات, ٢٠١٥/٣/٣٠, متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/٣٠.

(٤) علي زياد العلي, أمن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية, الطبعة الاولى, دار امجد للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٦, ص ص٢٦٧.

١- المصالح والاستراتيجيات العليا، اذ فضلت التريث والانتظار، لأنها تعيش في حالة صراع علني وعنيف مع "جمهورية إيران الاسلامية"، وايضاً حلفائها بالأخص "حزب الله"، وقد اتخذ هذا الصراع ابعاداً واسباباً مختلفة.

٢- النظرة لإيران من قبل اسرائيل، انها تمثل تهديداً وجودياً لأمنها، لذلك يأملون من دخول الدول العربية في صراع علني وظاهر مع "جمهورية إيران الاسلامية"، وان يكون الأخير العدو المشترك والأول لكل من العرب واسرائيل.

لم تؤيد اسرائيل الحرب التي يشنها العرب ضد حلفاء ايران جماعة "انصار الله" في اليمن؛ لأن هذه الخطوة اقترنت وتزامنت مع الدعوة المصرية في تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، تقف في وجه كل مصادر الخطر، التي تهدد الأمن القومي العربي وأمن الدول العربية، لذلك حرصت اسرائيل في الوقوف بوجه اي خطوة توحد الدول العربية، بعَده تهديداً ليس فقط لوجود اسرائيل، وانما لوظيفة اسرائيل التي تأسست من أجلها، وهي ان يكون دورها شوكة في قلب الوطن العربي، كما ارادها الغرب لتحول دون توحد الوطن العربي، وسعيها في تمزيقه وتقسيمه، لذلك فإن موقف اسرائيل من عملية "عاصفة الحزم"، موقف حذر ومتخوف ومرتاب، من الاحداث والتطورات في المنطقة[١] .

هنالك تهديدات تتمركز في اهتمامات المؤسسة الاسرائيلية، باعتبار ان التهديد الإيراني، له اشكال ومستويات متعددة في الوعي الإسرائيلي هي[٢] :

أ- امكانية امتلاك إيران للقدرات النووية.

ب- تزايد حضور إيران الإقليمي وتمدد نفوذها في المنطقة، خاصةً في سوريا.

ت- تزويد فصائل المقاومة لا سيما (حزب الله)، بالصواريخ والقدرة في تطويرها.

ث- ترى اسرائيل في التواصل البري، الذي حققته ايران ، من طهران الى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، عاملاً اساسياً في تعزيز منابع التهديد الاخرى.

---

(١) علي زياد العلي, مصدر سبق ذكره, ص ٢٦٨.

(٢) يوسف نصر الله, دومينو الصراعات.. تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط, الطبعة الاولى, مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت, ٢٠١٩, ص٢٦٠.

لذلك تتخذ اسرائيل مهام اساسية لمواجهة ايران هي (منعها في تعزيز قدراتها العسكرية وامتلاكها السلاح النووي، وعدم السماح لها ان تتمركز عسكرياً في سوريا، والوقوف في اي تطور وتصنيع للصواريخ في لبنان) [١].

ان التدخل العسكري والاستخباري الإسرائيلي في الأزمة اليمنية، سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر لن يؤثر على الواقع هناك، وتعتبر إسرائيل عضو في تحالف دولي لتأمين الملاحة البحرية في الخليج، فهي تؤكد على التزام تل أبيب بكبح التمدد الإيراني في المنطقة ومواجهة جماعة "انصار الله".

(١) المصدر السابق.

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها في أدارة الأزمة اليمنية

تحتل اليمن اهمية كبيرة في استراتيجيات العديد من الدول الغربية لاسيما "الولايات المتحدة الأمريكية"، التي لديها مصالح حيوية فيها، ومن الناحية الاقتصادية تحظى اليمن بأهمية كبرى، كونها على تماس مع الدول النفطية والمجاورة لحقول النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي.

أدت التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية الى تصاعد حدة الانقسامات على الصعيد العسكري والسياسي، اذ أسهمت "الولايات المتحدة الأمريكية" في تعزيز تواجدها العسكري، وسيلة حماية حقوق الانسان والدفاع عن مبادئ الديمقراطية ونبذ التطرف ومكافحة الارهاب، ودعم طرف على حساب الطرف الآخر، غايتها مثل اي قوة، هي تحقيق مصالحها واكبر قدر ممكن من المكاسب، اما فيما يخص عمل المنظمات الدولية منها "الاتحاد الاوروبي"، فأنها لم تكن بالمستوى الذي يطمح اليه الشعب اليمني في حل الأزمة اليمنية، ولعبت هذه المنظمات في الوقت ذاته عديد من الادوار السلبية بشكل مباشر وغير مباشر، التي اثرت وبشكل كبير على مستوى الاوضاع في اليمن. وقد قسم المبحث الى مطلبين– الأول: ردود الفعل الدولية على الأزمة اليمنية، اما الثاني: دور المنظمات الدولية من الأزمة اليمنية.

المطلب الأول: ردود الفعل الدولية على الأزمة اليمنية.

تباينت ردود الفعل الدولية حيال الأزمة اليمنية، حيث إن العالم نظام واحد يتأثر بكل حدث في أي جزء منه ويؤثر فيه، علاوة على المصلحة التي تلعبً دوراً حيويا في إدارة الأطراف الدولية للأزمة، وبغض النظر عن التفاصيل والمصالح، يجب الاعتراف بأن الأزمة اليمنية تعتبر من أهم العوامل التي أكدت تغير النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية في نمط النظام الدولي، ولم تكن تلك التداعيات إلا عواقب وخيمة على الشعب اليمني، كما أن هذه القوى كانتً سببا من أسباب تعقد الأزمة.

أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة اليمنية.

سعت "الولايات المتحدة الأمريكية" الى ضمان مصالحها في منطقة الخليج العربي، اذ عملت على التدخل في شؤون عدد من الدول العربية، وقد كانت اليمن من ضمن هذه الدول، التي سادتها حالة عدم الاستقرار السياسي، اذ حكمت الاعتبارات (الاستراتيجية والأمنية) التوجه الأمريكي تجاه اليمن، في سبيل تأمين ممرات الملاحة الدولية ومكافحة الإرهاب، ما شكل دافعاً رئيسياً لانغماس واشنطن في الملف اليمني، تمثل هذا التدخل في ممارسة التأثير على القرار اليمني او في حضورها العسكري، المتمثل بالهجمات التي شنتها الطائرات الأمريكية بدون طيار، ضد تنظيم (القاعدة وداعش) في الأراضي اليمنية[١].

تزايد حضور "الولايات المتحدة الأمريكية" في اليمن، وبلغ ذروته عام ٢٠١١، اذ كان موقف "الولايات المتحدة الأمريكية" في بداية أزمة اليمن التحفظ وفضلت الانتقال السلمي للسلطة، مع رغبتها في تغيير الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، مراعاة للوضع اليمني الداخلي، بحيث لا يؤدي سقوط النظام إلى صراع سياسي، قد يمكّن القاعدة من السيطرة والانتشار، وتهديد مصالح "الولايات المتحدة الأمريكية" ودول الجوار خاصة عندما وصلت الإدارة الأمريكية إلى قناعه فشل نظام "علي عبد الله صالح" في محاربة الإرهاب، نتيجة زيادة خصومه الاطراف السياسية، بسبب الفساد والفوضى وقد عانت منها البلاد[٢] .

إن سيطرة جماعة "انصار الله" على القصر الرئاسي في اليمن وما تلتها من استقالة الرئيس "عبد ربه منصور هادي"، هذه الاوضاع استفزت واثارت مخاوف "الولايات المتحدة الأمريكية" من ان يقود الى انهيار الدولة، ما يقود الى تقويض التعاون، التي كانت قائمة ما بين كل من الأجهزة الأمنية اليمنية ونظيرتها "الولايات المتحدة الأمريكية" في حربهم ضد تنظيم القاعدة[٣] .

---

(١) عادل عبد القوي حاتم الشرعبي, الدور الدولي تجاه اليمن, مجلة دراسات, مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة, المجلد ٢, العدد ١, البحرين, ٢٠١٥, ص٨٠.

(٢) عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص١٨١.

(٣) خيارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, ٢٠١٥, ص١.

أن "الولايات المتحدة الأمريكية" لا زالت تعتقد أن اليمن مقراً لتحركات الجماعات المتشددة لاسيما في المناطق الجنوبية، لأنها تعتبر الحكومة اليمنية وقوتها، ما زالت ذات طابع هش، أمام تواجد تلك الجماعات، ما جعلها مدفوعة الى استخدام أحدث الأسلحة، التي توصلت إليه التقنية العسكرية الحديثة، وهي طائرات بدون طيار "bredator"، "وتقول الولايات المتحدة الأمريكية"، أنها تستخدمها بشكل احترازي ضد من يشكلون خطراً على أمنها القومي وصعوبة تحديد موقعهم والوصول اليهم(١) .

فيما يخص موقف "الولايات المتحدة الأمريكية"، فقد تجسد دورها وموقفها من الحرب على اليمن في بدايتها في عدم التدخل، الا انها فيما بعد أيدت دعمها لعملية "عاصفة الحزم"، هدفها من ذلك اعادة توازن المعادلة السياسية اليمنية، حيث أعلنت "الولايات المتحدة الأمريكية" و"المملكة العربية السعودية" إنشاء خلية التخطيط المشترك، وان "الولايات المتحدة الأمريكية" بادرت في تقديم دعمها (اللوجيستي والاستخباراتي) للعمليات العسكرية التي قام بها التحالف العربي بشأن اليمن(٢) .

تمثل موقف "الولايات المتحدة الأمريكية" تجاه التطورات السياسية اليمنية في نوع من الغموض واحياناً بالتناقض، اذ فسر موقفها في ظل إدارة الرئيس الأسبق "باراك اوباما"، التي تمثلت بخفض الانخراط الإقليمي "للولايات المتحدة الأمريكية" في المنطقة، وعدم التدخل في الصراعات بصورة مباشرة، اذ تجنبت اتخاذ اي اجراءات احادية تجاه الفواعل اليمنية المتنازعة، والمعرقلة لعملية التسوية، الا إن ذلك لم يمنعها من عدم التدخل وشنها هجمات باستخدام الطائرات بدون طيار ضد تنظيم القاعدة(٣) .

وقد جاء تدخل "الولايات المتحدة الأمريكية" تدخلا عسكرياً فعلياً في الأزمة اليمنية، من خلال تزويد "المملكة العربية السعودية" بـ (٣٥٥) صاروخ جو في شن القتال ضد جماعة "انصار الله"، كما قدمت الاستخبارات العسكرية الأمريكية "للمملكة العربية السعودية"

---

(١) امجد خشافة, التواجد الأمريكي في اليمن, مجلة البيان, متاح على الرابط التالي https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3652 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٤.

(٢) محمد الحوثي , مصدر سبق ذكره, ص١٠٤.

(٣) عادل عبد القوي حاتم الشرعبي, مصدر سبق ذكره, ص٨١.

"والإمارات العربية المتحدة" الدعم (اللوجستي) وتزويد الطائرات بالوقود، تعد هذه محاولة واضحة لدعم الغارات الجوية، التي تشنها "المملكة العربية السعودية" على اليمن[١] .

إن الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصةً، من قبل "الولايات المتحدة الأمريكية" لم يكن عارضاً، بل لكون المنطقة هي المصدر الرئيس للطاقة ممثلةً النفط، والدافع الرئيس في اولويات السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبار منطقة الخليج العربي غنيةً بموارد الطاقة، وقد استغلت الادارة الأمريكية الوقوف الى جانب الدول العربية، التي تعرضت لثورات (الربيع العربي)، كما رأى الكثير من المحللين بأن "الولايات المتحدة الأمريكية" ستضع تأثيرها الدبلوماسي بيد "المملكة العربية السعودية" لاحتواء الانتفاضات في منطقة الخليج العربي، خشيت "الولايات المتحدة الأمريكية" من امتلاك "جمهورية أيران الاسلامية" للأسلحة النووية، اذ تعد هذا الأمر خطراً يهدد أمن حلفائها الإقليمين لاسيما بمنطقة الخليج العربي الغنية بموارد الطاقة، كما وضعت الاستراتيجية الأمريكية تواجدها في المنطقة، على اساس نقطتين[٢] :

تمثلت الأولى احتواء التوسع الروسي في المنطقة– اما الثانية فهي ضمان تدفق النفط والموارد الأولية؛ وبذلك وجدت "الولايات المتحدة الأمريكية" ذاتها امام تحديات أمنية خطيرة، لذلك استندت استراتيجية وبرنامج الدفاع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي، على فكرة الالتفاف او اعادة التوازن الاستراتيجي، نحو المحيط الهادئ، تمهيداً للوصول الى الأهداف التي وضعتها وهي[٣] :

١– استراتيجية ادامة التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، هدفها ردع اي قوة دولية، تحاول التمدد وبسط نفوذها في المنطقة.

٢– العمل على حماية وتأمين الممرات من اجل مرور الناقلات العملاقة، ضمان تأمين امدادات الطاقة الى العالم الغربي.

---

(١) جلوبال ريسيرش، واشنطن تدعم تدخل الإمارات برياً في اليمن، مقال منشور في ٣/ايلول/٢٠١٥, متاح على الرابط التالي: http:// www.elbadil.com, تاريخ الدخول ٦/٦/٢٠٢١.

(٢) زياد عبد الرحمن علي الكوراني, رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات, الطبعة الاولى, دار امجد للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٧, ص ص١١٥–١١٦.

(٣) المصدر نفسه, ص١١٧.

٣- تأمين موارد الطاقة في الخليج العربي، اذ تعد "الولايات المتحدة الامريكية" هي المستهلك الرئيسي لتلك الموارد.

٤- حماية أمن اسرائيل بكونها تعد اهم قاعدة عسكرية متقدمة غربية لمصالح "الولايات المتحدة الأمريكية" في وسط العالم العربي.

وركزت الاستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على مجموعة عناصر واهداف اساسية، اذ تعمل على استمرارها وديمومتها بكافة الطرق، وتسعى الى تحقيقها في المنطقة وتندرج في النقاط الآتية[١] :

أ- الهيمنة على منابع النفط.

ب- توسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية في سبيل بسط نفوذها السياسي في المنطقة.

ت-فتح الاسواق لشركاتها المختلفة النفطية والعسكرية.

ث- تشكل تقنيات المعلومات من اهم الادوات لتحقيق السيطرة الكاملة.

ج- حماية امن إسرائيل، لكونها احد اهم المرتكزات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في المنطقة.

إذ يمكن القول بحسب ما تقدم ان سعي "الولايات المتحدة الأمريكية" وحصولها على مصادر الطاقة، اهم مرتكزاتها الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي، وسعيها في الحفاظ على منطقة امنة ومستقرة، تمكنها في الحفاظ على أمن طاقتها والحصول عليه، ولكن لا يمكنها في تحقيق فرض هيمنتها وسيطرتها والتدخل في شؤون الاخرين، والتحكم في الصراعات الإقليمية، ما لم تخلق اثارة مشاكل في جعل المنطقة، متزعزعة ومتخلخلة وغير متماسكة.

لا تقع مسألة التغير في اليمن ضمن نطاق تشكيل تهديد الأمن القومي الأمريكي، وانما تحاول الأخيرة الحفاظ على الوضع القائم في تحالفاتها الإقليمية، التي تضمن بقاء "الولايات المتحدة الأمريكية" القوة الأعظم والمهيمنة في النظام الدولي[١].

(١) المصدر السابق, ص١١٤.

ثانياً: دور روسيا الاتحادية في الأزمة اليمنية.

تتمتع العلاقات ما بين كل من اليمن "وروسيا الاتحادية" بعلاقات متينة، اذ ترتبط فيما بينها بعلاقات تاريخية، كما ان السلاح الذي يتم تسليح الجيش اليمني كان روسياً، وان موقف روسيا الاتحادية واضحاً في عدم تدخلها في الأزمة اليمنية، اذ تتجنب "روسيا الاتحادية" التأثير المباشر في الملف اليمني، لذلك كانت دعوة "روسيا الاتحادية" هو دعم الانتقال السلمي للسلطة داخل اليمن(٢) .

مع وجود الكثير من الاسباب والدوافع "لروسيا الاتحادية" التي تبرر تدخلها في الأزمة اليمنية، الا انها لم تكن بالقدر الكافي لتأخذ "روسيا الاتحادية" موقفاً مؤثراً تجاه اليمن، ادراكها مع وجود أهمية ليست بالقليلة حول موقع اليمن الاستراتيجي، وهذا بدوره لا يشكل دافعاً رئيسياً لروسيا الاتحادية من المحاولة لفرض سيطرتها على اليمن، ومن هذا المنطلق تسعى روسيا الاتحادية الى بقاء اليمن مستقراً ومستقلاً والحيلولة دون السيطرة عليه واستغلاله من قبل "الولايات المتحدة الأمريكية" وكذلك الدول الغربية، بالإضافة لإيران والمملكة العربية السعودية(٣).

ففي ظل رئاسة "فلاديمير بوتين" حققت "روسيا الاتحادية" تقدماً استراتيجياً في السنوات الاخيرة مع دول منطقة الخليج العربي، وذلك يعود نتيجة تماسك الدولة التي بدورها كانت متفككة من الداخل مع رفع المستوى الاقتصادي، بالإضافة لتغيير الجوهري في

---

(١) نيروز غانم ساتيك, احمد قاسم حسين, التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية, سياسات عربية, المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات, العدد ٣, الدوحة, ٢٠١٣, ص٨٠.

(٢) الحقبة البوتينية :الصعود السياسي للدور الروسي في صراعات الإقليم, مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , ٢٠١٦/١١/٢٦, متاح على الرابط التالي, https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٥.

(٣) احمد سلمان محمد, المواقف الإقليمية والدولية من التغير في اليمن بعد عام ٢٠١١, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, جامعة المستنصرية, عدد٥١, بغداد,٢٠١٥, ص١٨.

ديناميكية صنع السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تجاه الخليج العربي، مستفيدةً من الاحداث التي تشهدها المنطقة(١).

أبدت روسيا الاتحادية تحفظاً تجاه عملية "عاصفة الحزم" ضد جماعة "انصار الله" في اليمن، كما انها طالبت باللجوء الى الوسائل السلمية، بدلاً من العمليات العسكرية، مؤكدةً قلقها تجاه ما يجري وانعكاساته المستقبلية على استقرار المنطقة، وقد أكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على وجوب ايقاف القتال في اليمن مع اهمية ضرورة تفعيل الجهود، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإيجادها الحل السلمي لصراع اليمني، واشراك جميع القوى السياسية في اليمن بالحوار الوطني، وأكدت وزارة الخارجية الروسية على دعم "روسيا الاتحادية" لسيادة اليمن، مطالبة الاطراف اليمنية الداخلية الى وقف القتال(٢) .

أعربت روسيا الاتحادية عن قلقها البالغ من الاحداث في الجمهورية اليمنية، وتؤكد دعمها الثابت لسيادتها ووحدة اراضيها، وتشدد على أهمية وقف جميع الحملات العسكرية فوراً من قبل كافة اطراف الصراع في اليمن وحلفائها الخارجيين، وايقاف التعامل بالسلاح ولا يمكن تسوية الخلافات الموجودة في اليمن، الا عن طريق الحوار السياسي السلمي، وستتواصل روسيا الاتحادية مع كافة الأطراف التي اقحمت نفسها في احداث اليمن، وستعمل على تكثيف الجهود الدولية المبذولة، بما في ذلك "الامم المتحدة" من اجل التوصل الى خيارات لتسوية الصراع في البلاد بالوسائل السلمية في اقرب وقت ممكن، بذلك سوف يكون تدخل "روسيا الاتحادية" وموقفها من الحرب على اليمن محكوماً بطبيعة علاقتها مع "المملكة العربية السعودية"، اذ تعد الاخيرة معرضة لضغط كبير من قبل "روسيا الاتحادية"، يعود ذلك الى ان اليمن حليف "لروسيا الاتحادية" وان باستطاعتها التحكم بأسعار النفط، وهذا بدوره يمنع "المملكة العربية السعودية" من استخدام سلاح النفط، وبذلك ستعتمد "روسيا الاتحادية" اسلوب الضغط عن طريق اليمن، لإيقاف دعم الجماعات المسلحة في القوقاز،

---

(١) علي زياد العلي, مصدر سبق ذكره, ص٩٣.

(٢) صراعات متمددة: محددات الموقف الروسي من عاصفة الحزم, مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, ٢٠١٥/٩/٩, متاح على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٦.

التي بدورها تشكل خطراً على الأمن القومي الروسي، لذلك تكون اليمن ورقة ضغط جيدة على المواقف السعودية[١] .

بعد انقلاب جماعة "انصار الله" بدعم من الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" على الحكومة، اتخذت موقف عدم اعترافها به ورفضها له، وحاولت اخذ دور الوسيط لإيجاد تسوية سياسية، وكان لصوتها في مجلس الأمن، تأثيراً مهماً فيما يتعلق بجنوب اليمن، ورفضها للتقسيم، كما اعدت "روسيا الاتحادية" الدولة الوحيدة، التي استنكرت الهجوم الاماراتي وقصفه للجيش اليمني بالطائرات الحربية عند مدخل عدن من اجل استعادة السيطرة عليها في 2019/28/8، عندما نفذت ميلشيات (المجلس الانتقالي) وتمردها بدعم من قبل "الامارات العربية المتحدة"، وقد وصفت الدبلوماسية الروسية في اليمن من أنشط الدبلوماسيات، كما تعد من ضمن الدول التسع عشرة الراعية للسلام في اليمن[٢] .

هنالك من يرى ان الدور الروسي قد اتخذ دوراً سلبياً في "الأزمة اليمنية"، ابتداءً من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة "بالأزمة اليمنية"، ومروراً بالدخول الروسي على خط تشجيع الرئيس "علي عبدالله صالح"، وحثه على تنفيذ انقلاب يعيد خلط الاوراق، ويطيح بسيطرة جماعة "انصار الله" على العاصمة صنعاء، وصولاً الى أزمة السيولة النقدية، التي ألمت بالبنك المركزي اليمني، على خلفية احتجاز "الامارات العربية المتحدة" في شباط/٢٠١٨، لشحنة مطبوعات نقدية قادمة من روسيا الاتحادية تقدر قيمتها (٤٤٧ مليون دولار)[٣] .

ستواجه "روسيا الاتحادية" تحدياً صعباً؛ لأنها مازالت تريد الاستحواذ على دور الوسيط، الذي سعت إليه طويلاً، ولكن ما دامت "المملكة العربية السعودية" تعد "جمهورية إيران الاسلامية" تهديداً وجودياً، وملتزمةً بعدم معارضة موقف "الولايات المتحدة الأمريكية"، الا ان ذلك لم يمنع من استمرار "روسيا الاتحادية" في الحصول على أي فرصة، قد تسنح من وجود خطأ امريكي، يمكنها من استغلالها أملاً في تلطيف الممانعة "للملكة العربية السعودية"، وفي الوقت الحالي تستمر مساعي روسيا الاتحادية على جبهات الأمم المتحدة

(١) محمد الحوثي, مصدر سبق ذكره, ص ص١٢٠-١٢٢.
(٢) مطهر الصفاري, مصدر سبق ذكره, ص ص١٠٨-١٠٩.
(٣) يوسف نصر الله, مصدر سبق ذكره, ص٢٣٦.

وإقليمياً وداخل اليمن، اذ ان نجاح جهود "روسيا الاتحادية"، قد يضعها في موقف قوة يسمح لها، بإعادة إنشاء قواعد عسكرية على الأراضي اليمنية، أو على جزرها مع تعاونها الوثيق مع الإمارات، حيث يعزز هذان الأمران تقدم "روسيا الاتحادية" الثابت نحو هدفها الأوسع، وهو تأمين موضع قدم لها على خط الشحن الاستراتيجي عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن(١) .

تختلف مقاربة "روسيا الاتحادية" للملف اليمني، عن منهجية إدارتها للملف السوري*، إذ إن "روسيا الاتحادية" تدرك جيداً أن الملف اليمني، هو ملف تتحكم به "المملكة العربية السعودية" أكثر من أي طرف آخر، مع تدخل عدد الدول، التي تحاول التأثير في الوضع اليمني، كما أن "روسيا الاتحادية" تعد الحكومة اليمنية، التي تحظى بدعم من "المملكة العربية السعودية" ومن "الولايات المتحدة الأمريكية" حكومة شرعية متماشيةً مع سياستها بالحفاظ على النظام الوطني، سواءٌ في تحركاتها على مستوى الأمم المتحدة أو على مستوى الإقليمي، اذ تتحرك "روسيا الاتحادية" بحذر وصبر في سبيل الحفاظ على علاقاتها مع الأطراف اليمنية المختلفة، من اجل أن ترسيخ مكانتها بوصفها قوة مؤثرة في المنطقة (٢).

لروسيا الاتحادية اهداف اقتصادية ووجودها المتزايد في جنوب اليمن، مع زيادة قوتها التفاوضية في صراع النفط مع "المملكة العربية السعودية"، ففي شهر اذار/٢٠٢٠ دخل الطرفان مرحلة جديدة، شهدت تنافساً اقتصادياً حول أسعار النفط بالتزامن مع التغيرات التي شهدتها المنطقة انخفاضاً بنسبة ٦٥٪، أدى هذا التنافس الى ان تعاني "روسيا الاتحادية"،

---

(١) مصطفى ناجي, اليمن في خريطة المصالح الروسية, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, صنعاء, تموز ٢٠١٩, متاح على الرابط التالي:https://sanaacenter.org/ar/publication تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٧.

* حيث اختلف موقفها المتعارض, مع الموقف الغربي ودول الخليج، اذ حرصت روسيا الاتحادية في سياستها على تعطيل مشاريع قرارات مختلفة, في مجلس الأمن ضد الرئيس السوري (بشار الأسد), ثم تدخلها عسكرياً في سبيل قلب الكفة لصالحه. مصطفى ناجي, اليمن في خريطة المصالح الروسية, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, صنعاء, تموز ٢٠١٩, متاح على الرابط التالي:<https://sanaacenter.org/ar/publication.

(٢) المصدر نفسه.

التي كان لديها احتياطيات نفطية أقل من خسائر كبيرة، ما يدفعها نحو رسم هدفها الاستراتيجي الرامي في استخدام مضيق (باب المندب)، للضغط على اقتصاد المملكة النفطي، حيث يمر ٤.٨ ملايين برميل من النفط عبر مضيق (باب المندب) يومياً، اذ يعد العامود الاساسي لصناعة النفط، الذي تعتمده "المملكة العربية السعودية" بشكل كبير[١].

ثالثاً: دور الصين في الأزمة اليمنية.

وضح مستشار الأمن القومي السابق في الولايات المتحدة الأمريكية "زبغنيو بريجنسكي"، رؤيته للصين قبل عقدين مضيا حتى عام ٢٠٢٠ (لا يتوقع للصين في أفضل الأحوال، ان تصل مرحلة التنافسية في الأبعاد الرئيسية للقوة العالمية، الا ان الصين تستطيع في طريقها الى ان تصبح القوة الإقليمية البارزة في شرق اسيا، تعد حالياً القوة المهيمنة جيوبوليتيكيا على المساحة البرية ولها قوة عسكرية واقتصادية تجعل جاراتها المباشرات، باستثناء الهند يظهرن امامها بأدوار اقل مما هي عليه، ولهذا من الطبيعي ان توالي الصين فرض وجودها إقليمياً انسجاماً مع ما يمليه تاريخها، وجغرافيتها، واقتصادها)[٢] .

يرى الموقف الصيني بشأن "الأزمة اليمنية" والحرب على اليمن أن تكون محايدة وعدم الوقوف والتدخل الى جانب قوات التحالف، بل كان موقف رسمي يتصف كثيراً بالحذر والانتقائية، اذ دعت الصين الى وقف القتال ما بين الاطراف المتنازعة ودعمها في تحقيق ذلك، وعلى الأمم المتحدة التدخل لأنهاء الصراع وايجادها للحل السياسي السلمي، اقتصر تأكيد الصين على أنها لا تجد حلاً سوى دعم الحل سلميًّا، باستناده إلى قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ومبادرات دول الخليج العربي ونتائج "مؤتمر الحوار الوطني" "واتفاقية السلم والشراكة الوطنية"، ويُظهر مثل هذا الموقف أن الصين تعمَّدت بأن تخفي ميولها السياسية وسعيها بأن تكون لاعبةً دور وسيط السلام في الأزمة اليمنية، وهو موقف مقبول من جميع الأطراف، وقد مارست التأثير على "المملكة العربية السعودية" من أجل

---

(١) الدور النشيط الاخير لروسيا في اليمن مفتاحه يكمن في الحياد الاستراتيجي والعلاقات الودية مع الجميع, مركز الجزيرة العربية للإعلام, ٢٠٢٠, متاح على الرابط التالي https://www.mediacenteraa.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٧.

(٢) زبغنيو بريجنسكي, رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية, الطبعة الثالثة, ترجمة: امل الشرقي, الأهلية للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٣, ص٢٠٤.

وقف الضربات الجوية على اليمن، أن أكثر ما يهم الصين، هو وقف التدخل العسكري في اليمن، لذلك فإن موقف الصين، لا يُعدُّ محايدًا بالكامل دون أية مرجعيات سياسية، لكنه يميل بشكل ضمني إلى وجهة نظر كلٍّ من (إيران وروسيا)، وهذا ما يفسِّر الحذر الذي أبدته الصين في تعاملها مع "الأزمة اليمنية"، في اشارة لموقفها من نشاط التحالف العربي بقيادة السعودية[١] .

لم يكن الموقف الصيني بالمستوى المطلوب في الوقوف بوجه الحرب على اليمن؛ لأنها تدرك أهمية مصالحها، لذلك اجرت الصين اتفاقيات اساسية مع "المملكة العربية السعودية" ودول الخليج العربي، ويمكن بيانها في نقطتين رئيسيتين[٢]:

١- حماية مصالحها الاقتصادية، التي تشمل توسيع السوق الدولية لمنتجاتها.

٢- ضمان استقرار علاقتها مع المملكة العربية السعودية، بوصفها المورد الأكبر للنفط من بين دول الخليج العربي.

بما إن "المملكة العربية السعودية" هي أكبر مصدّر نفطي إلى الصين، كانت شركة (سينوبك) تشيّد أول مصفاة لها خارج الصين في "المملكة العربية السعودية"، الذي يعد مشروعاً مشتركاً مع شركة (أرامكو) السعودية، التي استثمرت فيها الصين مبلغ (١٠) مليار دولار[٣] .

وذلك عندما تم عقد مجلس الأمن ليأخذ قرارًا رئيسيًّا حول الاوضاع في اليمن، كانت "روسيا الاتحادية" هي الدولة الوحيدة، التي امتنعت عن التصويت في حين أكدت الصين دعمها "للمملكة العربية السعودية" في التعامل مع الوضع في اليمن، وصوّتت لصالح القرار رقم ٢٢١٦، الذي أعطى الشرعية لحكومة الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي"، وحظَر

---

(١) رايموند لي, الصين والحرب في اليمن :عدم الانحياز والحل السلمي, سلسلة تقارير, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, ٢٠١٥/٥/٣.

(٢) هشام الخولاني, مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, ٢٠٢١/١/٢٧ متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13015 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

(٣) المصدر نفسه.

بيع الأسلحة إلى جماعة "انصار الله" مع المطالبة بنزع سلاح الجماعة وانسحابها من المدن، التي سيطرت عليها، وأعطى موافقته على دخول "التحالف العربي" بقيادة "المملكة العربية السعودية" "والإمارات العربية المتحدة" بالتدخل لإعادة السلطة في اليمن إلى الحكومة الشرعية، مع دعم الصين لنفوذ الرياض الإقليمي في الساحة اليمنية[١] .

تمكنت الصين من معادلة موازنة ذلك عبر دعم "جمهورية إيران الاسلامية" في ملفها النووي، الذي يعد ذا أولوية أعلى للصين على صعيد الشراكة مع ايران، تم التوصل إلى الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) في تموز/٢٠١٥ مثّل الاتفاق فرصة لزيادة الشراكة بين الصين وايران في مجالات النفط والغاز والتجارة، وبذلك اعطاء الفرص أمام الشركات الصينية، عندما رُفعت القيود الدولية عن "جمهورية إيران الاسلامية"، مقابل تقديم الأخيرة تنازلات تهدف إلى الإبطاء من عمل ملفها النووي مع وجود علاقات تاريخية تجمع ما بين اليمن والصين، الا ان الاخيرة لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار، والدليل على ذلك عندما قامت بالتصويت على القرارات المتعلقة بالملف السياسي اليمني في مجلس الأمن، اذ يعد رابط الاساسي في علاقاتها مع دول الخليج العربي الغنية بالنفط هي مصالح الصين النفطية والاقتصادية، التي تتجاوز اليمن العالق في الحرب[٢] .

على ما تقدم من نشاط الصين وسياستها الخارجية، فإنها تعد دولة صاعدة في الساحة الدولية، لديها اهداف استراتيجية في اليمن خاصة في عدن لموقعها الجغرافي، بما يمثله "طريق الحرير" الجديد مبادرة جيوسياسية، تهدف إلى ربط الصين بباقي دول العالم وقاراته على نحو يجعل الصين، تقع في مركز الثقل الاقتصادي والسياسي في العالم، الهدف من انشائه هو زيادة صادراتها الاقتصادية وتعزيز حضورها في الخليج العربي والمنطقة كلها[٣] .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد مطاوع, طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات, مجلة سياسات عربية, العدد ٤٦, الدوحة, ٢٠٢٠, ص٤١.

ومع تأزم الاوضاع في اليمن وانعدام الأمن الناجم عن الحرب، لم يؤثر بشدة على المصالح الاقتصادية الاستراتيجية للصين، وهو الدافع وراء سعي الصين بدور الوساطة والتمسك بها؛ بيد أن الصينيين أعربوا عن قلقهم من التهديدات المتعلقة بالحرب، التي تضر بمصالحهم المباشرة مع "المملكة العربية السعودية"، على سبيل المثال أعلنت جماعة "انصار الله" في أيلول/٢٠١٩ مسؤوليتهم عن استهداف اثنتين من المنشآت النفطية لشركة(أرامكو) السعودية في (بقيق وخريص)، ما قاد الى انخفاض إنتاج النفط بصورة مؤقتة بنحو النصف، دفع السفير الصيني في الرياض "تشن وي تشينغ" لإدانة الهجمات على "المملكة العربية السعودية" والتصريح بأن لدى الأخيرة الحق في الدفاع عن نفسها، واوضحت الصين بأن "الأزمة اليمنية" لن تحل عن طريق العمل العسكري[١] .

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية من الأزمة اليمنية

تعد المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها أحدى المؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكلٍ أساسي، التي تساهم في تطور النظام الدولي وسير النظام العالمي للتعاون، بدلاً من الحروب والنزاعات والصراعات القائمة، إلا ان في الواقع ما زال النظام الدولي، لا يخلو من الصراعات المحلية والإقليمية، لذلك تقوم المنظمات الدولية بالإشراف بمهام في سبيل التخفيف من حدة الصراعات وانعكاساتها، ويتضح ذلك من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وقيامها بالأدوار (السياسية والإنسانية)، مثل "الأمم المتحدة" و"الاتحاد الأوروبي" ومساهمتهما في ايجاد الحل السلمي، والتسوية السياسية لحل الأزمة اليمنية.

أولاً: دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية.

تسعى "الأمم المتحدة" إلى تحقيق العديد من الأهداف السامية، وابرزها فض النزاعات التي قد تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، ومنع استخدام القوة، وتحقيق السلام العادل بين دول العالم، وقد جاء في المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة "يجب على أطراف أيّ نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا

(١) هشام الخولاني, مصدر سبق ذكره.

حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"[١] .

يفسر دور "الأمم المتحدة" في الشأن اليمني، وذلك بعد ان استنفدت دول الخليج العربي السبل والطرق السلمية لحل الأزمة اليمنية، واستناداً الى المادة(٥١) من ميثاق "الأمم المتحدة" التي تنص "ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى او جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء "الأمم المتحدة" وذلك ان يتخذ المجلس التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه "[٢] .

بما ان "الأمم المتحدة" هي صاحبة سلطة في المجتمع الدولي، الا انها لم تعط أهمية لحجم "الأزمة اليمينة"، بسبب طبيعة المواقف (الإقليمية والدولية) لإيجاد الحلول السلمية، الا انه قد جاء اصدار القرار من قبل مجلس الأمن عام ٢٠١٤ وقد جاء في القرار انه يجب على الرئيس "علي عبدالله صالح"، التخلي عن الحكم مع تقاسم السلطة مع الاطراف المعارضة والمشاركة السياسية، على وفق المبادرة الخليجية، وعلى ان يتم رفع التقرير خلال مدة شهر من قبل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، واتخاذ التدابير اللازمة عند انتهاء المدة المحددة[٣] .

يعد "عمرو بن جمال" اول مبعوث أممي الى اليمن، اذ اشرف على توقيع اتفاقية "السلم والشراكة الوطنية" ٢١/أيلول/٢٠١٤، في سبيل انها الأزمة القائمة، ما بين الحكومة وجماعة "انصار الله"، الا ان جهوده فشلت في ايجاد الحل السلمي واعادة العملية الانتقالية

(١) ميثاق الأمم المتحدة, المادة ٣٣, ١٩٤٥, ص٢٤.
(٢) ميثاق الأمم المتحدة, المادة ٥١, ١٩٤٥, ص٣٢-٣٣.
(٣) مجموعة باحثين ,المبادرة الخليجية حل سلمي ام سرقة ثورة, مصدر سبق ذكره, ص٢١.

الى مسارها، كما انه لم يحدد الطرف المسؤول في تصعيد الوضع في اليمن، ما اسفر عن تقديم استقالته بوصفه وسيطاً امنياً في اليمن[١] .

اما في ما يخص موقف مجلس الأمن من "الأزمة اليمنية"، فأنه لم يبدِ اي اهتمامات تذكر، مع تطور الاحداث وتأزم الوضع الانساني، وامكانية انتقال الصراع من داخل اليمن الى خارجه، فقد عقد مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/٢٠١٦ ثلاث جلسات، تم خلالها مناقشة الاوضاع الانسانية في سوريا، لكنه لم يعطِ أهمية كهذه للأوضاع في اليمن، اذ لم يعقد المجلس علنياً سواء جلستين في ٢٥/اذار/٢٠١٥ مع ان الواقع اليمني يعيش حالة اندلاع صراع عنيفة، وقد أصدر قرار ٢٢١٦ في احدى جلساته، لذلك فأن الأزمة اليمنية قد تم مناقشتها خلف ابواب مغلقة، اذ لم يتم اصدار اي قرار غير قرار ٢٢١٦ او حتى بيان رسمي، ومن بين اسباب ذلك "تعقد المشهد اليمني" والأمل في السيطرة عليه ووقف تدهور الاوضاع فيه[٢] .

تم تعين "اسماعيل ولد الشيخ احمد" خلفاً للمبعوث الأممي الاول في نيسان/٢٠١٥، وصف المبعوث الخاص للأمين العام لليمن إن خارطة السلام موجودة وتم الاتفاق على المقترحات العملية للبدء بتنفيذها وبناء الثقة بين الأطراف، شرط التزام الأطراف بتقديم التنازلات وتغليب المصلحة الوطنية[٣] .

وفي آخر احاطة قدمها لمجلس الأمن قبل انتهاء ولايته أكد بالقول "نرى يوميا تقارير عن مدنيين يموتون من الفقر والجوع والأمراض، ولكن يجب ألا ننسى أن هناك سياسيين من كافة الأطراف يعتاشون من الحروب وتجارة السلاح واستغلال الأملاك العامة

---

(١) جمال بن عمر/مغرب/ الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/encyclopedia تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

(٢) فارع المسلمي, وليد الحريري, اليمن المنسية الملف اليمني في الاورقة الدولية, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ,٢٠١٦/٢/١٥, متاح على الرابط التالي: http://sanaacenter.or تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

(٣) المبعوث الدولي لليمن :خارطة السلام موجودة ولكن ما ينقص هو التزام الاطراف, اخبار الأمم المتحدة , ٢٠١٨/٢/٢٧, متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2018 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

لأغراض شخصية. نراهم في خطاباتهم تارة يحركون النعرات لتعميق الشرخ في المجتمع اليمني، وتارة يعلنون عن مواقف مؤيدة للسلام بينما نسمعهم في المجالس الخاصة غير آبهين بمعاناة شعبهم. إن من يريد السلام، يخلق الحلول وليس الأعذار. وأكرر إن من يريد السلام يخلق الحلول وليس الأعذار" كما قال "خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تم وضع أسس متينة لاتفاق سلام من خلال تصديق الإطار العام في بيال عام ٢٠١٥ ومناقشة الحيثيات والتفاصيل في الكويت في عام ٢٠١٦ ." ، وأضاف بأن الامم المتحدة لم تدخر جهوداً لإيجاد الحل السلمي ومساعدة الشعب اليمني، وأعلن أنه تم وضع مقترح كامل وشامل بالتشاور مع كافة الاطراف الا أنهم رفضوا التوقيع عليه، وقد تبين في نهاية المشاورات أن "انصار الله" ليسوا مستعدين لتقديم التنازلات في الشق الأمني أو حتى الدخول في تفاصيل خطة أمنية جامعة، ما شكل معضلة أساسية للتوصل الى حل سلمي(١).

قدم "اسماعيل ولد الشيخ احمد" استقالته من توليه منصبه في "الأمم المتحدة" مبعوثاً امنياً في اليمن، بعد فشله في ايجاد تسوية سياسية يرضى بها جميع الاطراف اليمنية، تم تعين مبعوثاً امنياً ثالثاً في اليمن، وصل المبعوث الأممي الخاص للأمين العام "للأمم المتحدة" إلى اليمن، "مارتن غريفيث" إلى العاصمة اليمنية صنعاء، من اجل متابعة ما خلفه سابقيه واستكمال مساعي لعقد محادثات سلام برعاية أممية في السويد، وجاء ذلك بعد اعلان جماعة "انصار الله" أنها سوف تكون طرفاً في المفاوضات(٢) .

وفي تقرير عنه أشارت قناة «BBC» الى أن توصيف المبعوث الأممي للحالة اليمنية وإظهاره لصعوبتها، يعني أنه يمهد في حالة نجاحه في مهامه، بأنه استطاع تحقيق السلم بين الأطراف المتنازعة، وحل الأزمة الإنسانية، وفي حالة إخفاقه وعدم نجاحه، فأن هذا يمكنه القول إنني نبهت مسبقاً لصعوبة المهمة في اليمن، مقارنة بالأزمات العربية

(١) المصدر نفسه.

(٢) غريفيث يصل الى صنعاء لاستكمال مساعي عقد مباحثات السلام ,٢٠١٨/١٢/٣, متاح على الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/arab_world تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

الأخرى، في (سوريا والعراق وجنوب السودان)، وانه يؤكد أن معطيات أطراف الأزمة في اليمن، وتطوراتها الأخيرة قد تساعده في تفكيكها وحلها[١] .

هنالك من يرى ان "الأمم المتحدة" ومجلس الأمن قد تجاهلت جرائم الحرب ضد الانسانية والانتهاكات التي تعرض اليها الشعب اليمني، من قبل قوات "التحالف العربي" بقيادة "المملكة العربية السعودية"، وان منظمة "الأمم المتحدة" قد تغير دورها وموقفها، فعندما اعتبرت "المملكة العربية السعودية" قد انتهكت حقوق الطفل، واعتبرتها المسؤولة عن الضحايا المدنيين والاطفال، وضعتها في القائمة السوداء، ولكن سرعان ما تم حذف اسم "المملكة العربية السعودية" من تلك القائمة السوداء، بقرار من "الأمم المتحدة" ذاتها[٢] .

بعد فشل معركة الساحل الغربي بين جماعة "انصار الله" وقوات التحالف العربي، التي القى فيها ثقله في هذه المعركة من اجل تضييق الخناق على جماعة "انصار الله"، وسيطرتهم على ميناء (الحديدة)، الذي يتحكم بكامل حركة الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر، لكن مخرجات هذه الاحداث لم تكن موفقة، بل ولدت قناعة لدى المجتمع الدولي، بأنه لا بد من التدخل في الشأن اليمني، اذ المجتمع الدولي محرجٌ امام تفاقم الوضع الانساني في اليمن، اذ لا سبيل الى الخروج من المأزق اليمني، الا عن طريق الحل السياسي القائم على التفاوض، ولا يمكن حصوله دونما اشراك جماعة "انصار الله"، بوصفها جزءاً من الشعب اليمني وان لها دوراً محورياً واشراكها في العملية السياسية، لذلك تحركت المبادرات الدولية مجدداً التي يقودها المبعوث الأممي "مارتن غريفيث"، في سبيل احياء المفاوضات، كما قام البرلمان الاوروبي بطرح مبادرة موازية ومكملة لمساعي "مارتن غريفيث"، وقد اتسمت هذه المبادرات بقدر من (الموضوعية والعقلانية)، ما يقودها للولوج في

---

(١) محمد السقاف, مهمة المبعوث الاممي الجديد الى اليمن وتجارب الماضي, جريدة العرب الدولية, الشرق الأوسط,العدد١٤٣٢٩, ٢٠/شباط/٢٠١٨, https://aawsat.com/home/article/1180726 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/٩.

(٢) اسماعيل المحاقري, الثورة والعدوان وتناقضات العدالة الدولية, مجلة مقاربات سياسية, مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني, العدد١ ,٢٤ /١٢/ ٢٠١٧, ص١٦٢.

ايجاد الحل، علماً ان التجارب السابقة لم تكن مشجعة، بما يحول توافر امكانية ان تعلق عليها آمال كبيرة[١] .

دعا أمين عام "الأمم المتحدة" "أنطونيو غوتيريش" جميع الأطراف السياسية في اليمن، لضرورة اللجوء الى مبدأ التعاون، تحت مظلة المساعي المبذولة من قبل مبعوثه الخاص "مارتن غريفيث"، والانخراط بحسن نية، مع عدم وضع شروط مسبقة في جهود التوصل إلى اتفاق، بأنه يجب على جميع الاطراف وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، مع وضع تدابير (اقتصادية وإنسانية) من اجل بناء الثقة، واستئناف العملية السياسية، وانه قد تم عقد اجتماع لمناقشة الاوضاع اليمن، اذ شارك في تنظيمه كل من (الكويت، المانيا، السويد، المملكة المتحدة)، وفيه اعرب أمين عام الأمم المتحدة "انطونيو غوتيريش"، عن أسفه حول تصاعد الصراع في اليمن، وان استمرار الحرب وما خلفته خلال خمس سنوات اضرت بحياة عشرات ملايين اليمنيين، وتسببت في وصول مؤسسات الدولة الى حافة الانهيار، ودفعت في تراجع التنمية الى الوراء[٢] .

يقود المبعوث الأممي الخاص لليمن "مارتن غريفيث" المفاوضات بين جماعة "انصار الله" والحكومة اليمنية دون إحراز تقدم يُذكر، اذ واصل مجلس الأمن فرض نظام عقوبات ضد طرف واحد فقط هم جماعة "انصار الله"، علماً ان التحالف العربي بقيادة "المملكة العربية السعودية" قد سجلت عليه انتهاكات عديدة لقوانين الحرب[٣].

ثانياً: دور الاتحاد الأوروبي في الأزمة اليمنية.

شكل هاجس حماية المصالح الاوروبية سواء (الأمنية او الاقتصادية)، محددا بارزا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، فالمسافة ما بين الخطاب

---

(١) يوسف نصر الله, مصدر سبق ذكره, ص٢٣٧-٢٣٨

(٢) الامم المتحدة تدعو الى انهاء الصراع ودعم اليمن لمنع حدوث مجاعة كارثية, اخبار الأمم المتحدة, ٢٠٢٠/٩/١٧, متاح على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061622 تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٦/١٠.

(٣) اليمن احداث عام ٢٠٢٠, التقرير العالمي ٢٠٢١, متاح على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377370 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/١٠.

المعياري والممارسة الواقعية (البراغماتية)، ظلت بعيدة في التعاطي الأوروبي مع دول المنطقة العربية، حيث سمة الاستبداد والتسلط هي الغالبة في إطار فرضية (الاستعصاء الديمقراطي)، التي كادت تتحول الى مسلمة وقدرٌ لا محيد عنه، لولا قدوم رياح التغيير مع ما سمي " بالربيع العربي"[١] .

برز دور الاتحاد الأوروبي بعد الاحتجاجات اليمنية ٢٠١١ بشكل فاعل للتوصل الى تسوية سياسية، بالتنسيق مع جميع الاطراف عن طريق "المبادرة الخليجية"، والمساهمة في تنفيذ بنودها من خلال "مجموعة الدول العشر"* الراعية لعملية التسوية السياسية، حيث قاد الى جانب "روسيا الاتحادية" عملية التواصل والحوار الوطني، وأشرفت كل من (فرنسا والمانيا) بعملية الإصلاح الدستوري، وعملت "المملكة المتحدة" على ايصال تنسيق المساعدات عن طريق مجموعة اصدقاء اليمن، وقد اتخذ "الاتحاد الأوروبي" تجاه "الأزمة اليمنية" منذ بدء العملية السياسية مساراً واضحاً، ينطلق من فكرة التسوية السياسية للصراع، على وفق ما تم عليه من توافق بين الاطراف السياسية، وتأكيده على تنفيذ: بنود المبادرة الخليجية، ووثيقة الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن التي تتعلق بالأمر، مع رفضه وادانته لكل اعمال العنف، التي مورست من قبل بعض الفواعل، لتقويض العملية السياسية، وانه يعارض وبشدة اي تدخل إقليمي من شأنه اعاقة التسوية السياسية وتغذية الصراع في اليمن[٢] .

إن تدخل دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية خاصة الخليج العربي، هو لحماية مصالحها وأمنها، المرتبطة بالأمن في الخليج العربي، لذلك فأن سياستها التي

---

(١) محمد المصطفى بن الحاج, الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجاً, مجلة اتجاهات سياسية, المركز الديمقراطي العربي, العدد ٨, ٢٣/اب, ٢٠١٩, ص٢٩.

* مجموعة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وهم (الولايات المتحدة الامريكية, روسيا الاتحادية, الصين, المملكة المتحدة, فرنسا, المملكة العربية السعودية, الامارات المتحدة, مملكة البحرين, سلطنة عمان, الكويت).

(٢)عادل عبد القوي حاتم الشرعبي, الدور الدولي تجاه اليمن, مصدر سبق ذكره, ص٨٦.

تنتهجها سياسة (الدفاع المشترك)* التي هدفها الاساسي حماية المناطق الاقتصادية في الخليج العربي، فعليه تبنى الاتحاد الأوروبي مشروعين سياسيين، لمساعدة دول المنطقة، والهدف منه هو حماية مصالح الأمن الأوروبي، وقد قام المشروع على نمطين[١] :

١- سياسياً: يتم من خلاله تنظيم معاهدة دولية خاصة "بمضيق هرمز"، اهميته لمرور (٦٦٥) ناقلة نفط تتجه سنوياً من الخليج العربي إلى أوروبا، يتم الاعتراف بها من قبل "الأمم المتحدة".

٢- عسكرياً: تضمن إنشاء قوة بحرية عربية خاصة، لإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الملاحة البحرية.

من خلال هذين المشروعين فإن الدول الأوروبية تحاول الوصول إلى تنظيم منطقة إقليمية محايدة، أي منطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن في المنطقة، فدول الاتحاد الأوروبي تسعى وبشكل حثيث في بناء دور مميز تضطلع فيه، في الترتيبات الأمنية والعسكرية في الخليج العربي، ما يضمن لها التواجد في دول الخليج العربي وتحقيق مصالحها، وضمان علاقاتها الجيدة معها وظهورها ككتلة دولية مميزة[٢] .

عقد اجتماع مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الاوربي بشأن الوضع في اليمن بتاريخ ٩/تشرين الثاني/٢٠١٥ اصدر العديد من القرارات يمكن بيان ابرزها بالنقاط الاتية[٣]:

---

* لن تصبح أوروبا دولة موحدة، لكنها ستكون منظمة ذات أجهزة تشريعية متكاملة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء اعتماد سياسة دفاعية وخارجية مشتركة بحسب تأكيد "خافيير سولانا" منسق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. انور محمد فرج, السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا, مجلة دراسات دولية, العدد ٣٩, ٣١/كانون الثاني, بغداد, ٢٠٠٩, ص٧٩.

(١) نوار محمد ربيع الخيري, مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون, دراسات دولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد ٤٠, ٢٠٠٩/٤/١, بغداد, ص٤٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نص قرارات مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بشأن اليمن , موقع نيوز يمن , ٢٠١٥/١١/٩ , متاح على الموقع التالي http://newsyemen.net/news12194.html تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/١٢.

أ- دعى الاتحاد الأوروبي جميع القوى السياسية لاسيما جماعة "انصار الله"، لتولي المسؤولية بوضوح عن أفعالها، بدءا بالنبذ الصريح للعنف والإكراه بوصفها أدوات سياسية، كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى رفع الإقامة الجبرية عن الرئيس "عبد ربه منصور هادي" ورئيس الوزراء "خالد بحاح" وأعضاء مجلس الوزراء في حينها.

ب- يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على العمل البنَّاء، للاستكمال السريع لدستور جديد يلبي التطلعات المشروعة للشعب اليمني، ويعكس مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويحفظ وحدة وسلامة أراضي اليمن، وهما أمران يشدد عليهما الاتحاد الأوروبي.

ت-يشير الاتحاد الأوربي إلى ضرورة وجود إطار عمل مستقر ومشروع وسياسي لسِنِّ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، وأن الأزمة الإنسانية الحادة قد تتعمق أكثر إن لم يتم استعادة الاستقرار السياسي.

ث-يعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق جراء الهجمات الإرهابية المكثفة، بما فيها هجمات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية داخل اليمن.

ج- يواصل الاتحاد الأوروبي متابعة الوضع في اليمن، ويقف إلى جانب الشعب اليمني في هذا المفترق الحرج، ويؤكد التزامه بمواصلة دعم اليمن في عملية الانتقال السلمي.

ادى الاتحاد الاوروبي دوراً مهماً في اليمن، اذ بذل مساعيه لإصلاح واقع الامن المتردي فيه وقد اسهم بدعم التحضيرات، التي اقيمت من اجل تنظيم المعارضة، اذ ركز في مساعيه وبذله جهوداً من اجل بناء قدرات الشباب والنساء وغيرهم من فئات المجتمع اليمني، كما عمل على توفير الموارد المالية، لدعم العملية الانتقالية التي تضمنتها "المبادرة الخليجية" من اجل الوصول الى افضل الحلول المرجوة وضمان استمرارية عمل الحكومة وازاحة الصعوبات، التي من الممكن ان تواجهها في اثناء عقد "المؤتمر الوطني"، الا ان كل المساعي التي بذلت لم تخرج بنتائج سلمية، بل تأزم الوضع بعد سيطرة جماعة "انصار الله"، لذا قام التحالف بعملية عسكرية في اليمن ضدهم، وتزامناً مع ذلك اعلنت الممثلة العليا للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية "فيدريكا موغيريني"، في نفس اليوم رفضها للعمليات

العسكرية ضد اليمن، مؤكدةً" ان العمل العسكري ليس حلاً وان الاجماع السياسي الواسع عبر المفاوضات يمكن ان يوفر حلاً دائماً"(١).

لكن ما جاء من قبل عدد من دول الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وفرنسا) دعمها لعملية التحالف العسكرية اضعف موقف الاتحاد الاوروبي كثيراً، الذي نظر اليه الكثير من الاطراف موقف المحايد، وقد اشاد البرلمان الاوروبي على ان استمرار الصراع والعنف في اليمن، يعود الى فشل الحكومات المتعاقبة في تلبية المتطلبات المشروعة للشعب اليمني، وان تأزم الاوضاع وتدهورها يزيد من قلق الاتحاد الاوروبي حول الصراع، الذي تحول من داخلي الى خارجي بفعل التدخلات الخارجية، وقد حث الاتحاد الاوروبي جميع الاطراف على وقف النار، وتأكيده على وحدة اليمن، وقد ادان اعمال عدم الاستقرار والفوضى، التي تقوم بها جماعة "انصار الله"، وادان ايضاً اعمال التحالف العربي حول استمرارها بالغارات العسكرية واستخدامها للأسلحة المحظورة دولياً، لكن لا بد من الاشارة، بأن الأسلحة التي كانت تستخدمها قوات التحالف العربي، كان مصدرها من عدد من الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي مع وجود مواقف متضاربة داخل الاتحاد الاوروبي، فهنالك من يعقد صفقات الأسلحة مع كل من "المملكة العربية السعودية" و"الامارات العربية المتحدة"، وفي الجانب الاخر تقدم المساعدات من اجل تخفيف الأزمة الانسانية في اليمن، وهذا ما تعامل به الاتحاد الاوروبي اتسم بالازدواجية والتعامل بمكيالين، مع ذلك استمر الاتحاد الاوروبي للقرارات والبيانات، التي ترفض وتدين الحملات العسكرية وشن الهجمات على اليمن، وقد اصدر قرار ٢٥٩٨ في ١٦/اذار/٢٠١٦ جاء فيه انه يشعر بقلق بالغ ازاء الوضع الانساني الكارثي في اليمن مع تأكيده في دعم الشعب اليمني، لم يقف الاتحاد الاوروبي عند هذا الحد، بل استمر في قراراته المنتقدة، لتصدير بعض اعضائه الاسلحة الى "المملكة العربية السعودية"، التي تستخدمها في حربها ضد اليمن، ودعا الى ايقاف تلك الصادرات ففي ١٣/أيلول/٢٠١٧ اصدر الاتحاد قراره المرقم ٢٠٢٩ اشار فيه" الى ان صادرات الأسلحة تؤثر على الأمن البشري وتهدد حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية

(١) علاء رزاك فاضل النجار, موقف الاتحاد الاوروبي من احداث اليمن ٢٠١٥-٢٠١٨, مجلة اتجاهات سياسية, المركز الديمقراطي العربي, المجلد ٤, العدد ١٣, برلين, ٢٠٢٠, ص ص٢٤-٢٥.

الاجتماعية والاقتصادية وتساهم أيضا في الظروف، التي تجبر الناس على الهجرة من بلدانهم، وهذا يستدعي وجود نظام صارم وشفاف وفعال ومقبول ومحدَّد لتحديد الأسلحة[١] .

بحث رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ "سلطان البركاني" مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن "هانس جروندبرج"، بحضور نائب رئيس المجلس، اهم القضايا المتصلة بتطورات الأوضاع في اليمن والترتيبات الخاصة، من اجل تنفيذ اتفاق الرياض وخروقات جماعة "انصار الله" لاتفاق ستوكهولم، الذي تمارسها هذه الجماعة، وأكد رئيس مجلس النواب اليمني خلال اللقاء حسبما أفادت وكالة الأنباء اليمنية، أن جماعة "نصار الله" يعملون بكافة الوسائل لتدمير وسائل السلام والمبادرات، التي يقوم بها مبعوث الأمم المتحدة "مارتن غريفيت"، داعيا دول الاتحاد الأوروبي تبني مواقف واضحة وصارمة من الاعمال التي تقوم بها جماعة "انصار الله"، وعدم السماح لتلك الجماعة، القضاء على أحلام اليمنيين والإضرار بهم ومضاعفة معاناتهم، مع الضغط لإنهاء أزمة "خزان صافر"* وتفادي وقوع كارثة تكون عواقبها وخيمة وأضرارها جسيمة، كما أعرب سفير الاتحاد الأوروبي من جانبه رفضه لإراقة الدماء التي تتم في اليمن، والتجاوزات التي تحدث للاتفاقيات باعتبارها تصعيدا يدمر فرص السلام، مؤكدا أن دول الاتحاد الأوروبي، تعمل في إطار المجتمع الدولي، لدعم جهود المبعوث الأممي وخيارات السلام المطروحة، لإنهاء معاناة اليمنيين والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره[٢] .

---

(١) المصدر السابق, ص ص٢٦-٢٧.

* إنّ أزمة خزان النفط العائم في البحر الأحمر الموسوم ب"صافر" هو موضوع الساعة الذي نال اهتمام المجتمع المحلي والإقليمي والدولي؛ وقد نال اهتمام الأمم المتحدة متمثلة بأمينها العام (أنطونيو غوتيريش) الذي أعلن عن قلقه البالغ إزاء حالة ناقلة النفط صافر, غدت الناقلة خارج الخدمة بفعل الحرب في اليمن، إذ توقف العمل فيها بعد سيطرة الحوثيين على الحديدة وبدء العمليات العسكرية للتحالف في مارس/ آذار ٢٠١٥ م، فتوقفت جميع النشاطات فيها. المصدر, خالد عبدالله طوحل, هند فخري سعيد, صافر خزان النفط العائم في البحر الأحمر ما بين خطر الكارثة وأمل الصيانة, مركز دراسات وعلوم البيئة, جامعة عدن, صنعاء, ص ص٣-١٠.

(٢) الاتحاد الأوروبي يبحث تطورات الاوضاع في اليمن, اليوم السابع, ١٢/حزيران/٢٠٢١, متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story تاريخ الدخول ١٢/٦/٢٠٢١.

ساهم الاتحاد الأوروبي في اليمن بالدعم المالي في المجالات الثلاثة (السياسية، الاقتصادية، والانسانية) بلغت أكثر من مليار يورو ٢٠١٥ وتم استجابة الاتحاد الأوروبي في اليمن، وجهتها قرارات مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، والقرارات الصادرة باتفاق ستوكهولم، الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/٢٠١٨ لكن نتائج الاتفاق أخفقت في تحقيق اهدافه، التي تتعلق بالجانب السياسي، لكن مع ذلك أكد الاتحاد الأوروبي على دعم تلك القرارات بقوة، ودعم العملية التي تقودها "الأمم المتحدة" تهدف تدخلات الاتحاد الأوروبي في اليمن، في ضوء معالجة الاحتياجات التي يعاني منها اليمنيون، بسبب تدهور البنية التحتية وتعرضها للدمار، نتيجة سنوات الحرب الطويلة، ومن ثم استهدف الاتحاد الأوروبي ثلاثة مجالات رئيسة[١] :

- الدعم السياسي والأمن وحقوق الإنسان.
- المساعدات الإنسانية.
- المساعدات التنموية.

صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية اعضائه على مشروع قرار، حيث جاء فيه ان يتم انسحاب جميع القوات الأجنبية من اليمن، الغاية من ذلك لتسهيل الحوار السياسي بين أطراف الصراع، في الوقت ذاته بحث فيه المبعوث الأميركي "تيموثي ليندركينغ" مع الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" الوصول لتسوية سياسية، وذلك في اطار زخم دولي داعم لإنهاء الحرب[٢].

أكد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، عن موقف الاتحاد الأوروبي ودعمه للحكومة اليمنية الشرعية، اذ جاء ذلك من خلال لقائه

---

(١) شيماء فاروق سلامة عبدالله, دور الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط "دراسة حالة الأزمة اليمنية عقب ٢٠١١, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية, ٢٠٢١, الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=73017 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/١٢, الساعة.

(٢) البرلمان الأوروبي يقرّ سحب القوات الأجنبية من اليمن والمبعوث الأميركي يسعى لتسوية سياسية, ٢٠٢١/٢/١١, الجزيرة نت, متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/١٣, الساعة.

مع وزير الخارجية اليمني "أحمد عوض بن مبارك" في العاصمة البلجيكية (بروكسل) على وفق بيان صادر عن مكتب العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، جاء في البيان: " أكد الممثل الأعلى بوريل أهمية العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وجدد دعمه القوي لحكومة وشعب اليمن"، وأكد البيان إلى أن الطرفين، بحثا جهوداً وقف، من اجل ايقاف إطلاق النار في اليمن، وعبر "جوزيب بوريل" عن قلقه العميق، بشأن الملف اليمني، والوضع (الاقتصادي والإنساني) في اليمن على وفق ما جاء في البيان، فإنه دعا الأطراف اليمنية، إلى وقف النزاعات والبدء بمحادثات سياسية(١).

من خلال ما تقدم ترى الدراسة أنه قد تم دعم شرعية التدخل لدول التحالف العربي بقيادة "المملكة العربية السعودية" في اليمن أكثر من منظمة دولية وعدد من دول العالم، حيث رحبت المنظمات الإقليمية والدولية بالتدخل العسكري وأقرت بشرعيته في ذات اليوم الذي انطلقت فيه العمليات العسكرية تحت مسمى "عاصفة الحزم"، وأن أظهرت خلاف ذلك، ومثال ذلك: أن موقف "الأمم المتحدة" كان مؤيدا بصورة غير مباشرة للتدخل العسكري في اليمن.

(١) بوريل يؤكد دعم الاتحاد الأوروبي للحكومة اليمنية خلال لقائه وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك, الصفحة الرسمية لوكالة الاناضول, ٢٠٢١/١٠/٦, متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar تاريخ الدخول ٢٠٢١/٦/١٣,الساعة.

الفصل الثالث

تداعيات الازمة اليمنية وآفاقها المستقبلية

الفصل الثالث: تداعيات الازمة اليمنية وآفاقها المستقبلية

من خلال ما تقدم يتبين لنا حجم الصراع في اليمن ومدى تعقده وتشابكه، الذي يشكله اليمن لدول المنطقة ما يمنحه أهمية استراتيجية مهمة للأمن القومي لدول الخليج عامة "والمملكة العربية السعودية" خاصة، اذ بدورها تسعى "المملكة العربية السعودية" في الحفاظ على المصالح الجيوبولتيكية لها، وذلك بسبب التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية والتي بمجملها تعمل على رسم الخارطة السياسية في اليمن، والواقع السياسي في اليمن يسير وفق إطار محدد، فالتحالفات تتغير، والحوارات تنتهي بحروب وصراعات، لذا لا يمكن على الإطلاق أن نطلق الأحكام ونصف الصراع في اليمن بأنه طائفي على العكس، هو ليس طائفيا بل هو صراع مصالح، وللأسف هذه المصالح لا تستقر بل تتغير بحكم المعطيات على أرض الواقع، وهذا التعقيد الذي تتميز به الأزمة اليمنية يجعل إمكانية حصر مالاتها أمرا صعبا جدا، لذلك مثل الاهتمام الدولي من "الولايات المتحدة الأمريكية" والدول الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية في اليمن تهديداً لدول الخليج العربي، لذلك بادرت دول الخليج العربي ومنظمة الأمم المتحدة في أيجاد حلٍ لأنهاء الأزمة وادراكها لأثارها السلبية وما يرافقها؛ الا ان كل مساعيها السلمية والعسكرية جوبهت بتحديات من قبل الاطراف اليمنية الداخلية والاطراف الخارجية. مما تقدم سوف يقسم الفصل الى مبحثين:

الأول: انعكاسات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي.

الثاني: المشاهد المستقبلية للأزمة اليمنية.

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي

يشتمل هذا المبحث على بيان أثر تداعيات الأزمة اليمنية (السياسية والأمنية والاقتصادية) على دول الخليج العربي؛ والتي تستدعي منها أفعالاً ازاءها.

شكلت الأزمة اليمنية وعدم استقرار اليمن الى وقوعه تحت تأثير القوى الخارجية، ما جعل دول الخليج العربي تستشعر تهديداً قوياً على أمنها القومي، حيث شكل عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في اليمن عاملاً من عوامل عدم الاستقرار داخل دول الخليج العربي، حيث يعد التدخل الإيراني في اليمن والدول الخليجية، عاملاً رئيساً في تهديد اقتصاد دول الخليج العربي اذا تم وصول جماعة "انصار الله" الموالية "لجمهورية إيران الاسلامية"، على اعتبار أن المورد الأساسي لاقتصاديات منطقة الخليج العربي يقوم على تصدير النفط، سوف يؤدي بالضرورة تهديداً خطيراً على اقتصاديات دول الخليج العربي. كما قد تم تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب:

الأول: التداعيات السياسية على دول الخليج العربي.
الثاني: التداعيات الأمنية على دول الخليج العربي.
الثالث: التداعيات الاقتصادية على دول الخليج العربي.

المطلب الأول: التداعيات السياسية على دول الخليج العربي

حظيت اليمن بأهمية ومكانة ثابتة ومحورية في استراتيجيات دول الخليج العربي خاصة مع "المملكة العربية السعودية"، ويعود ذلك إلى موقع اليمن الجغرافي الاستراتيجي، ، لذلك فهي تدرك مدى أهمية اليمن ومكانته ومنحته أهمية في حساباتها الاستراتيجية، ليصبح جزءا من أمنها القومي، فضلا عن الحفاظ على النفوذ والمصالح الإقليمية، كل ذلك جعل لليمن بموقعه الاستراتيجي، أهمية كبرى واستثنائية بالنسبة لدول الخليج العربي، فضلا عن موقعه، فهو دولة ذات تركيبة سكانية وقبلية بالغة التعقيد، إذ إنه يعاني من أزمات اقتصادية

متجذرة، ويتصف اليمن بأنه دولة محدودة الموارد ومتلقيه للمعونات الخارجية، ولاسيما بعد خمسينات القرن العشرين ومن ثم فالتعامل مع الأوضاع الداخلية فيها مسألة بالغة التعقيد.

أولاً: البعد السياسي وتأثيره على تحقيق وحدة دول الخليج العربي.

تعد المصلحة المشتركة هي الأهم، المتمثلة في الحفاظ وابقاء الانظمة السياسية التقليدية، النقطة الأبرز للدوافع السياسية في طريق تماسك وتوحد دول الخليج العربي؛ لأن ما يميز الانظمة الخليجية انظمة سياسية تنتقل بالوراثة، وتكون الأسرة الحاكمة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات النهائية والبت بها في القضايا والمسائل القومية، وانها الوحيدة التي يحق لها التصرف بثروات المجتمع، والتحكم بها، من خلال شرعيتها التي تستند اليها الموجودة في الدستور وفي أعرافها(١).

إذ أن تزايد المخاطر تقود الى المزيد من عدم الاستقرار وانتشار الفوضى والعنف في البلاد، وبما ان اليمن يتمتع بموقع استراتيجي، اذ يطل على خطوط ملاحية مهمة للتجارة الدولية وتجاوره دول الخليج العربي، التي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات العالم من النفط، اذ تبلغ صادراتها النفطية أكثر من ١٢ مليون برميل من النفط في اليوم، ومن هذا المنطلق فإن انتشار الفوضى والعنف وخلق حالة من عدم الأمن والاستقرار في اليمن، يؤدي الى حدوث اختراقات أمنية محدودة او واسعة في دول الخليج العربي، خاصةً "المملكة العربية السعودية"، هذا الأمر بدوره سوف يؤثر على انتاج النفط واسعاره، ما ينعكس اثاره بذلك على التجارة العالمية(٢).

يعد اليمن الحلقة الأضعف في الدول التي نشأت فيها ثورات (الربيع العربي)، فيما يخص تعرضه للتدخلات الخارجية وضعف قدرته على المقاومة من الداخل، إذ إن اليمن لا زال يعاني من هذه التدخلات، بهدف إضعافه ومن ثم السيطرة على موارده المادية والبشرية، واستغلال في موقعه الجغرافي الاستراتيجي، الذي يطل على أحد أهم طرق التجارة الدولية،

---

(١) يوسف خليفة اليوسف, مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١١, ص٢٩.

(٢) فريق الأزمات العربي, الأزمة اليمنية الى أين, مجلة دراسات الشرق الاوسط, المجلد ١٨, العدد ٧٠, الاردن, ٢٠١٥,ص١٨.

لذلك يعتبر تواجد (تنظيم القاعدة) في اليمن وازدياد أعمال القرصنة البحرية في مياهه الإقليمية المعنية، تعد سبباً رئيسياً للتدخل السياسي في الشأن اليمني بعد نشوء الأزمة من قبل دول الخليج العربي والقوى الاقليمية، وقد أسهم هذا التدخل في تعميق حالة الانقسام السياسي اليمني وتسبب بحروب أهلية، وتسعى بعض القوى الدولية بأن يبقى اليمن منطقة نفوذ خاصة به، ولن تسمح بأن ينعم اليمن ومن حوله من دول الخليج العربي بالاستقرار السياسي(١).

اي ان طبيعة الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي لم تصل إلى الآن إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها بأنها أنظمة (حديثة او ديمقراطية)، وهذا بدوره يفسر غياب المواطن عن صناعة القرار، بسبب غياب الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية وجماعات الضغط السياسية، التي يمكن أن يلعب المواطن فيها دوراً مؤثراً في السياسات الخارجية للدول الخليجية(٢).

اسفرت التحولات التي جرت في اليمن بعد عام ٢٠١١ والانتقال الى تبني النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وعدم احتكارها، الى ان اليمن يواجه وجود تحدٍ يكمن في كونها محدودة للموارد، خلافاً للدول الخليجية مع أن الدول المجاورة لليمن لديها وسائل للاستحواذ على القبول الشعبي من خلال توزيع الريع النفطي، لذلك ستكون الديناميكيات السائدة للمحيط المركزي المتمثل بدول الخليج العربي، يقف عقبة رئيسية أمام تعزيز الديمقراطية في اليمن، قلقها من نجاح هذه التجربة وانتقالها وتأثر المواطنين ومعارضة النظام القائم فيها(٣).

حاولت دول الخليج العربي تبني موقف الحياد وعدم تدخلها في الصراعات الدولية بأكبر قدر ممكن، الا انها لم تستطع في اتخاذ موقف محايد، بسبب التهديدات التي تعرضت لها المنطقة قادها الى بناء مصالح وتحالفات مشتركة مع "الولايات المتحدة الامريكية"، وقد

(١) عبد السلام يحيى المحطوري, المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن, المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات, بيروت, ٢٠١٢, ص ص١٢١-١٢٢.

(٢) المصدر نفسه, ص٩٦.

(٣) لوريل أي ميلر, جيفري مارتيني, التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم, مؤسسة Rand معهد ابحاث الدفاع الوطني, تونس, ٢٠١٣, ص٣٤.

استطاعت الاخيرة في بناء قواعد عسكرية لها في المنطقة، وان التمهيد لتوسع النفوذ الامريكي من قبل دول الخليج العربي، جعل القرار الوطني لدول الخليج العربي مرتبطاً بالسياسة الخارجية "للولايات المتحدة الامريكية" وسياستها في المنطقة[١].

ان ما حدث من تطورات تكنولوجية في القرن الحالي بتحول العالم رقمياً، اذ اثرت ادوات العولمة في عملية المشاركة السياسية وفي مقدمتها البث الفضائي، الذي يواكب الاحداث لحظة بلحظة، اثر ذلك على مواطني دول الخليج العربي حيث اصبح عليها ان تتبنى اموراً منها[٢]:

١- مواكبة المسار والاتجاهات الديمقراطية الخارجية، ما دفع المواطنين المطالبة بالمشاركة السياسية.

٢- تقويم الثقافة السياسية، لتهدف إصلاح الانظمة السياسية الخليجية الحاكمة، والدعوة الى الانتخابات البرلمانية تحديداً واقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.

ثانياً: القضايا السياسية التي تواجه دول الخليج العربي.

تعد مشكلة حقوق الانسان والديمقراطية، من اهم التحديات السياسية التي تواجهها وتعاني منها بدايةً خاصةً (البحرين والمملكة العربية السعودية)، ومن هذا المنطلق يعد الاصلاح السياسي ضرورة وقضية رئيسة ومتطلباً مهماً، يجب ان تأخذ الدول الخليجية العمل به، من اجل مواكبة التغييرات الاقليمية والدولية[٣].

وتعد معالجة قضية الاسلام السياسي في المنطقة والموقف من التدخل الايراني، اهم القضايا السياسية الحساسة، بوصفهما تحديان يواجهان امام تماسك وتناسق ووحدة دول

---

(١) عبد الرضا علي اسيري, مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ٣٣عاما" الانجازات والاخفاقات", سلسلة محاضرات الامارات, العدد ١٩١, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, ٢٠١٥, ص٢٣.

(١) عبدالعزيز عبد العزيز المهري, التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثره على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠), رسالة ماجستير, كلية الآداب قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, ٢٠٠٩-٢٠١٠, ص١٢٤.

(٣) خالد سلمان خالد، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي: دراسة في أثر التحديات والآفاق المستقبلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٧، ص ٣٥٣.

الخليج العربي زيادة على بروز خلافات بينها، فعلى سبيل المثال بعد احداث ٢٠١١ في المنطقة العربية، كانت قطر في فترة حكم (الشيخ حمد بن خليفة) ذات توجه داعم لجماعة (الاخوان المسلمين) اقليمياً، وتصاعد ودورهم في العملية السياسية، قد ادى الى حدوث حالة من التوتر والخلاف مع كل من "المملكة العربية السعودية" و"الامارات العربية المتحدة" إذ اسفر موقفهما في تبني موقفٍ متمثلٍ بحظر(جماعة الاخوان المسلمين)، وفي الوقت ذاته دعمتها قطر واستضافت قادتها وفي مصر دعمت (المملكة العربية السعودية والامارات) انقلاباً عسكرياً من الناحية المالية والسياسية، كانت نتيجته اسقاط حكومة الرئيس المصري السابق(محمد مرسي) المدعوم قطرياً، اما في ليبيا فقد كان الموقف مختلفاً، حيث دعمت قطر من جهة والامارات من جهة اخرى، الجماعات والفصائل الحكومية المتنافسة فيما بينها، وقدمت قطر الدعم المالي والمعنوي لحركة (حماس) في الاراضي الفلسطينية، وهو الامر الذي وصل الى حالة من التوتر لدرجة قيام كل من (المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين)، بسحب سفيرائها من قطر في اذار/٢٠١٤ مع بذل محاولات لإذابة الخلافات وتحقيق التماسك والوحدة، بين الدول الاعضاء، الا ان حالة التوتر وصلت الى مرحلة قيام ازمة حادة بين قطر وبقية دول الخليج العربي عام ٢٠١٧[١].

اما في إطار الحصار الخليجي لدولة قطر في حزيران/٢٠١٧، فإن الحصار لم يساهم فقط في شق الصف الخليجي، وإنما انعكس ذلك أيضاً على دول القرن الأفريقي لا سيما بعدما سعت دول الحصار إلى استقطاب دول المنطقة بكافة الوسائل الترغيب منها والترهيب، فقد قامت "المملكة العربية السعودية" زيادة حصص تأشيرات الحج لمسلمي أثيوبيا من (٩)آلاف إلى (١٥) ألفاً، اما في ما يخص الصومال فقد تم تهديدها من قبل "المملكة العربية السعودية" ايضاً، وذلك بحرمانها من التأشيرات في حال عدم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وكان من نتيجة ذلك حدوث تباين في مواقف دول القرن الأفريقي[٢].

(١) جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة Rand, كاليفورنيا, ٢٠١٦, ص١٧.

(٢) اسراء احمد جياد, حسناء رياض عباس, التنافس الإقليمي على منطقة القرن الافريقي, دراسات دولية, العدد ٨٠, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠٢٠, ص٣١.

أيدت (أرتيريا وجيبوتي) دول الحصار، فضلت(الصومال والسودان وأثيوبيا) البقاء على الحياد، بل أن اثيوبيا بدأت تشعر بالقلق من توطيد العلاقات بين الرياض وأبو ظبي وأسمرة، والتي استغلته الأخيرة في التمدد على حساب جارتها جيبوتي، وأبدت قلقها من سعي الإمارات، إلى إقامة قاعدة عسكرية في ميناء (بربرة) في أرض الصومال، والتي تعدها أثيوبيا مجالاً حيوياً لها، ما جعلها تشعر بالخطر من هذه التحركات وإنها تستمر ولن تكون مؤقتة، لذلك رفضت الاستجابة لمطالب دول الحصار في انعقاد القمة الأفريقية التي استضافتها في شهر تموز/٢٠١٧، وفضلت عدم الانحياز إليها مع تقديم الاغراءات والعلاقات الجيدة معها، بل قام رئيس وزرائها (هايلي مريام ديسالين) في نوفمبر من العام نفسه بأول زيارة لقطر بعد الحصار[١].

كان مستوى التحدي في اليمن يطرح إشكالية مضاعفة لجميع دول الخليج العربي لاسيما "المملكة العربية السعودية"، اذ يمثل اليمن مصلحة جيوستراتيجية وسياسية خاصة، لذلك بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً واهتمامها الشديد بالشؤون الداخلية لليمن لأهداف منها[٢]:

١- الحيلولة دون بروز منافس قوي لها في شبه الجزيرة العربية.
٢- ضمان استعراض وإدامة النفوذ السعودي.
٣- الحفاظ على حدودها الجنوبية ومنع اختراقها.

إن التمدد الإيراني في دول الجوار "سوريا والعراق واليمن ولبنان" يعود سببه الى انحسار دور دول الخليج العربي، والتي وصفتها إيران بانها "مناطق رخوة" ما حتم على دول الخليج العربي التدخل عسكريا في اليمن، وأبدت هذه الدول الاستعداد للتدخل البري في سوريا، إلا أنه ما زالت هناك حاجة لصياغة استراتيجية خليجية، تهدف إعادة بناء دول الجوار خاصة اليمن والعراق، للحيلولة دون تحولهما إلى مرحلة "الدولة الفاشلة"، التي تعني تهديد شبه الإقليم الخليجي، فضلا عن تطور البحث البناء منظومة للأمن الإقليمي، تعزز

(١) المصدر السابق, ص٣٢.
(٢) مروان عوني كامل, احمد مشعان النجم, مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل احداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية: دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة, مجلة قضايا سياسية, العدد ٦٢, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, بغداد, ٢٠٢٠, ص٢١٨.

من دول الخليج العربي بوصفها منظومة إقليمية، مع أن هذه الدول نشأت جامعة مانعة، فإن هناك العديد من الصيغ، التي شهدتها بعض التنظيمات الإقليمية ومنها مجلس الناتو–روسيا الاتحادية بكونها آلية دائمة للحوار بين الناتو، لتكون منظمة تضم الدول الغربية وروسيا، ويمكن التفكير في توسيع مجلس التعاون بحيث يكون (١+١+٢+٦)، وهي دول الخليج العربي الست والعراق واليمن، دول من خارج الخليج، و(مصر والأردن) ليكونا مراقبين، حيث ان هذا الأمر سوف يعزز من دور دول الخليج العربي ككتلة في مواجهة السياسات الإيرانية وتمدد نفوذها(١).

لقد مارست "المملكة العربية السعودية" تأثيرات هدفها زعزعة الاستقرار في اليمن تحت هيمنة "انصار الله"، فالعملية العسكرية "عاصفة الحزم" التي قادتها "المملكة العربية السعودية" على اليمن، والتي جاءت إلى حد كبير بدافعٍ من المخاوف من قيام "جمهورية إيران الاسلامية" بتطويق "المملكة العربية السعودية" من مختلف الجهات، أدت من ورائها الى نشوء حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مع ما ترتب على ذلك من تداعيات إنسانية، وفي المقابل ازداد التأثير الإيراني في اليمن واستمرت الهجمات العسكرية، التي تقوم بها جماعة "انصار الله" ضد الأراضي السعودية(٢).

شهدت الحرب على اليمن تغيراً في التوازنات الإقليمية في المنطقة؛ بل وكشفت عن وجود تحالفات إقليمية جديدة، إذ إن "المملكة العربية السعودية" التي كانت تخشى من تزايد السلطة الإقليمية "لجمهورية إيران الاسلامية" واستعادتها للثقة الدولية، كانت قد أقحمت غالبية الدول الأعضاء بالجامعة العربية ومن بينها (مصر، وقطر، والإمارات، والأردن) في صراعها السياسي والعسكري، للتوصل لتكوين تحالف استراتيجي فوق إقليمي، هدفه مواجهة جماعة "انصار الله" في اليمن وايران، من جانب آخر لم تجنِ تركيا صاحبة القوة والنفوذ في منطقة "الشرق الأوسط"، نتيجة تطورات التي حدثت في "الشرق الأوسط" سوى التراجع الدبلوماسي والاستراتيجي في كل من (سوريا ومصر والعراق) الى وقت قريب، فالأحداث

(١) نجلاء مكاوي, واخرون, الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، ٢٠١٥, ص ٢٨٢.

(٢) مروان عوني كامل, احمد مشعان النجم, مصدر سبق ذكره, ص٢١٩.

الأخيرة في المنطقة وخاصة حرب اليمن تشير إلى أن تركيا تتعامل مع الاحداث وتطوراتها حسب ما تقتضيه الحالة، وليس لديها أي برنامج محدد للدخول في لعبة التحالفات الإقليمية(١).

لم يكن بالحسبان ان الحرب سوف تؤدي إلى تضاعف النفوذ الإيراني و(حزب الله) في اليمن مقارنة بما كان عليه قبل الحرب، وبفعل الدعم الإيراني لجماعة "انصار الله" تغيَّرت معادلة الحرب منذ منتصف ٢٠١٨، لتصبح "المملكة العربية السعودية" هي من يتلقى الضربات الموجعة، بدلًا من جماعة "انصار الله"، واستطاعت صواريخها البالستية وطائراتها المسيَّرة الوصول إلى عمق أراضي "المملكة العربية السعودية"، التي كان آخرها بحسب ما أعلنت عنه جماعة "انصار الله" ٢٦/اذار/٢٠٢١ إنها أطلقت ١٨ طائرة مسيرة ملغومة على مواقع نفطية وعسكرية في السعودية(٢).

يتصف النزاع الإقليمي بأنه ذو عمق جيوستراتيجي، لذلك فإن إيران ترى عدم تسمية الخليج العربي (بالخليج الفارسي) جريمة قومية، اما بالنسبة للعرب فحقيقة الموقف الايراني هو مسألة نفوذ إقليمي مبرر جغرافياً وقومياً، ولأن "جمهورية إيران الإسلامية" دولة شبه مغلقة، فهي تحاصرها الجبال والصحاري شمالا وشرقاً وغرباً، يعد الخليج العربي بمثابة المعبر الرئيس لنفطها، أي ان إيراداتها تكون معتمدة عليه مصدر أساسي للعملة الأجنبية، لذا فهو الهدف الاستراتيجي للنفوذ.

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية على دول الخليج العربي.

بعد التوقيع على المبادرة الخليجية في نيسان/٢٠١١ من اجل تشكيل حكومة انتقالية بقيادة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وايجاد صيغة للحوار الوطني، شهدت هذه المرحلة تنامي الدور الإيراني في اليمن، على هذا الاساس ترتبت وجود معضلة أمنية تواجه

(١) نجلاء مكاوي ، و اخرون, مصدر سبق ذكره, ص٢٦٥.

(٢) احمد عز الدين, التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات, ٢٨/نيسان/٢٠٢٠, ص٣.

دول الخليج العربي، لذلك فأن المأزق الامني اليمني، مهما كانت مسبباته (محلية اقليمية او دولية)، انعكس بدوره على أمن دول الخليج العربي، لذلك يجب على هذه الدول اقامة ترتيبات امنية مشتركة مع اليمن، في مواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر، التي تواجهها اليمن داخلياً وخارجياً، هدفه حماية النظام الاقليمي وتحقيق بيئة اقليمية امنية مستقرة، الا ان هنالك عوائق حالت دون تحقيق ذلك.

أولاً: المتغيرات الداخلية في اليمن.

يمثّل الوضع في اليمن تهديدًا جديًّا لأمن الخليج العربي، وهو يفرز تهديدات وتحديات خطِرةً تمتد تداعياتها إلى دول الجوار الخليجي وخصوصًا (المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان)، ويأتي في صدارة هذه التحديات[1]:

١- نشاط (تنظيم القاعدة) في أبين وزنجبار وحضرموت.

٢- مشكلة جماعة "انصار الله" في مناطق من محافظات (صعدة وحجة وعمران)، والاقتتال الطائفي بينها وبين القبائل في الشمال الشرقي، وصراعهم السياسي مع الحكومة المركزية في (صنعاء).

٣- القضية الجنوبية التي تهدّد بانفراط عقد دولة الوحدة.

ثانياً: التدخل الايراني في اليمن.

يعد النفوذ الايراني العامل الابرز والمؤثر على الاستقرار الأمني لدول الخليج العربي، إذ تهدف ايران الى توسيع وترسيخ نفوذها في منطقة الخليج العربي، اذ يشكل التدخل الإيراني في اليمن مصدراً من مصادر القلق البارزة على المستويين الإقليمي والدولي، وايضاً هنالك أسباب تقف وراء التدخل الإيراني في اليمن، تنقسم بطبيعتها إلى قسمين[2]:

١- داخلي محلي مرتبط بطبيعة النظام القائم في إيران، وهذا بدوره مرتبط في جانب منه بأيدولوجية النظام منذ قيامه ١٩٧٩، فهذه الإيديولوجيا تقوم على فكرة تصدير الثورة، إلى الدول الأخرى عن طريق اتباع سياسة التدخل في شؤون هذه الدول، لاسيما تلك

(١) أيمن الدسوقي, معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي, سياسات عربية, العدد ١٠, ايلول ٢٠١٤, ص٦٠.

(٢) نبيل البكيري، التمدد الإيراني في اليمن علاقة إيران بجيرانها العرب. ما بين التوتر والخصومة, جريدة العرب الدولية، العدد ١٢٦٤٢، ٩ تموز, ٢٠١٣.

التي بها تجمعات طائفية تدين بنفس المذهب، وهي سياسة اتبعتها ومازالت تتبعها مع بعض دول الخليج العربية وتتبعها في العراق ولبنان، وكذلك في اليمن حيث الوجود الشيعي الحوثي، وقد تحولت سياسة تصدير الثورة الى "نشر المذهب" لتكون اكثر مقبولية وادنى استفزازاً للأطراف المعنية بها.

٢- خارجي يتمثل أن النظام الإيراني بطبيعته يتبع سياسة تصدير مشاكله إلى الخارج، في ظل ما يواجهه من معارضة ومشاكل داخلية، يحاول إشغال شعبه بقضايا ومشاكل خارجية من قبيل أزمة الملف النووي، والحديث عن ارتباطها بالكرامة الوطنية الإيرانية، أو الحديث عن دور إقليمي يعيد مجد الإمبراطورية الفارسية الكبرى أو الحديث عن مواجهة قوى الاستكبار والشر في العالم(١).

اذ تهدف السياسة الخارجية الإيرانية إلى ترسيخ نفوذها في المنطقة العربية وخصوصًا اليمن، حيث قامت باستغلال المكون الحوثي المرتبط عقائديًا "بفكرة الثورة الإسلامية"، وقد لعب الموقع الاستراتيجي لليمن وأهميته على المستويين الإقليمي والدولي، إن الأسباب السابقة التي تبرر التدخل الإيراني في اليمن يكشف عنها بعض الشواهد، التي تؤكد أن هذا البلد قد تحول إلى فناء خلفي وساحة مفتوحة للاستخبارات الإيرانية، لتنفيذ مخططات ايران في المنطقة، ولو أردنا استعراض بعض هذه الشواهد منها دورها في دعم وتمويل التمرد لجماعة "انصار الله"، وهو ما ظهر بوضوح في الحروب الست التي خاضتها ضد الدولة وهو دور كشفته تقارير دولية، حين تحدثت عن تورط إيران ودول أخرى معادية للدول العربية في الحرب بين الجيش اليمني وجماعة "انصار الله"(٢).

إن الطموح الإيراني للسيطرة على منطقة الخليج العربي، وهذه الغاية تسعى الى تحقيقها بطريقتين(٣):

أ- سعيها لامتلاك السلاح النووي، الذي سيؤثر وبشكل كبير في سلوك دول الخليج العربي.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عبدالعزيز بدر المطيري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(٣) أشرف محمد كشك, تطور الأمن الإقليمي الخليجي : دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت، ٢٠١٢, ص ١١٩.

ب- استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، مع وجود عدم ثقة متبادلة من خلال التواجد الإيراني في المنطقة.

يؤدي ذلك الى تراجع دول الخليج العربي عن اعتمادها الأمني على "الولايات المتحدة الأمريكية"، وأن تسعى إلى تطوير أسلحتها وجيوشها، ما سيقود المنطقة إلى سباق تسلح، بدوره يؤثر سلباً في أهداف التنمية الداخلية في دول الخليج العربي[١].

ثالثاً-الاهداف الاستراتيجية للدول الخليجية في اليمن.

كان تدخّل دول الخليج العربي عسكريًّا في اليمن وبمشاركة عدد من الدول العربية الأخرى هدفه:[٢]

١- ايقاف مساعي جماعة "انصار الله" في بسط سيطرتها على كامل الأراضي اليمنية باستخدام القوة المسلحة.

٢- وضع حدً لتغلغل النفوذ الإيراني في اليمن، وذلك من خلال إرسال رسالة واضحة لإيران، بأن المملكة العربية السعودية مصممة حيويًّا، في الحفاظ على التوازنات السياسية القائمة في اليمن، باعتباره مجال لها، وفي سواها في المنطقة.

٣- ان دول الخليج العربي عازمة على الدفاع عن نفوذها ومصالحها، في هذا المجال الحيوي واستخدامها مختلف الوسائل، بما فيها قدراتها العسكرية أو قوّتها الصلبة، الأمر الذي حدّ بشكل كبير، من هامش الحركة المتاح للدور الإيراني، على الساحة اليمنية.

مع ذلك وصف التدخل العسكري من قبل دول الخليج العربي احياناً، بانه تدخل غير محسوب العواقب، اذ ساهم في تدهور الاوضاع وتفجرها، بدلاً من ايجاد حل لها او تقليلها، ما خلقت اوضاعا اكثر سوءاً، ويعود بسبب قلقها الشديد من تداعيات (الربيع

(١) المصدر السابق, ص١٢٠.

(٢) محمد حسن القاضي, مصدر سبق ذكره, ص٧٤.

العربي) على امنها واستقرارها وسعيها لحصرها وراء حدودها، ما زاد على نحوٍ اكبر ما كان متوقعاً[١].

لم تكن دول الخليج العربي "وجمهورية إيران الإسلامية" معنية في وقت سابق بقراءة تفاصيل المشهد اليمني المعقد، بقدر ما تبدو عليه الآن، فقد فوجئ الطرفان بحجم التأثير الكبير، الذي فرضته الثورات والاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، سواء علي صعيد التحولات الداخلية الجذرية أو على صعيد توازنات القوى الاستراتيجية في (الشرق الأوسط)، والتي على ما يبدو سوف تقود الى إعادة هيكلة جديدة، لم تتحدد ملامحها النهائية بعد، لكنها في جميع الاحوال سوف تؤثر وتمس مصالح كل من دول الخليج العربي وايران على حد سواء وطموحاتهما في الإقليم، مع أن قوى إقليمية عديدة مثل (تركيا وإسرائيل) تشترك مع الطرفين في ذلك، فدراسة أنماط التفاعل الايراني الخليجي مع هذه التطورات الإقليمية تكتسب أهمية وزخماً خاصًا، لاعتبارات عديدة منها أن الطرفين المعنيين كانا من أوائل القوى الإقليمية التي دخلت على خط هذه الثورات[٢].

تواجه دول الخليج العربي تهديدًا إقليميًّا آخر تقوده إيران في (سوريا ولبنان)، اذ تساند خيار إسقاط الرئيس السوري "بشار الأسد" وتدعم بالتمويل وبالتسليح جماعات المعارضة ضدّ النظام، في حين تساند إيران ووكلاؤها في (لبنان وسوريا) "حزب الله" بقاءَ "بشار الاسد" في السُلطة وتقوم بتمويل قوات النظام والجماعات الموالية له وتدعمها، وهكذا تخوض دول الخليج العربي حربًا بالوكالة في سوريا ضدّ إيران وحلفائها، وكذلك الأمر في (ليبيا والبحرين ومصر)؛ إذ تروّج دول الخليج العربي خصوصًا (المملكة العربية السعودية والامارات)، أنها تقوم بمساندة الحكومات الشعبية والرسمية صاحبة الشرعية في كلّ من (مصر وليبيا والبحرين واليمن) وحتى (تونس والمغرب والجزائر) في حربها ضدّ الجماعات والتنظيمات الإرهابية، التي تهدّد الأمن والاستقرار الإقليمي، وهو الأمر الذي يبرّر تدخلها المباشر بطريقة عسكرية في مناطق مثل (اليمن وليبيا ومصر وسوريا)، بدرجة غير مسبوقة

(١) أحمد محمد أبوزيد, الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي, سياسات عربية, العدد ١٧, تشرين الثاني ٢٠١٥, ص٢٥.

(٢) عبد العزيز المهيري, مصدر سبق ذكره, ص٨٦.

في تاريخ هذه الدول المعروف عنها تاريخيًا أنها دول دفاعية لا تحبذ اللجوء إلى استخدام القوة في إدارة الصراعات الإقليمية[١].

يمكن القول إن المشكلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، لا يمكن حصرها فقط بسبب العامل او التهديد الخارجي، ينظر مما تقدم أن هنالك هشاشة في تكتل دول الخليج العربي، كما انه يعاني من مشكلات داخلية قديمة ومتجددة في الوقت نفسه، ومسألة حل هذه المشكلات الداخلية، اصبحت اكثر تعقيدا مع التحولات التي تحصل في البيئة الاقليمية لمنطقة الخليج، اذ بدأت الأزمة اليمنية يطول مداها عقب الخلافات التي نشبت بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، والتي دفعت على ضوء ذلك السعودية إلى إنهاء مشاركة دولة قطر عام ٢٠١٧ من عضوية التحالف، وسحبت الأخيرة قواتها العسكرية.

رابعاً: التداعيات الاقتصادية على دول الخليج العربي

يعد التكامل الاقتصادي احد أهم الاسباب، التي دعت الى توحيد دول الخليج العربي، تحت مسمى (مجلس التعاون الخليجي)، اذ يلعب الاقتصاد دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية، من حيث إن عامل النفط يعد المصدر الاساسي لها، يلعب دوراً كبيراً، ويرتبط بكافة المتغيرات السياسية والديموغرافية وغيرها، وبما أن النفط يشكل العمود الفقري لاقتصاديات دول الخليج العربي، فإن ذلك يحدد على هذا المصدر استقراراً في السياسات الخارجية؛ لأن استقرارها سيضمن استقراراً لمبيعات النفط وعوائده، كما يعد العامل لأهميته الكبيرة لهذه الدول، إلا أنه يشكل عائقاً في حرية تصرف الدول إقليمياً ودولياً، بحيث يفرض على صناع القرار السياسي الإبقاء على علاقات دولية معينة، واتباع سياسات خارجية معينة مع عدم قناعة صناع القرار بهذه الامور، لأن النفط يأتي أولاً بالنسبة لهذه الدول، لذا نجد مؤخراً محاولة خليجية للحد من هذه المعضلة في السياسات الخارجية، عن طريق توزيع صادرات النفط وتوزيع الدول المستوردة، لإعطائها نوعاً من المرونة، حتى لا يكون النفط

(١) احمد محمود ابو زيد, الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي, مصدر سبق ذكره, ص٢٥.

محدداً سلبياً في حرية السلوك في السياسة الخارجية، مع العلم أن الخروج من هذه المعضلة سيدخلها في معضلات تتعلق بالأمن[١].

رأت دول الخليج العربي في الأزمة اليمنية تهديدا محتملا من الناحية السياسية والأمنية لاقتصاداتها، وهي الاعتبارات التي دعت هذه الدول إلى تقليص علاقاتها مع اليمن، مع وجود التماثل التاريخي والثقافي والعرقي وتدفق التجارة، وارتفاع وتيرة التبادل التجاري، وزيادة صورة التعاون الاقتصادي بين الطرفين، فبلدان دول الخليج العربي كباقي التكتلات الدولية في النظام الدولي، لا تسعى الى الثراء بقدر سعيها إلى الأمن والبقاء[٢].

إن عدم استقرار اليمن وسيطرة جماعة "انصار الله" على صنعاء، يترتب على ذلك العديد من التداعيات الاقتصادية على دول الخليج العربي، حيث يتحكم موقع اليمن بطرق الملاحة البحرية، المتمثل في مضيق (باب المندب)، الذي تمر من خلاله تجارة دول الخليج العربي خاصة النفطية، لذا يعد اليمن حاجزاً للتجارة مع الدول الغربية، وهذا بدوره يقلق الاقتصاد الخليجي، لذلك تسعى في عدم وقوعه تحت اي قوة تهدد الاقتصاد الخليجي وأمنه[٣].

بناءً على ذلك اتخذت اجراءات عسكرية في اليمن، لكن الحملة العسكرية عرضت اقتصاديات دول الخليج العربي بشكل عام، واقتصاد "المملكة العربية السعودية" بشكل خاص الى الإنفاق اكثر، ما أثر ذلك سلبياً على ميزانيتهم الاقتصادية، اذ تشير التقديرات الأولية المبنية، الى تكاليف حروب أخرى مشابهة، ترجح بأنَّ التكلفة وصلت بحلول نيسان/٢٠١٥ إلى نحو (٣٢ مليار دولار) تتضمن تكاليف تشغيل نحو (١١٥) طائرة مقاتلة وتزويدها

(١) الاخضري ايمان, العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن الاستراتيجي والنظرية الامنية, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد١٩, جامعة بسكرة, الجزائر, ٢٠١٨, ص٢٠٨.

(٢) أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية – دراسة نظرية – ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٣، بيروت، ٢٠١٢، ص٩٣.

(٣) محمد مقروف, المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون للدول الخليجية العربية, اطروحة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة الجزائر, الجزائر, ٢٠١٦, ص١٧٨.

بالذخائر، وتكلفة وضع (١٥٢) ألف جندي سعودي في حالة استنفار تحسبا لاحتمالات توسيع نطاق الحرب[١].

ويدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية (المساعدات والتعويضات)، التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى من اجل مشاركتها في العمليات، والتي تقدر بمليارات الدولارات، ففي مؤتمر (شرم الشيخ) الذي انعقد في اذار/٢٠١٥ تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، بتقديم ما مجموعه (١٢.٥ مليار دولار) للقاهرة على شكل استثمارات، ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري، أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بما مجموعه(٥.٥ مليار دولار)، وزادت "المملكة العربية السعودية" من حجم انفاقها العسكري حتى وصل إلى أكثر من (٨١ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٥، ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي(الولايات المتحدة الامريكية والصين)[٢].

ويمكن تحديد اهم الاسباب الاقتصادية، التي دفعت دول الخليج العربي ولا سيما المملكة العربية السعودية، التدخل عسكرياً في اليمن[٣]:

١-المشكلات الخاصة بتلكؤ تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة الخدمية.
٢- تذبذب اسعار النفط وتراجعها منذ منتصف ٢٠١٤.
٣- ارتفاع معدلات البطالة.

اعتُبر التكامل الاقتصادي مكوناً حيوياً وضروريّاً؛ لتماسك دول الخليج العربي من أجل استمرار الاستقرار السياسي، على سبيل المثالٌ على مشروعٍ مشتركٍ لدول الخليج العربي، تعاونت المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت، على مدى فترةٍ طويلةٍ، على المحافظة على أسعار النفط، ضمن منظمة البلدان المصدّرة للبترول(أوبك opec)، اصطفّت دول الخليج خلف المبادرات، التي غالباً ما كانت بقيادة "المملكة العربية السعودية" من أجل

(١) عبدالله حسين المسوري, الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢٠١١٠٢٠٢٠), رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط, عمان, ٢٠٢٠, ص٧٩.
(٢) المصدر نفسه, ص٨٠.
(٣) مروان عوني كامل, احمد مشعان النجم, مصدر سبق ذكره, ص٢٠٩.

تحديد الشروط ضمن سوق النفط العالمي، فمن خال منظّمة الدول المصدّرة للبترول أوبك، لم تعزّز دول الخليج العربي استقرارها الاقتصادي فحسب، بل استخدمت أيضاً المنتدى، بوصفها منصّةٍ لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ وأمنية[١].

لكن بسبب تفاقم الأزمة اليمنية والانفلات الأمني وتوسع نفوذ جماعة "انصار الله"، تعرضت معامل تابعة لشركة(ارامكوARAMCO) السعودية في أيلول/٢٠١٩ إلى الاستهداف بطائرات بدون طيار في محافظة (بقيق وهجرة خريص)، ويعد ذلك الهجوم أحد أهم التطورات، التي عصفت في استقرار دول الخليج العربي، ففي الوقت الذي لم تعلن فيه "المملكة العربية السعودية" أن جماعة "انصار الله" هي المسؤولة عن ذلك الهجوم، إلا أن التوقعات أشارت لتورط "جمهورية إيران الإسلامية"، التي تعد الداعم الأول لهذه الجماعة[٢].

وقد تم قصف جوف أراضي "المملكة العربية السعودية"، اذ تم استهداف مطارين (جدة وابها)، وأعلنت جماعة "انصار الله"، تبنيها لاستهداف هذه المواقع رداً على اعلان التحالف العربي، تدميرها طائرة مسيرة مفخخة قادمة من اليمن وتابعة لجماعة "انصار الله"، تجاه "المملكة العربية السعودية"[٣].

وقد أعربت دولة "الإمارات العربية المتحدة" عن إدانتها واستنكارها الشديدين لمحاولات جماعة "انصار الله" المدعومة من "جمهورية إيران الإسلامية" استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بطريقة ممنهجة ومتعمدة في (خميس مشيط) "بالمملكة العربية السعودية" من خلال طائرات مسيرة مفخخة اعترضتها قوات التحالف العربي، وأكدت دولة الإمارات أن

(١) جيفري مارتيني, واخرون, مصدر سبق ذكره, ٢٠١٦, ص٢٥-٢٦.

(٢) محمد أبو سعدة, الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، مجلة تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، العدد ٢٥, ٢٠١٩, ص١.

(٣) محمد السامعي, "الحوثيون" يعلنون استهداف مطاري جدة وأبها بالسعودية, شبكة مواقع الأناضول, ٢٠٢١/٢/١٥, متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar ,تاريخ الدخول٢٠٢١/٧/٩.

استمرار هذه الهجمات لجماعة "انصار الله"، يعكس تحديها السافر للمجتمع الدولي واستخفافها بجميع القوانين والأعراف الدولية[1].

إن الأزمة اليمنية وصراع الاطراف الداخلية قد مثلت نقطة ضعف لمنطقة الخليج العربي وهدد أمنه الاقتصادي وثرواته النفطية، حيث إن الأزمة اليمنية مع غياب سلطة شرعية قوية يُسهم بشكل مباشر في فقد السيطرة على الممرات البحرية والبرية لدول الخليج العربي.

(١) الإمارات تدين محاولة الحوثي استهداف خميس مشيط, البيان, الامارات, ٢٠٢١/٦/٢٠, متاح على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/world/gcc ,تاريخ الدخول ٢٠٢١/٧/٩.

المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية للأزمة اليمنية

تتسم الأزمة اليمنية بكونها أكثر أزمة إقليمية، تتأثر بمجريات التنافس الإقليمي على النفوذ والمصالح، ويعود ذلك الى طغيان النفوذ الإقليمي المتعدد في اليمن، بسبب حالة الضعف التي تبدو عليها الحكومة اليمنية الشرعية وأطراف الصراع الأخرى، ما جعلت اليمن ساحة لصراع مفتوح بدون نهاية واضحة، ويزداد الأمر سوءاً لعدم سعي الاطراف لإنهاء الأزمة اليمنية، سواء من خلال الحل السياسي او الحسم العسكري، وهو أمر ابقى اليمن وأزمتها ورقة من أجل المقايضة بالملفات العالقة في المنطقة، وتعدد الخيارات للمناورة والتهديدات والضغوط المختلفة، ما جعل اليمن ساحة، بين القوى الاقليمية المتصارعة، خاصةً "المملكة العربية السعودية" "وجمهورية ايران الإسلامية". سنتناول في هذا المبحث مساران لنهايات الأزمة اليمنية يندرجان ضمن اثنين:

اولاً: سيناريو التسوية السياسية للأزمة اليمنية.

ثانياً: سيناريو الحسم العسكري.

المطلب الأول: التسوية السياسية من خلال المبادرات الاقليمية والدولية.

يعتمد هذا السيناريو على مدى قدرة الاطراف المحلية والفواعل الإقليمية لاسيما "جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية" وكذلك الأطراف الدولية على التوصل لاتفاق سياسي، يؤدي إلى وقف إطلاق النار ومتابعة عملية بناء السالم واستئناف مسار الانتقال الديمقراطي في اليمن. وفي ظل التطورات المستمرة يمكن توقع مستقبل الأزمة ووسائل الحل:

أولاً: مسار الحل السلمي.

شهدت الأزمة اليمنية منذ بداياتها كانت مبادرات من اجل ايجاد الحل وانهاء الازمة وعدم انزلاقها الى الدخول في حرب انهكت اليمن مادياً وبشرياً وبنية تحتية، لذلك كانت "المبادرة الخليجية" اول الحلول السلمية، التي انبثق منها مؤتمر "الحوار الوطني" احد أهم

ادوات المبادرة، ابتدأ العمل على الحوار الوطني في اذار/٢٠١٣ بصنعاء بهدف الانتهاء في سبتمبر من العام نفسه، لكن وبسبب القضايا العالقة التي لم تُلاق حلاً، تم تمديده حتى كانون الثاني/٢٠١٤، ان انتهاء مؤتمر (الحوار الوطني) لم يكن أداة لحل قضايا اليمن الملحة، بل قاد الى دخول اليمن ازمة سياسة جديدة(١).

إن الحرب في اليمن يمكن أنهاؤها عن طريق الحوار السياسي، يشارك فيه الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وبقية الأطراف في اليمن، مع وجود وساطات اقليمية ودولية من اجل ايجاد حل للأزمة اليمينة ورسم مستقبل العملية السياسية، بعد اعلان وقف اطلاق النار والحملات العسكرية، واستئناف حوار وطني يشمل جميع الاطراف في اليمن، ومع هذا فإن الاجواء لا تخلو من وجود ثمة محاولات داخلية وخارجية تحدث بين الأطراف المتحكمة داخليًّا والداعمة لها خارجيًّا، للتوصل إلى صياغة ووضع نهائي؛ لا بد من انه الخيار الذي يحقق مصالح جميع الاطراف، اذ يتحدم ان يقدم فيها كل طرف مجموعة من التنازلات مقابل الحصول على مجموعة من الامتيازات(٢).

أدت العوامل الداخلية والخارجية الى تأزم الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، لذلك فإن التوصل إلى تسوية سياسية جدية لحل الأزمة اليمنية، يحتاج إلى اتفاق وتوافق كافة الاطراف المعنية بالأزمة، ويمكن الاستدلال على مجموعة من المؤشرات على أن تحل بالطرق السلمية(٣):

١- **مفاوضات جنيف:**- التي بدأت ١٦/أيار/٢٠١٥ في جنيف بين أطراف الأزمة اليمنية، وكان الهدف من قيامها، إيقاف الحرب الأهلية وانهاء الصراع القائم، إلا أنها انتهت من

---

(١) ماجد المذحجي, كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب؟, ٢٠١٦/٥/١٩, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٣.

(٢) إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب, سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي, ٢٠١٤/١١/١٦, المركز العربي للبحوث والدراسات, متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/17389 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٣.

(٣) أسباب فشل مؤتمر جنيف الأول بشأن اليمن، بحث منشور في ٢٢/حزيران/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.alwaght.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٩.

دون التوصل إلى اتفاق، بسبب عدم وجود ارادة حقيقية لأطراف الصراع والانقسام الحاد بينها.

٢- **مؤتمر جنيف:**- عقد مؤتمر السلام في جنيف في السادس من سبتمبر برعاية الأمم المتحدة، بحضور الاطراف المتحاربة في اليمن، لحل الأزمة المتفاقمة في اليمن الا ان المؤتمر لم يخرج بالنتائج المرجوة، بسبب عدم التزام "المملكة العربية السعودية" بوقف الغارات الجوية على المحافظات الشمالية، مع التزامها بعملية تبادل الأسرى.

٣- **مؤتمر ستوكهولم ٦-١٣-كانون الأول ٢٠١٨**- أدت المتغيرات الداخلية والإقليمية الى زيادة الضغوط الدولية على الأطراف المتصارعة، من أجل البحث لعقد مفاوضات جديدة في السويد، مع استمرار الحرب الدائرة هناك التي لن تتوقف، ما لم يتم التوصل إلى تفاهمات إقليمية ودولية حاسمة بشأنها تلزم جميع الأطراف بإنهاء القتال، وقد عد اللقاء خطوة هامة فتحت باب الحل السلمي وتصور امكانية الحل والتوافق على اقرار مصالح الجميع، الا كان هنالك اسباب وراء قيام المؤتمر ستوكهولم[١]:

أ- لم يتم حسم الصراع لأي طرف من أطراف الأزمة اليمنية.

ب-انقلاب جماعة "انصار الله" على الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" ومقتله على ايديهم ٤/كانون الأول/٢٠١٧، وضعف الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس الحالي "عبد ربه منصور هادي".

ت-وجود خلافات بين دول التحالف العربي، مع ارتفاع التكاليف الاقتصادية خاصةً على المملكة العربية السعودية والامارات، والتنافس السعودي-الإيراني على الإقليم.

ان اخفاق وتعثر المؤتمر في تحقيق مساعيه ابرز نتائج يمكن تحديدها على الشكل الآتي[٢]:

- لم يتم طرح القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للشعب اليمني خلال المؤتمر.

---

(١) براهمة سمير, التدخلات العسكرية في النزاعات الدولية, دراسة في السياقات السياسية و القانونية في المرحلة الراهنة ؛ أنموذج التدخل السعودي الاماراتي في اليمن, رسالة ماجستير, جامعة مستغانم, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, الجزائر, ٢٠١٩,ص ص١٠٩-١١٠.

(٢)عبدالله أحمد, الازمة اليمنية.. هل تعود الحياة لاتفاق ستوكهولم في ٢٠٢٠؟, ٢٠١٩/١٢/٢٣, متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٠.

- فشل تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية وجماعة "انصار الله" مع رفضها الانسحاب من موانئ الحديدة.
- اخفاق الإدارة الامريكية في مرحلة رئاسة "دونالد ترامب" في وضع حد نهائي للضربات التي تقوم بها جماعة "انصار الله".

٤- **مساعي سلطنة عُمان:**- دخولها بوصفها وسيطاً مقبولاً للأطراف كلها، وأن عدم دعمها اي طرف على حساب الآخر، مع وجود علاقات تاريخية ثنائية بين البلدين الحافلة بالتعاون، أثبتت بعد سيطرة جماعة "انصار الله"، وتصاعد المواجهات العسكرية في اليمن، أنها وسيط حريص على مصالح اليمن واليمنين، اتخذت بوصفها دولة وسيطة لأنها لم تنخرط مع التحالف العربي بقيادة "المملكة العربية السعودية"، وايضاً لأنها لم تكن دولة معادية "لجمهورية إيران الإسلامية" والدول الخليجية لاسيما قطر، فقد استضافت "سلطنة عمان" مفاوضات عديدة ومباحثات سرية بين قيادات "انصار الله" ودبلوماسيين (أمريكيين روسيين وبريطانيين) لإيجاد الحل للأزمة اليمنية، الا جميع المساعي لم تصل الى ما سعت اليه، بسبب عدم قبول "انصار الله"، الا ان ذلك لا يعني بأن المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود، وقد تشهد في المستقبل القريب مع تطورات الاحداث التي ستشهدها المنطقة إيجاد حلاً سلمياً[١].

٥- **مفاوضات دولة الكويت ٢٠١٦:**- هي دولة داعمة لإغاثة اليمن واعماره منذ قيام الجمهورية، اذ عملت على دعم الحل السياسي للأزمة اليمنية، وللكويت دور ايجابي في التقريب بين كل من (السعودية والامارات والبحرين وقطر) واستناداً الى ذلك فقد استضافت في الفترة (نيسان-آب) محادثات سلام برعاية منظمة (الأمم المتحدة)، ولكنها واجهة تحديات في التوصل لاتفاق بين أطراف الأزمة اليمنية مع استمرارها أكثر من ثلاثة أشهر، وتمثل التحدي الأكبر هو في انعدام الثقة في جماعة "انصار الله" في ظل

(١) توفيق علي, الخطوة بين السعودية وعُمان هي خطوة نحو الحل اليمني, ٢٠٢١/٧/١٤, متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١١.

رفضهم الاعتراف بالحكومة الشرعية وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، إلا أن رفضهم لن يستمر في ظل الضغوطات الدولية، التي تهدف الى المهادنة[١].

لذلك فإن تسوية الصراع في اليمن تعتمد على مدى الدعم، الذي ستحظى به من القوى الإقليمية والدولية وبخاصة الإدارة الأمريكية الجديدة "جو بايدن"، ودعمها لاقتراح اليمن عضواً في منظومة مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هنالك معوقات تقف في تحقيق الحل السياسي السلمي[٢]:

أ: تحديات داخلية.

- اشكالية تقاسم الموارد بالتساوي بين الاطراف السياسية اليمنية.
- رفض جماعة "انصار الله" الجلوس على طاولة الحوار، وعدم تقديم تنازلات لما حققته من مكاسب ميدانية كبيرة لا يمكنها التفريط بها مقابل الحصول على مكاسب سياسية ضئيلة لأسباب:
  - ميدانية وهي فرض سيطرتها على أغلب المناطق اليمنية.
  - تحالفها مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" وتفاوض معه عزز من قوتها.
  - علاقاتها مع "جمهورية ايران الاسلامية" وارتباطها بها وبمصالح ايران.
  - مطالبة جماعة "انصار الله" بتبعيّة جميع الوحدات الأمنية والعسكرية للجنة الأمنية والعسكرية العليا وليس للحكومة الانتقالية، وهذا بدوره يضعف الحكومة الشرعية والأطراف الداخلية الاخرى في اليمن.
  - اتساع الفجوة السياسية في عملية التفاوض بين جماعة "انصار الله" والفاعلين السياسيين الآخرين، لاستئناف المفاوضات من ملف تسليم الأسلحة، وذلك بالنظر إلى تعقيداته الشديدة، اذ لا يُدرِج جماعة "انصار الله" الصواريخ البالستية ضمن بند تسليم الأسلحة الثقيلة.

---

(١) احمد عاطف, لماذا تتعثر مفاوضات حل الأزمة اليمنية؟, ٢٠١٩/١/٦, مستقبل البحوث والدراسات المتقدمة, متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/m/Mainpage تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١١.

(٢) عبد السلام قائد, صعوبات التسوية.. الأزمة اليمنية بين الجمود السياسي والبعد الطائفي للصراع, ٢٠٢١/٤/١٨, متاح على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/interviews/59699 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٢.

- المعارك التي تقودها الحكومة الشرعية ضد "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم من الإمارات العربية المتحدة لفرض سيطرتها على العاصمة المؤقتة عدن، عندما تم استخدام الامارات لطيرانها العسكري وقصف المطار قبل عودة الرئيس "عبد ربه منصور هادي"، والسيطرة على القصر الجمهوري بعدن(١).

ب: تحديات خارجية.

للأوضاع الإقليمية وتداعياتها وتأثيرها على السياسة الخارجية لدول الخليج العربي، لاسيما الأزمة اليمنية وانعكاساتها على دول الخليج العربي يتطلب إعادة النظر في الأوضاع الداخلية وتصحيح الإخطاء القائمة لهذا البلد المهم والمجاور لدول الخليج العربي. واستنادا على ذلك تظهر عدة تحديات خارجية:

- بعد مرور أكثر من عامين على بدء الحرب في اليمن، اندلعت الأزمة الخليجية، اذ شهد مجلس التعاون الخليجي إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين أعضائه، بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة، قادت الى انسحاب دولة قطر من التحالف فقد تم على أثر ذلك اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية صارمة ضد قطر، لم تقتصر هذه الإجراءات على محاولة خنق قطر اقتصاديا و سياسيا، والقطيعة الكاملة مع شعبها، الذي تربطه صلات عائلية وثيقة بشعوب دول الخليج المجاورة، ولكنها تضمنت أي خططا إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية، نتج عن ذلك انشقاق وانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي، الذي قسم الى معسكرين الأول يضم الامارات والسعودية والبحرين، اما الثاني فقد ضم كل من قطر والكويت وعمان(٢).
- ان اندلاع الأزمة الخليجية أثر على دول المنطقة والإقليم، فيما يخص موقفها من قطر، على انتهاج سياسات جديدة، بعد رفض دولة مصر في الانضمام الى قوات

(١) الصراع في عدن: أبعاد سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي وترتيباته, المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات, ٢٠١٩, ص٣.

(٢) مركز الجزيرة للدراسات, تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية, ١٩/أيلول/٢٠١٧, ص٣.

التحالف والمشاركة في الحرب، وإيقاف السعودية عن تقديم الدعم المالي لمصر، الا ان السعودية كانت اكثر إصرارا على بقاء مصر في التحالف ضد قطر[١].

- التنافس الإقليمي على النفوذ والمصالح بين المملكة العربية السعودية– جمهورية إيران الاسلامية، وحالة التوتر بين السعودية والإمارات في اليمن، حيث اتخذت "جمهورية ايران الإسلامية" موقفا مؤيدا لقطر ومناهضا لإجراءات الحصار والقطيعة معها، علما من أن قطر تبنت سياسات تناقض السياسات الإيرانية في سوريا، كما سبق أن سحبت سفيرها من طهران تضامنا مع المملكة العربية السعودية، عندما قطعت الأخيرة علاقاتها مع إيران في مطلع ٢٠١٦ ، وليس ثمة شك في أن انحياز إيران لقطر نبع من طبيعة المواجهة السعودية–الإيرانية، وقلق إيران من سيطرة سعودية خليجية إن استطاعت السعودية فرض شروطها على قطر[٢].
- لعبت تركيا دوراً رئيساً في الأزمة الخليجية باعتبار تركيا صاحبة اكبر دور حيوي في منطقة الخليج العربي، تدخلت بوصفها طرف وسيط لحل الأزمة الخليجية، الا ان التطورات سرعان ما أحدثت تغيرات في وقوف تركيا الى جانب قطر، دفع الحكومة التركية التي كانت قد إلى طلب تصديق البرلمان العاجل على الاتفاقية، ومن ثم بدء جهود حثيثة لتشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر، وليس ثمة شك في أن وصول القوات التركية إلى قطر أسهم بصورة ملموسة في إجهاض خطط التصعيد العسكري من قبل السعودية والإمارات، كما سارعت أنقرة إلى إطلاق عملية نقل جوي كبيرة لتوفير المواد الغذائية في السوق القطري، التي تأثرت إمداداتها بفعل إجراءات الحصار وإغلاق المعبر البري القطري الوحيد مع السعودية، نجم عن الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة عدد من النتائج[٣]:

---

(١) المصدر السابق, ص٤.

(٢) شذى العريفي, الصراع وآفاق الحل السياسي في اليمن, ٢٠٢١/٥/١٢, متاح على الرابط التالي: https://www.khuyut.com/blog/political-solution تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٤.

٣ تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية, مصدر سبق ذكره, ص٦.

- انتقلت العلاقات القطرية–التركية إلى مستوى أعلى بكثير سياسيا واقتصاديا وعسكريا بعد اندلاع الأزمة الخليجية.
- بدء تشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر.
- أصبحت تركيا طرفاً في توازنات الخليج الاستراتيجية.
- عاد البرود من جديد إلى العلاقات التركية–الإماراتية، بعد فترة قصيرة من محاولات التطبيع بين البلدين.
- ليس من مصلحة السعودية تأزيم العلاقات التركية–السعودية ان القيادة السعودية لم تزل حريصة على المحافظة على علاقاتها مع تركيا في مستواها الطبيعي، وان السعودية ليست راضية بالموقف التركي من الأزمة الخليجية، ولكن مائدة الأزمات السعودية باتت مزدحمة بلا شك، لذلك يتحتم على السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي في إعادة قطر الى الصف الخليجي وحل المشاكل العالقة معها.
- ادى عدم توصل صانع القرار الإيراني مع الغرب فيما يخص الملف النووي الايراني، الى انعكاسات سلبية على الأزمة اليمنية وعلى دول الخليج العربي، بعد رفض "انصار الله" مشاركتها في التسوية السياسية[١].

وللوصول الى تسوية سلمية تشارك فيها كافة الاطراف الداخلية والخارجية المعنية بالأزمة؛ لا بد من تحقيق الآتي:

- الدعم الجاد من قبل المجتمع الدولي في دعوة جميع أطراف الصراع إلى الالتزام فورا بوقف إطلاق النار في اليمن، والدخول في محادثات لمسار المصالحة الوطنية الواسعة، فدور الأمم المتحدة من خلال المبعوث الأممي الخاص "هانس غروندبرغ" يرى إن التطورات على الأرض تشكل تحديات كبيرة لجهود السلام، لكنه أكد استمرار عمله، مشيرا إلى أنه استكشف طرقا ملموسة لمعالجة الأولويات المعلنة للطرفين وبدء عملية

(١) امل عالم, النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل, منتدى العلاقات العربية والدولية, الدوحة, ص٧.

وقف إطلاق النار على مستوى البلاد بهدف إنهاء القتال، كما حذر من أن اليمن يزداد تفككه السياسي والاقتصادي والعسكري، مشيراً إلى أن الحرب فيه تدخل دورة جديدة من التصعيد، لذلك لا بد من السعي لأنهاء الأزمة اليمنية[١].

- الاتفاق على معايير مشتركة تساعد في تنظيم المنافسة السياسية والخلاف بين أطراف الأزمة، ونهجًا مرحليًا يوفر بيئة سياسية للمصالحة.
- أن يكون هناك نهجاً متسقاً يؤكد على المصالح المشتركة في يمن مستقر.
- معالجة عدم المساواة الهيكلية في اليمن، وتوفير تمثيل عادل لمكونات الشعب اليمني.
- إنشاء هيئة دولية لديها الصلاحية والموارد اللازمة للإشراف ودعم عملية إعادة إعمار تمتد لعقود طويلة.
- اشراك دول الخليج العربي وإيران في نهج استقرار اليمن ودعم المفاوضات والمساهمة في عملية التسوية، وعدم تهميش أي منهم.
- مشاركة إدارة "جو بايدن" في مزيد من الدبلوماسية في ملف الأزمة اليمنية، اذ شكل فوز رئيس الولايات المتحدة الامريكية "جو بايدن" في الانتخابات الرئاسية الامريكية، عامل ضغط على التحالف العربي، من اجل تشكيل حكومة شرعية لليمن، والخروج بحل توافقي، كما تؤكد تعزيز جهودها الدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن، التي تسببت بكارثة إنسانية واستراتيجية وسط ترحيب أممي[٢].

إن هذا التفاؤل حول خيار التسوية لا يرتكز على معطيات واضحة بالكيفية التي ستنجح فيها المفاوضات، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبارها انعكاسا لتفاهم (إقليمي دولي)، وإنّ الحرب في اليمن، لا ينبغي إن تستمر أكثر من هذه المدة وتبقى الرغبة هي الحاضرة في إنهاء الحرب اليمنة، والدخول في مفاوضات محل بحث بين الأطراف الدولية والإقليمية، وخاصة "المملكة العربية السعودية" "وجمهورية إيران الإسلامية"، اللذان يعدان اللاعبان

(١)محمد طارق, مبعوث أممي: اليمن "يزداد تفككه" والحرب تدخل مرحلة تصعيد, ٢٠٢٢/١/١٢, الاناضول, متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/.

(٢) مصطفى علي احمد حيدان, هل ستحدث إدارة بايدن فرقًا بالنسبة لليمن, مركز جنوب شرق اسيا للدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط التالي: https://nesa-center.org تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٤.

الرئيسان في الساحة اليمنية، ودعوة الأطراف المتصارعة لإيقاف القتال واللجوء الى الحلول السياسية، مع قطع القوى الإقليمية دعمها لأطراف الصراع، لاسيما ان التوازنات الإقليمية تغيرت بشكل كامل بعد حركات التغيير، مع ادراك لدى القوى الإقليمية والدولية بالحاجة لإيجاد توازنات جديدة عبر التعاون بين الأطراف المحلية والدولية الفاعلة في الأزمة اليمنية.

ثانياً: مسار الدولة الاتحادية.

بعد سيطرة جماعة "انصار الله" على صنعاء، وبالتحالف مع الرئيس "علي عبد الله صالح"، كثفت دول الخليج العربي بقيادة "المملكة العربية السعودية"، مساعيها لتوقيع كافة الأطراف المشاركة على "وثيقة الحوار الوطني" بصورتها النهائية وتأكيد تنفيذ البنود الواردة فيها، التي كانت ستفضي إلى تشكيل دولة اتحادية من عدة أقاليم، حسبما توافقت عليه كافة الأطراف المشاركة في الحوار[١].

تمتع مؤتمر "الحوار الوطني الشامل" بدعم واسع من قبل المجتمع الدولي على الصعيدين المادي والسياسي، كذلك جلوس الاطراف السياسية المتصارعة على طاولة واحدة لمناقشة التحديات التي تواجه اليمن تعد خطوة جيدة وناجحة، وقد توصل اطراف مؤتمر "الحوار الوطني الشامل" لإجماع وطني بخصوص معظم القضايا الوطنية محل الخلاف، حيث أصبحت مقررات المؤتمر نقطة بداية لأي اتفاقات وحوارات سلام مستقبلية في اليمن، خلال هذه المرحلة تم التوافق بين الاطراف داخل اليمن تحديد الأقاليم رسمياً في ١٥/شباط/٢٠١٤ إلى اعلان الجمهورية اليمنية دولة اتحادية تضم ستة أقاليم إقليمين في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال بوصفه حلاً وسطاً بين التقسيم والوحدة في إطار الدولة المركزية[٢].

إلا أن مشروع الدولة الاتحادية قوبل بالرفض من قبل بعض الاطراف الداخلية منها جماعة "انصار الله" والحزب الاشتراكي وبعض القوى الجنوبية، بسب غياب الشفافية في إجراءات اختيار أعضاء مؤتمر "الحوار الوطني الشامل"، والفشل في تحييد وتجريد

---

(١) Sky News, "المرجعيات الثلاث" ركائز الحل السياسي في اليمن.. ما هي؟, ٢٠١٨/١٢/٦, متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٣.

(٢) إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب, مصدر سبق ذكره.

الجماعات المسلحة قبل بداية المؤتمر، مع غياب الثقة بين الاطراف المتفاوضة والمتصارعة قبل انطلاق مؤتمر "الحوار الوطني الشامل" بوصفه مرحلة بناء أساسية من مراحل الحوار، لعدم تمتع مؤتمر "الحوار الوطني الشامل" بقيادة ديمقراطية، ولأنه يعد بمثابة مشروع للتقسيم وليست دولة اتحادية مكونة من ستة اقاليم من قبل رؤية الاطراف الرافضة، ويمكن تبرير عدم قبول الاطراف المهيمنة على الصراع مشروع الدولة الاتحادية أقاليم بالنقاط الآتية[١]:

١- جماعة "انصار الله": ترفض مشروع الدولة الاتحادية وتقسيم اليمن الى اقاليم، لأنه لا يمنحهم اي منفذ بحري على "البحر الأحمر"، وافتقار الإقليم الخاص بهم حسب مشروع التقسيم الى الموارد الطبيعية والنفطية، وهذا بدوره يفسر[٢]:

أ- سيطرة جماعة "انصار الله" على معظم محافظات البلاد المكتظة بالسكان والغنية بالموارد بما فيها العاصمة صنعاء ومدينة "الحديدة" التي تحوي ميناء استراتيجيّا.

ب- استمرار سيطرتها على المنفذ البحري سوف يجعل منها قوة إقليمية مؤثرة، لاسيما مع وجود مضيق "باب المندب" الذي يعد أحد أهم الممرات المائية الدولية، حيث تمر منه الصادرات النفطية من دول الخليج العربي إلى مختلف مناطق العالم، لذا فإن نفوذ جماعة "انصار الله" لم يعد قاصراً على الشمال فحسب، لذلك فأن إقليم "أزال" الذي كان من المقرر أن يشمل محافظة (صنعاء وذمار وعمران وصعدة)، خالٍ من أي موارد طبيعية أو حتى منفذ بحري ما يجعل مسألة تخليهم عن أي جزء تم السيطرة عليه من قبلهم مستحيلة، ويضع أهالي "أزال" في موقف هش، نظراً لاعتمادهم على عائدات الاستخراج من أماكن أخرى في اليمن، كما تعد جماعة "انصار الله" مشروع التقسيم تقف وراءه "المملكة العربية السعودية" ويعتبرونها جزءًا من مؤامرة تمزيق وتقسيم اليمن.

---

(١) فارع المسلمي, " لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن", مركز كارنغي للسلام لدولي, و مركز الشرق الأوسط, ٢٠١٥.

(٢) احمد زكريا الباسوسي, دويلات ثلاث: اليمن من فيدرالية "موحدة" إلى تقسيم فعلي, ٢٠١٤/١٠/١٨, متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/199/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٤.

٢- الحزب الاشتراكي: رؤية "الحزب الاشتراكي" بقاء اليمن موحداً، وان تباينت آراء بعض اعضائه، ويعد مشروع الدولة الاتحادية ما هو الا صورة لتقسيم تضر البلاد، فهو يشدد على[١]:

أ- المواطنة المتساوية، ورفع شعار الدولة المدنية دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية التي يتساوى فيها الجميع بنفس الحقوق.

ب- ينادي بالتوزيع المتساوي للثروات، وتشييد البنى التحتية لرفع مستوى البلاد تحت أدارة واحدة.

٣- الحراك الجنوبي: بعد مطالبات الجنوب بالانفصال والاستقلال واستعادة دولة الجنوب، وجد "الحراك الجنوبي" مشروعه يصطدم بستة أقاليم، مشروع يقسم الجنوب الى إقليمين _ عدن وحضرموت، هنا تخرج حضرموت من تحت مظلة اليمن والجنوب، وسوف يؤدي تنفيذ مشروع الدولة الاتحادية وضع أقاليم الجنوب ضد بعضها البعض وخلق انقسام داخل الحراك الجنوبي، كما يرى "الحزب الاشتراكي" أن تقسيم الجنوب إلى إقليمين سيسبب اختلالات تنموية في الجنوب، لأن الإقليم الشرقي (شبوة، حضرموت، المهرة، سقطرى) قليل السكان بينما يستحوذ على معظم ثروات الجنوب ومساحته، وذلك سيؤثر سلباً على الإقليم الأخر (عدن، أبين، لحج، الضالع) الأكثر سكاناً والأقل ثروة[٢].

(١) عبدالله ابو الغيث, ملاحظات على رؤية الاشتراكي لإقلمة اليمن, ٢٠١٣/١١/٨, متاح على الرابط التالي: https://yemen-press.net/article7804.html تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٤.

(٢) المصدر نفسه.

خريطة رقم (٢) اقاليم اليمن الستة

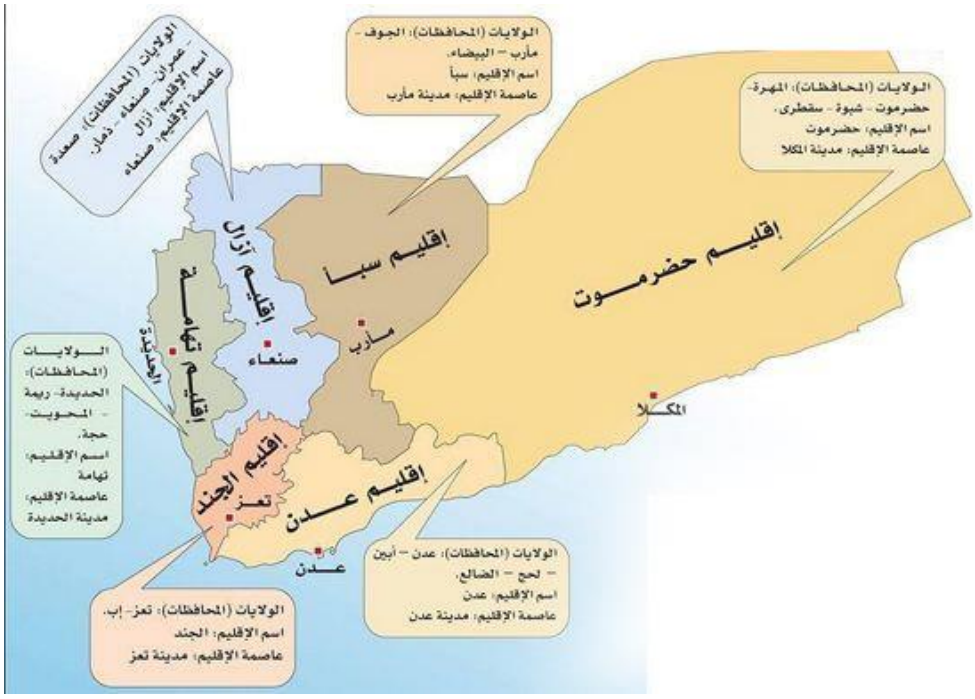

المصدر: السفير العربي، أقاليم اليمن الستة، متاح على الرابط التالي: https://assafirarabi.com/ar/folder/.

اما الاطراف الخارجية فهنالك من تسعى نحو تحقيق مشروع الدولة الاتحادية وتقسيم اليمن وهنالك من يعارض ومنها:

١- الامارات العربية المتحدة.

تعد "الامارات العربية المتحدة" الدولة الداعمة لمشروع الدولة الاتحادية والطرف الداخلي وهو "المجلس الانتقالي"، فالإمارات تريد أن تشكل ثقلا سياسياً وعسكرياً يخدم أجندتها في اليمن والقرن الأفريقي، وعملت على تحقيق ذلك من خلال علاقاتها الودية، وذلك للأسباب الآتية[١]:

أ- علم الامارات بأن مخزوناتها من البترول والغاز الطبيعي لن تستمر، وأن البترول لم يعد العامل الاساسي للاقتصاد لذلك؛ لا بد منها ان تضع مشروعاً سياسياً استراتيجياً يحقق طموحاتها المستقبلية، ونجحت في نهاية عام ٢٠١٦ "الإمارات العربية المتحدة"

(١) علي الذهب, السيناريو الأرجح لليمن.. حكم اتحادي بتقسيم جديد للأقاليم, ٢٠٢٠/٨/٦, متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٥.

توقيع اتفاقية مع حكومة "جمهورية الصومال" من أجل التعاون الأمني بينهما، لإقامة قاعدة عسكرية في "بربرة" مع تمركز القوات الإماراتية في أرض الصومال، وأقر البرلمان الصومالي قرار إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في مدينة بربرة شمال غرب الصومال، وهذه ليست القاعدة الأولى "للإمارات العربية المتحدة" في منطقة القرن الإفريقي، فخلال عام ٢٠١٦ حصلت شركة موانئ دبي على ترخيص لإدارة مرفأ بربرة لمدة ٣٠ عاماً، ولم يقتصر الوجود الإماراتي على الصومال فقط، وإنما امتد ليشمل استئجار "ميناء عصب" الإريتري والمطار الرئيسي لمدة ٣٠ عاماً أيضاً، وبذلك تكون "الإمارات العربية المتحدة" قد نجحت في التواجد بقوة في منطقة القرن الإفريقي، سواء من خلال القواعد العسكرية، أو من خلال إدارة الموانئ الحيوية في واحدة من أهم مناطق التجارة العالمية، مع ادراك "الامارات العربية المتحدة" أهمية الموانئ البحرية في الاقتصاد العالمي فسيطرتها على ميناء عدن، بذلك تكون الإمارات عملياً قد أحْكَمَت الطَوْق على الممرَّات المائية في منطقة الخليج[١].

خريطة رقم (٣) سيطرة الامارات على موانيء القرن الافريقي

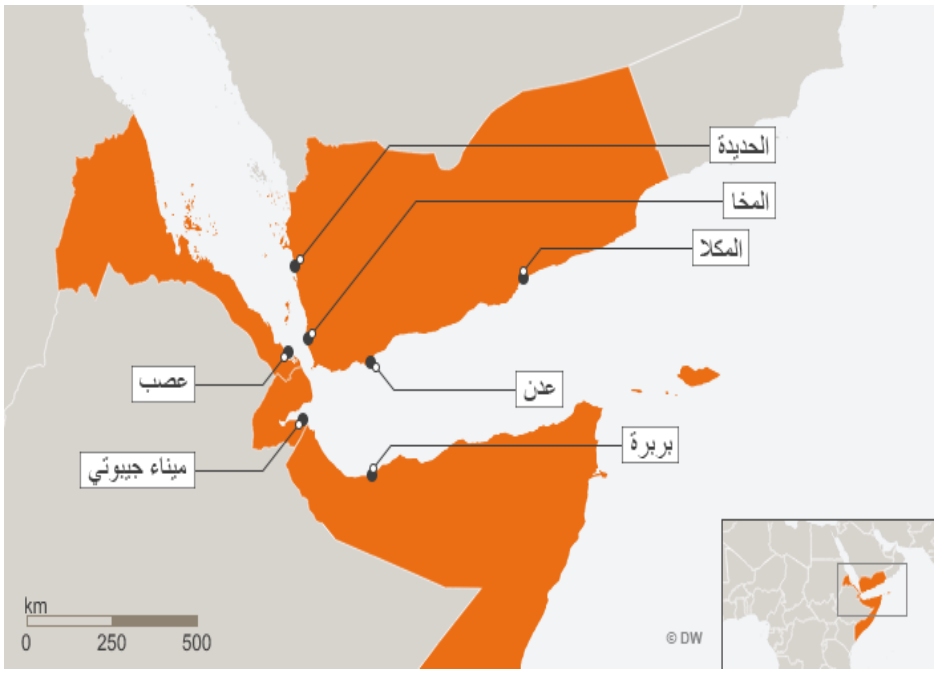

المصدر: سيطرة الإمارات على موانئ القرن الأفريقي.. طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟، متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar/.

(١) وفاء العم, لماذا تحاول الإمارات السيطرة على موانئ المنطقة؟, ٢٠٢١/٢/٢٤, متاح على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net/articles/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٥.

ب-تعد "الإمارات العربية المتحدة" الدولة الخليجية الوحيدة، التي تمتلك رؤيةً اقتصاديةً واضِحةً ومشروعاً استراتيجياً بديلاً، وانها تعد الدولة الاولى عربياً واقليمياً في التطور والتقدم الاقتصادي، اذ عملت في الفترة الممتدة بين (٢٠١٥-٢٠١٨) على إصلاح قوانين الضرائب وإقرار قوانين جديدة مثل (قانون الاستثمار الأجنبي المباشر وقانون الشركات وقانون الإفلاس وقانون التحكيم)، وذلك يعود في حال أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على الانسحاب من الخليج.

لذلك فالإمارات العربية المتحدة لها أهداف استراتيجية في منطقة ما وراء بحر العرب تخدم مصالحها، ما يدفعها الى دعم "المجلس الانتقالي الجنوبي" بتزويده قوات بطائرات مسيرة لاستخدامها ضد جيش الحكومية الشرعية في المواجهات العسكرية التي تشهدها البلاد، وتمويله بالمال والسلاح خدمة لمصالحها الاقتصادية وكسب النفوذ والسيطرة وتحقيقها من أجل اهدافها[١]:

- السيطرة على "جزيرة سُقطرى اليمنية" التي تقع في نهاية خليج عدن، وفي قلب المحيط الهندي المُشرِف على الطرق البحرية نحو منطقة القرن الإفريقي، وبكونها منطقة تصلح لتكون قاعدة عسكرية واستثمارية.

(١) علي الذهب, التداعيات العسكرية والاستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, ٢٠٢٠, ص٤.

خريطة رقم (٤) سيطرة الامارات على جزيرة سقطرى

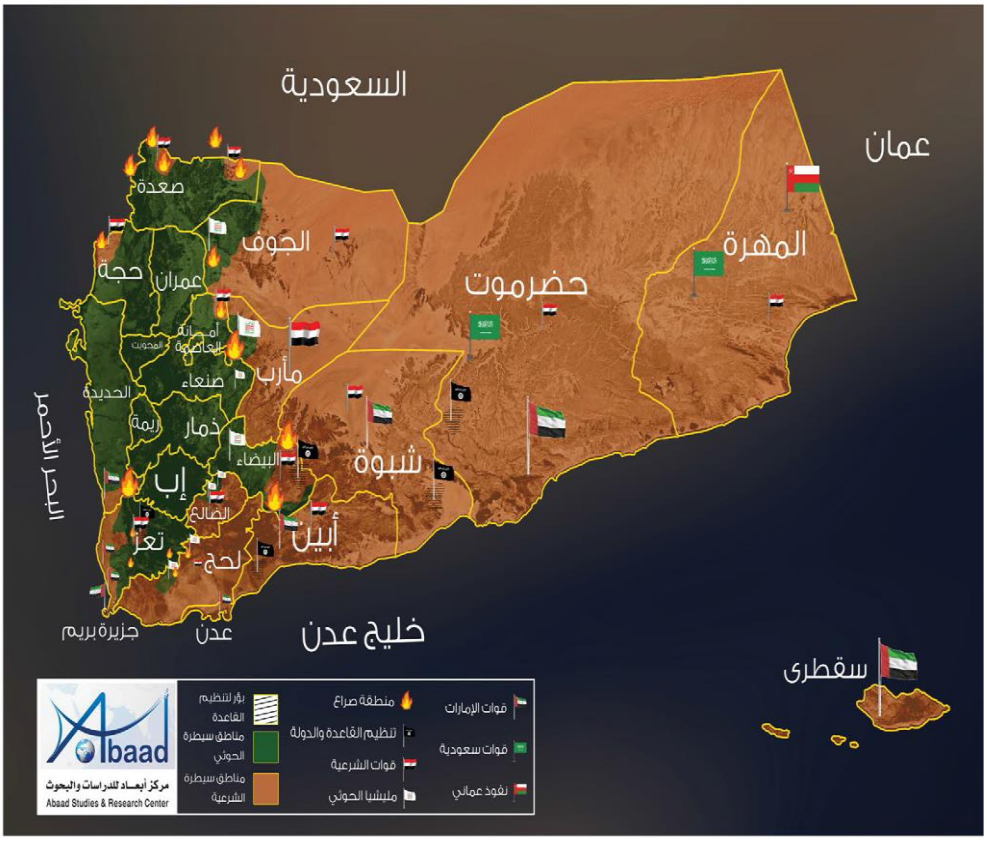

المصدر: مركز أبعاد للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي: www.apaadstudies.org

- رسم استراتيجيّتها للسيطرة على موانئ المنطقة، ما يؤهّلها لتكون "بوابة طريق الحرير في الشرق الأوسط وإفريقيا".

ولتحقيق ضمان الاهداف الاستراتيجية لدولة الامارات في القرن الأفريقي واليمن باعتبار افريقيا طموحاً لوجستياً–تجارياً كبيراً لدول الخليج العربي خاصةً الامارات لذلك؛ لا بد منها ان تنتهج الآتي[١]:

- الاعتماد على تقوية العلاقات الثنائية مع دول القرن الأفريقي (جيبوتي، الصومال، إثيوبيا، إرتيريا)، اذ أصبح "للإمارات العربية المتحدة" منطقة حرة "جبل علي" في جيبوتي.

(١) سعيد بن علي بن مرهون الحسني, السياسة الخارجية الاماراتية في القرن الافريقي واليمن...الآثار والنتائج, مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية, العدد ٣, الجزائر, ٢٠١٩, ص ص٣٨-٤٢.

- استخدام الادوات السلمية في التعامل مع الأزمة اليمنية من خلال (النفوذ المالي والنفوذ الاعلامي ونفوذ المال السياسي)، عن طريق طبع عملة جديدة في عدن وما حولها لدفع رواتب الموظفين عن طريق "المجلس الانتقالي" تمهيداً للانفصال.

٢- المملكة العربية السعودية.

لا تؤيد "المملكة العربية السعودية" مشروع الدولة الاتحادية التي تضمنتها مخرجات "الحوار الوطني" وسيطرة الامارات على الجزء الجنوبي، لذلك تعمل على دعم الحكومة الشرعية برئاسة "عبد ربه منصور هادي" وبهذا فإن الأزمة اليمنية يمكنها أن تتسبب في حدوث خلاف بين القوتين العربيتين الإقليميتين: السعودية والإمارات، فالإمارات والانفصاليون يحذرون من تحالف الرئيس "عبد ربه منصور هادي" مع "التجمع اليمني للإصلاح" الذي تعتبره الإمارات مهددا لها لصلاته بالإخوان المسلمين، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن الإصلاح يلعب دورا أساسيا في حرب اليمن والسياسة المستقبلية لعلاقاتها بزعماته؛ ويمكن بيان أهم الاسباب التي دعت المملكة العربية السعودية لرفض مشروع تقسيم الدولة الاتحادية وهي[١]:

أ- التهديد المباشر لأمن "المملكة العربية السعودية" من قبل جماعة "انصار الله، ومواجهة النفوذ الايراني وعدم السماح له بالتغلغل بالمناطق الشمالية التابعة "لانصار الله"" حيث جرى تدمير عدة مسيرات لجماعة "انصار الله" وصواريخ باليستية، حاولت استهداف منشآت ومدن سعودية.

ب-عدم السماح "لحزب الإصلاح اليمني" التحكم بالمشهد السياسي اليمني، اذ ما زالت المملكة العربية السعودية تتعامل مع (الإصلاح) ولو تكتيكياً لضرورات مرحلية بوصفه رافعة سياسية وعسكرية مهمة لحكومة الرئيس هادي خلال فترة الصراع[٢].

ت-محاذرة السعودية من حدوث اختلال جيوسياسي لمصلحة الإمارات، مع قلقها الشديد من نشوب توترات فيما بينها؛ وبدلاً من ان تكون علاقة دولة حليفة تتحول الى دولة خصم، فقرار "الإمارات العربية المتحدة" الانسحاب من الحرب المشتركة في اليمن

(١) صباح محمود, الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي منها بعد عام ٢٠١١, بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية, جامعة تكريت, ٢٠١٩, ص٢٥٩.

(٢) عادل دشيلة, مصدر سبق ذكره, ص١٣٨

عام ٢٠١٩ دون تنسيق أو تشاور مسبق مع "المملكة العربية السعودية"، ادى الى قلق الأخيرة من عدم جعل أعضاء التحالف موحدين بالأهداف، وكذلك أدى تفكك التحالف الرباعي (السعودية والامارات والبحرين ومصر) مع ان انشائه كان عبارة عن تحالف ضد «مشروع» لا ضد «دولة» معينة، وقد نتج عن تفككه في جعل قضية "الإخوان" خلافاً مصرياً تركياً، ويجري العمل على تقريب وجهات النظر التركية–المصرية والإلحاح في غلق ملف الإخوان حصراً بين الدولتين والوسيط دولة قطر(١).

من الواضح أن "المملكة العربية السعودية" تسعى إلى تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، مستخدمة كل الوسائل السياسية والعسكرية في اليمن متمثلة بالآتي(٢):

- الحفاظ على وحدة اليمن مع ابقاء الحكومة الشرعية في اليمن والدفاع عنها، باعتبار "المملكة العربية السعودية" داعمة لها، اذ يكمن هدف القيادة السعودية هو حرمان "جمهورية إيران الاسلامية" من موطئ قدم استراتيجي لها في الجزء الجنوبي من اليمن، المتمثل بدعم إيران العسكري والأيديولوجي المحدودين لجماعة "انصار الله".
- كثّفت السعودية تواجدها في المناطق الصحراوية، وتحديدًا في محافظة مأرب والمناطق المتاخمة لشريطها الحدودي، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية انشاء كيانات مناوئة لها في المحافظات الجنوبية، للحصول على المزيد من الأراضي والوصول إلى بحر العرب.
- تسعى "المملكة العربية السعودية" فرض نفسها في جزيرة سقطرى، للحيلولة دون انفراد الإمارات بالنفوذ والسيطرة.

٣- جمهورية إيران الاسلامية.

---

(١) علي الذهب, التداعيات العسكرية والاستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني, مصدر سبق ذكره, ص٧.

(٢) كريستن سميث ديوان, صراع دول الخليج من أجل تحقيق الأهداف في حرب اليمن, ٢٠١٦/٣/١٠, متاح على الرابط التالي: https://agsiw.org/ar/gulf-states-struggle-to-achieve-goals تاريخ الخول, ٢٠٢١/٩/٦.

تعارض "جمهورية إيران الإسلامية" أي اتفاق من شأنه أن يحدث تغييراً يُفضى إلى تقسيم اليمن، فهي تسعى تمديد نفوذها في اليمن والسيطرة على طرق الملاحة البحرية، باعتبار اليمن ممراً للوصول الى القارة الإفريقية، والحصول على أكبر قدر من المكاسب يمكن ان تحققها عن طريق توجيه جماعة "انصار الله" بما يخدم مصالح ايران الاستراتيجية في المنطقة، ويمكن عرض أهم الاسباب التوغل الايراني[١]:

أ- داخلياً تعاني إيران من مشاكل اقتصادية خانقة.

ب- خارجياً تعمل إيران جاهدة على أن تحافظ جماعة "انصار الله" على مكانتهم بوصفهم طرف رئيسي مؤثر في المعادلة السياسية اليمنية، لتنفيذ مخططاتها التوسعية.

ويمكن تحديد أهم الاهداف التي ترتقي "جمهورية إيران الاسلامية" الى تحقيقها بالآتي:

- تصدير الثورة الإيرانية يعد أهم الدوافع التوسعية لإيران في المنطقة، هذا الأمر تحول الى نشر المذهب الشيعي، والهيمنة على أربع عواصم عربية ضمن الهلال الشيعي القابل للتوسع[٢].
- حصول إيران على موطئ قدم في اليمن يعزز من حضورها الإقليمي، والتوجه نحو القارة الإفريقية، ولتأثير إيران في منقطة شرق إفريقيا، مقاربات مُتباينة؛ قريبة، ومتوسّطة، وبعيدة المدى، ويلاحظ أن دول شرق إفريقيا مسألة ذات أولوية عالية في السياسة الخارجية "لجمهورية ايران الاسلامية"[٣].

(١) امل عالم, مصدر سبق ذكره, ص٦.

(٢) المصدر نفسه, ص٤.

(٣) بندر الدوشي, إيران تكثف حضورها وتأثيرها بإفريقيا, ٢٠٢١/٥/٢٢, متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٨.

- دوافع إيران النووية لسياساتها التدخلية في شؤون الجوار، ودعم جماعات تؤثر على استقرار النظام الإقليمي الخليجي، بوصفها ورقة تفاوضية لفرض سيطرتها على اليمن(١).

نظراً لما تقدم فأن مسار الدولة الاتحادية وتفكك اليمن الى عدة دول او كيانات بحكم ذاتي، سوف يصب في مصلحة ايران، فتعتبر هي المستفيدة من نشوء دولة او كيانات على أسس مذهبية، فبذلك من الممكن ان تشكل شريكاً استراتيجياً، وهذا بدوره يشكل تهديداً لأمن دول الخليج العربي وانتقال الاضطرابات اليها، لأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى أعادة ترتيب المشهد الإقليمي لصالح ايران. أما دول الخليج العربي لاسيما المملكة العربية السعودية فأنها ترى في تفكك اليمن وإقامة دولة اتحادية سيجعلها تخسر حليفاً استراتيجياً في المنطقة وساحة مواجهة ضد النفوذ الإيراني.

المطلب الثاني: استمرار الحل العسكري.

ادى الإخفاق في الجهود الدبلوماسية، بالإسهام في تصاعد العمليات العسكرية باليمن، وكان هنالك تحديات تقف داخلية وخارجية تقف وراء التصعيد العسكري في اليمن، حيث أنه في ظل توازن القوى بين الأطراف اليمنية والإقليمية، مع وجود رغبة من قبل اطراف الصراع في الاستمرار والتوسع فيه لتوافر الإمكانات اللازمة لاستمرار هذه المواجهة.

أولاً: تحديات داخلية.

بالنظر لعدم القدرة على التوصل لحلول سلمية ترضي جميع اطراف الأزمة اليمنة، ومع تداخل الابعاد الإقليمية والدولية في الأزمة، خاصةً "المملكة العربية السعودية"

(١) ناجي خليفه الدهان, رؤية خليجية لمواجهة السياسة الإيرانية, مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية, ٢٠٢٠/٧/١٣, متاح على الرابط التالي:
http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21336 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٩.

"وجمهورية إيران الاسلامية" حيث لن تقبل السعودية بقيام دولة تقودها "انصار الله"، وفي المقابل لن تقبل ايران بفقدان نفوذها في اليمن[١].

وهو أمر يفسر طول أمد الأزمة اليمنية وتحولها الى حرب ثم صراع إقليمي، إذ إن التنافس القائم ما بين "المملكة العربية السعودية" "وجمهورية ايران الاسلامية" له دافع سياسي وقومي، يتمثل في زيادة النفوذ والسيطرة وأخذ مركز القيادة في النظام الإقليمي الإسلامي في الشرق الأوسط، وان هذا التنافس قد زادت وتيرته وبحدة شديدة وانعكس على الصراع الداخلي في اليمن[٢].

تتمثل الأسباب الداخلية التي أدت الى التصعيد العسكري في اليمن:

١- استمرار الرد العسكري من قبل جماعة "انصار الله" ضد الحكومة الشرعية[٣].
٢- فشل محادثات التسوية.
٣- تصاعد الدعوات الانفصالية خاصةً في الجنوب واحتمالية أعلى لتفكك اليمن إلى أقاليم[٤].
٤- امتلاك جماعة "انصار الله" ترسانة من السلاح الحديث فيما تفتقده القوات الشرعية، والتحالف مع الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" وسيطرتها على مخازن الجيش الداخلية وسواها[١].

---

(١) ابراهيم منشاوي, سيناريوهات مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة, المركز العربي للبحوث والدراسات, ٢٠١٥/٢/٣, متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/36614 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٥.

(٢) احمد عردوم, الصراع السعودي – الايراني وأثره على اليمن, ٢٠١٧/٣/١٤, متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=44481 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٥.

(٣) نسرين حاطوم, حرب اليمن: هل تنتهي المبادرة السعودية بعد التصعيد الحوثي الأخير؟, ٢٠٢١/٣/٣٦, بيروت, متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٥.

(٤) منى بو معزة, التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد ١٩, الجزائر, ٢٠١٨, ص٥٧٥.

٥- فشل تشكيل حكومة تتسم بالشمولية تضم جميع الأطراف[٢].

٦- تصاعد التوترات حول إدارة الموارد وتقسيم السلطة .

تصاعدت وتيرة الحرب بين الحكومة الشرعية بقيادة "عبد ربه منصور هادي" المعترف بها دوليًا وجماعة "أنصار الله"، وعدت هذه الحرب بوصفها الأعنف كما في سنتها الأولى، التي تعرضت لها ثلاث محافظات يمنية هي(مأرب، وتَعِز، وحَجة)؛إلا أن مأرب كانت الأُولى والأعنف في المواجهة، ارتبط استئناف جماعة "انصار الله" هجماتهم العنيفة، الواسعة النطاق، على مدينة مأرب، بعدة عوامل ثابتة وأخرى طارئة مثَّلت الأخيرة حافزًا قويًا لهذا الاستئناف، ولم تكن المحرك الرئيس، وكان من أبرز العوامل الثابتة[٣]:

أ- تحول مأرب إلى حاضنة (عسكرية واقتصادية وسياسية) للحكومة المعترف بها دوليًا.

ب-سيطرة جماعة "انصار الله" على العاصمة صنعاء ومدينة (ميناء) عدن، التي تخضع "للمجلس الانتقالي الجنوبي"، علماً من تمركز الحكومة الشرعية فيها امتثالًا لاتفاق الرياض*.

---

(١) زكريا الكمالي, ستة سنوات على حرب اليمن: سباق بين المبادرات السياسية والخيار العسكري, ٢٠٢١/٣/٢٦, متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/6 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٦.

(٢) شيماء فاروق سلامة, التسوية السياسية في اليمن: التحديات والفرص, المركز الديمقراطي العربي, ٢٠٢١/٥/١١, متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=74767 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٦.

(٣)علي الذهب, تصعيد الحرب ومبادرات السلام في اليمن: الأبعاد والسيناريوهات, ٣١/آذار/٢٠٢١, مركز الجزيرة للدراسات, ٢٠٢١, ص ص٢-٣.

* اتفاقية عقدت بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥ بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي برعاية المملكة السعودية وذلك من اجل تسوية الخلافات بين الطرفين, وتنظيم الاوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية. احمد علبية, انعكاسات تنفيذ اتفاق الرياض على الأزمة اليمنية, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, ٢٠٢٠/١٢/٢٦, متاح على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17018.aspx تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٨.

خريطة رقم (٥) تصعيد الحرب ومبادرات السلام في اليمن

المصدر: علي الذهب، تصعيد الحرب ومبادرات السلام في اليمن: الأبعاد والسيناريوهات، مركز الجزيرة للدراسات.

يرى السياسيون اليمنيون الموالون للحكومة، الذين ينطلقون من فرضية أن الجهود الدولية والأممية، لا يمكن أن تجبر جماعة "انصار الله" على القبول بأي حلول سلمية، ما يجعلهم يراهنون على ضرورة توحيد جهود القوى اليمنية المناهضة للجماعة والاستمرار في خوض الحرب عسكرياً، إذ تعبر وجهة نظرهم ان تلك هي الطريقة المثلى للقضاء على جماعة "انصار الله" باعتبارها اداة لتنفيذ المشروع الإيراني(١).

كما ان ظهور "المجلس السياسي الجديد" الذي أعلن عنه مؤخرا العميد "طارق صالح"* نجل شقيق الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" في الساحل الغربي لمحافظة تعز

(١) بوست, الأزمة اليمنية... انتظار للضغوط الدولية أم رهان على الحل العسكري؟, ٢٠٢١/٦/٩, متاح على الرابط التالي: https://24-post.com/news تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٧.

* وُلد طارق محمد عبد الله صالح نجل قائد الأمن المركزي السابق محمد عبد الله صالح الأحمر عام ١٩٧٠، بعد إقالته من قيادة الحرس الخاص في ٦ أبريل ٢٠١٢ وقيادة اللواء الثالث حرس وبعد مماطلته في تسليم قيادة اللواء الثالث حرس لأكثر من شهرين، تم تعيينه ملحقا عسكريا لليمن في ألمانيا، استطاع الرجوع إلى اليمن في عام ٢٠١٤ وتولى قيادة الحراسة الشخصية لعمه "علي عبدالله صالح" وقيادة شبكته العسكرية، خصوصاً مع غياب "أحمد علي عبدالله صالح" أسس طارق صالح، نجل شقيق الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح ألوية صالح في ديسمبر ٢٠١٨، بعد هروبه

باليمن، لم يكن ليمر بسلام، إذ أعقبته توترات داخل معسكر حزب الرئيس الراحل "المؤتمر الشعبي العام"، ليكشف بذلك عن تنافسات داخلية برزت إلى السطح، اذ اندلعت اشتباكات مسلحة في ٧/نيسان/٢٠٢١ بين القوات التي يقودها "طارق صالح" وقوة عسكرية أخرى تابعة للقيادي "زيد الخرج" في حزب "المؤتمر الشعبي العام" بمديرية المخا غرب تعز[١].

ثانياً: تحديات خارجية.

تزداد الأزمة اليمنية تعقيدا يوما بعد يوم لدرجة يبدو معها استحالة الحل السياسي، حيث فشل كل الجهود المبذولة لحل الأزمة سياسياً ووقف إطلاق النار، وآخرها المساعي (الأمريكية والأممية والعُمانية) المكثفة خلال الفترة القليلة السابقة، التي لم تحدث اختراق في جدار الأزمة اليمنية، الذي يمكن من خلاله التسلل لإحداث ولو نوع من التقارب والمرونة، التي يمكن البناء عليها لتحقيق السلم والامن للبلاد، وبما أن الحل السياسي السلمي يبدو مستحيلا، فإن الحسم العسكري لصالح أي جهة من أطراف الصراع وفقاً للمعطيات الحالية، يبدو أكثر تعقيداً ويعود ذلك الى التدخل الخارجي، الذي يعمل على تغذية الحرب وإطالة أمدها، وبسبب معضلة رئيسية تتمثل في تراجع الدولة في تأدية وظيفتها تصاعد دور العامل الخارجي[٢].

تتمثل الأسباب الخارجية التي أدت الى التصعيد العسكري في اليمن:

١- تعارض أهداف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مع العملية السياسية اليمنية.

من صنعاء، بعد مقتل عمه الرئيس صالح زعيم المؤتمر الشعبي العام. ألوية حراس الجمهورية مدعومة من قوات التحالف العربي، وعلى رأسها الإمارات، وكان الغرض منها تأسيس قوات الجيش اليمني عقب هروب العديد منهم من صنعاء إلى عدن، والمحافظات المحررة من قبل الحكومة الشرعية؛ ليبدأ في إعادة القوة العسكريَّة الضاربة للجيش اليمني. المصدر: https://www.marefa.org/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٦.

(١) سام ابو المجد, اشتباكات غربي اليمن.. كيف كشفت الصراع بين طارق صالح وأحمد علي؟, متاح على الرابط التالي: https://www.alestiklal.net/ar/view/8069/dep-news-1617923381 تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٦.

(٢)عبد السلام قائد, فشل مساعي الحل السياسي.. كيف تعقدت الأزمة اليمنية؟, ٢٠٢١/٧/٢٥, متاح على الرابط التالي: https://belqees.net/reports تاريخ الدخول٢٠٢١/٩/١٥.

٢- الحملات العسكرية لقوات التحالف العربي رداً على الهجمات التي تستهدف العمق "للمملكة العربية السعودية" من قبل جماعة "انصار الله"(١).

٣- الشعور بالتهديد لمصالح مختلف الجهات الداخلية الفاعلة في الأزمة اليمنية المحلية واستمرار حالة عدم الثقة بين الأطراف.

استمرار الصراع في اليمن سيجعل الحكومة اليمنية تتعامل مع سلطتين بحكم الأمر الواقع، جماعة "انصار الله" في الشمال "والمجلس الانتقالي" في الجنوب، فبعدما خاضت حكومة "عبد ربه منصور" هادي قتالاً ضد جماعة "انصار الله" بدعمٍ سعودي على مدار سنوات عدة، تشنّ الآن معارك مع "المجلس الانتقالي الجنوبي"، المدعوم اماراتياً، وهذا بدوره سوف يزيد من الخلافات والتوترات ما بين السعودية والامارات، ما يحتم على السعودية التنازل عن ضمن من شروطها، لكسب الامارات وابقائها الى جانبها، بهذا سوف يفرض على السعودية إقامة تحالفات مع جميع الاطراف لأنهاء الصراع(٢).

إن سعي الجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية لتعزيز أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية ومصالحها، وعدم تمكنها من حسم الصراع لصالح اي طرف، أدخل اليمن في حرب ممتدة تشابكت فيها تعقيدات الوضع الداخلي مع وجود استقطابات إقليمية ودولية، قادت الى ان يكون الحسم العسكري هو الاداة لأنهاء الصراع في اليمن وذلك بسبب(٣):

أ- عدم الوصول إلى اتفاقية ثابتة ومستمرة لوقف إطلاق النار بين اطراف الأزمة اليمنية.

---

(١) علي ربيع, الأزمة اليمنية... انتظار للضغوط الدولية أم رهان على الحل العسكري؟, صحيفة الشرق الاوسط, ٢٠٢١/٥/٢٨, العدد ١٥٥٢٢, متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٧.

(٢) محمد الأحمدي, الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة, مركز الجزيرة للدراسات الدولية, ٢٠٢٠, ص٥.

(٣) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، أبريل/ ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http://www.fikercenter.com تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٨.

ب-اخفاق المصالحة بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي والتنفيذ الأمين لاتفاقية الرياض.

ت-فرض عقوبات دولية جديدة على أطراف الصراع في اليمن.

ث-تقليص مشاركة كلٍ من "المملكة العربية السعودية" "وجمهورية ايران الاسلامية" في اذكاء الصراع اليمني وتصعيد الأزمة اليمنية.

ج-تعتقد الحكومة الشرعية أن "الإمارات العربية المتحدة" تعمدت قصف قواتها في أب/٢٠١٩، مع وجود هذه الخلافات الكبيرة، ينتمي الطرفان إلى التحالف المناهض لجماعة "انصار الله" وتدعم "الإمارات العربية المتحدة" علنًا شرعية حكومة "عبد ربه منصور هادي".

ح-تغير في أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وتراجع تسوية ملف اليمن(١).

خ-تصاعد التوتر الإقليمي بين السعودية وايران وبين السعودية والامارات لينعكس في الأزمة اليمنية دعماً إقليمياً لأحد أطراف الأزمة ضد الآخر.

ترى الدراسة ان الصراع القائم في اليمن والعمليات العسكرية والمبادرات الدبلوماسية الجارية، ليس تعبيرًا عن صراع داخلي مستقل قائمًا بذاته، بل يمثل صراع متعدد الأطراف، تتداخل فيه مصالح أميركية وإيرانية وسعودية وإماراتية وخليجية وغيرها، كما تتداخل فيه عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية من جانب آخر، وان الأزمة اليمنية تتداخل فيها طموحات داخلية وصراعات خارجية، فاستمرار الصراع سوف يصب في مصلحة ايران باعتبارها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة مع ولوجها الى الداخل العربي واعادة علاقاتها ببعض الدول العربية، اما الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية ترى ان استمرار الصراع يتيح لها ان تكون اكثر حضورا في المشهد اليمني والحيلولة دون انحسار نفوذها الإقليمي، على الرغم من تحملها أعباء الحرب وتكاليفها الاقتصادية.

واستناداً الى ما تقدم فأن الدراسة ترى وفقاً للمعطيات والمؤشرات أنه من الصعب استشراف السيناريو الأرجح الذي يمكن تحقيقه لحل الأزمة اليمنية، لتعقيدها وتشابكها

(١) مصطفى علي احمد حيدان, مصدر سبق ذكره.

وتعمقها في ظل وجود استقطابات إقليمية ودولية، لذا فإن الأزمة الحالية في اليمن هي من الصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي يجعلها بعيدة عن أي حل قد تشمله تسوية ما، في الوقت نفسه؛ استمرار الأزمة والصراع العسكري بوتيرته الحالية يخلق المزيد من التعقيد، وينتج عنه المزيد من العنف والفوضى في دولة تعيش في حالة قريبة من الانهيار.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

ما يمكن قوله بناء على ما سبق هو أن اليمن منذ أمد بعيد يعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي من قبل الوحدة وبعد الوحدة بين شطري اليمن، وساعدت موجات الربيع العربي التي بدأت في تونس ومن ثم انتشرت في دول عربية كثيرة في بروز الأزمة اليمنية وان لم تكن هي السبب المباشر، فاليمنيون كانوا يعيشون في بيئة كلها مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، ولذلك فإن موجات الربيع العربي كانت بمثابة امل حفز للشباب اليمني للتعبير عن استيائهم من الوضع القائم، وتجاوز مخاوفهم من السلطة، ويمكن القول إن هناك عوامل مختلفة ساهمت في بروز الأزمة اليمنية وتعقيدها نجد في مقدمتها عدم التقارب بين القوى السياسية في اليمن، وعدم استمرارية الاتفاقيات بينها، الا أن هذه الاتفاقيات لم تكن تتشكل وفق اعتبارات وطنية بل وفقا للمصالح، ووفقا لقاعدة تقاسم النفوذ والسلطة والمال، لذا حكم على تلك الاتفاقيات بعدم الاستمرارية، وفي ظل استمرار الأزمة السياسية بين النظام الحاكم حزب المؤتمر الشعبي العام والمعارضة على رأسها حزب الإصلاح اليمني –الذي هو امتداد لفكر الإخوان– وانسداد الحلول بينها، فهناك جهات أخرى عقدت من الأزمة والمتمثلة في جماعة "أنصار الله" وهي جماعة مسلحة استولت على جزء كبير من الأراضي اليمنية، كذلك استياء اليمنيين الجنوبيين ورغبة بعضهم في الانفصال، و من ناحية أخرى نجد الانقسامات الحادة داخل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يعاني صعوبات كبيرة في البقاء موحدا والحفاظ على استقلا قراره السياسي، و كل هذه الأمور ساهمت في تفاقم الأزمة الحالية في اليمن، لكن هذا ال يعني بأن الأطراف المحلية هي الوحيدة المسئولة عما يحدث في اليمن، و أن العوامل التي ساهمت في تعقد الأزمة اليمنية تقتصر على المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية داخل البلاد، وهناك عوامل أخرى عملت على تغذية الأزمة وزيادة حدة الصراع، وهي العوامل الخارجية، فالعديد من الانقسامات التي تطورت في هذا الصراع هي نتيجة لتصادم المصالح الجيوسياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي تتجاوز اليمنيين مما يزيد من صعوبة إيجاد حل لأزمة اليمنية أو إدارتها،

تدخلت منظمة الأمم المتحدة في بداية الأزمة اليمنية، تعمل في مختلف أنحاء البلاد لتسهيل المساعدات الإنسانية ودعم جهود بناء السلام، على الرغم من العوائق التي تعترضها .

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات

١- تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي قد كان ذو طابع سلبي، بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها اليمن والمنطقة وجعلت منه نقطة ضعف في كيان الخليج العربي بسبب موقعه الاستراتيجي الهام على مستوى المنطقة والعالم.

٢-قوة التحالف العسكري لدول الخليج العربي تقف كالدرع في وجه امتداد النفوذ الإيراني والأجنبي في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث أصبحت الأزمة اليمنية نقطة ضعف في الكيان الخليجي والعربي على حد سواء.

٣- إيران تؤكد دعمها للحل السياسي، بينما تجري السعودية مفاوضات للتوصل للحل السياسي، لكن في الحقيقة ارتفاع حدة الصراع الإقليمي بين الرياض وطهران، وسعي السعودية لاستثمار القرار الأمريكي بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران من خلال حسم الصراع عسكريا ضد حلفائها في اليمن، وسعي طهران للرد على عزلتها من خلال تكثيف وجودها في اليمن واستنزاف السعودية بشكل أكبر، هذه التطورات في العالقة بين السعودية وإيران تجعل جهود التوصل لحل سياسي بعيدة، وتجعل منها أكبر عائق أمام السالم، كما أن انعدام الثقة بين القوى اليمنية وتحديدا حكومة "عبد ربه منصور هادي" وجماعة "انصار الله"، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

٤-اختلاف وجهات النظر بين مجلس دول التعاون الخليجي، أدى لاختلاف سياساتها الخارجية، ونشوء الصراعات داخل المجلس، حيث عاني من وجود أزمة وصراع بين أعضائه، التي وصلت الى قطع العلاقات الدبلوماسية والحصار على قطر من قبل السعودية والامارات والبحرين.

٥-ان حدوث أزمات داخل مجلس التعاون الخليجي وانقسام أعضائه، سوف يؤدي الى اضعاف دور النظام الخليجي ككيان واحد تجاه القضايا والأزمات الإقليمية، الا ان المجلس بالرغم من الصراعات والاختلافات والتفاعلات الغير تعاونية بين أعضائه،

استطاع المحافظة على نفسه من عدم تفككه ووصوله الى مرحلة القتال والصراع المباشر بين دول المجلس.

٦-اختلاف في استراتيجيات دول الخليج العربي في ظل وجود "عاصفة الحزم"، فقد اختلفت الدور السياسي الذي تلعبه الامارات في اليمن ضد جماعة "انصار الله" وأصبح هدفها الاستراتيجي منطقة القرن الأفريقي.

التوصيات:

بناءً على ما قدمته الدراسة عن طريق تحليل الأزمة اليمنية وتداعياتها على دول الخليج العربي .تقدم الدراسة هنا جملة من التوصيات:

١-توحيد الجهود الشعبية اليمنية والخليجية لرسم الطريق نحو حلول جذرية للأزمة السياسية في اليمن، ومراجعة الأنظمة والتشريعات السابقة بما لا يتعارض مع الرغبات المختلفة لشعب اليمني ومستقبل اليمن.

٢-ضم اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستقبلاً والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري فيما بينه ودول المجلس نظراً لأهميته وموقعه المتميز.

٣-تكثيف الجهود العربية لممارسة الوساطة بين طرفي الصراع الداخلي لاسيما الدول التي انتهجت مبدأ الحياد الإيجابي، وعدم التدخل في الحرب على اليمن.

٤-استثمار الدور الفاعل لدولة قطر الإقليمي في التواصل مع ايران وحثها عن عدم التدخل في الأزمة اليمنية، باعتبار ان التداعيات الحاصلة حالياً تؤثر في الأمن الإقليمي الخليجي عامة والقطري خاصة.

٥-ضرورة التدخل الرسمي لجامعة الدول العربية في الأزمة عن طريق التواصل مع المجتمع الدولي لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لتقويض عمل جماعة "انصار الله"، باعتبارها تهدد أمن وسلامة الأمن الخليجي وأمن الطاقة العالمي.

٦-تكثيف الجهد البحثي لمراكز البحوث الاستراتيجية العربية والخليجية خاصة، لتقديم الدراسات والمقترحات لصانعي القرار السياسي، لوضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة تداعيات الأزمة اليمنية والحد من تأثيراتها الحالية والمحتملة.

المصادر
و
المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق الرسمية

١. الامم المتحدة، مجلس الأمن، رقم الوثيقة ٠٥٨٧٤-١٥، القرار ٢٢١٦، ٢٠١٥ .

٢. دستور اليمن الصادر عام ١٩٩١ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٥.

٣. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رقم الوثيقة ١٥-٠٢٠٠٣، ١٥نيويورك، /٢/٢٠١٥ .

٤. ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً: الكتب العربية

١. ابراهيم قويدر، ليبيا ..ارادة التغيير، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، ، ٢٠١١.

٢. احمد امين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران والحوثيون، الطبعة الاولى، البيان مركز البحوث والدراسات، صنعاء، ٢٠١٢.

٣. احمد محمد ابو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية الأخوة الأعداء، الطبعة الاولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.

٤. أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٥. بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن ودول اخرى، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦. تمارا كاظم الاسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، ، برلين، ٢٠١٨.

٧. جهاد عوده، الصراع الدولي والقرار الاستراتيجي، الطبعة الاولى، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٩

٨. جيهان عبد السلام ،امريكا والربيع العربي خفايا السياسة الامريكية في المنطقة العربية، الطبعة الاولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٩.

٩. حبيب الخباز، اضواء حول الاحداث والتطورات في الوطن العربي، الطبعة الاولى، ٢٠١١.

١٠. خالص الاشعب، اليمن: دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

١١. خضر نور الدين، اليمن السعيد بين مملكة سبأ وعاصفة الحزم، الطبعة الاولى، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.

١٢. زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧

١٣. سعد شاكر شبلي، الأمن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجية الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٥.

١٤. سمير احمد محمود العبدلي، الثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٥. سمير محمد احمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي، الطبعة الاولى، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.

١٦. عاتق جار الله، سعد القحطاني واخرون، الاذرع المسلحة الايرانية في المنطقة العربية، الطبعة الاولى، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٨.

١٧. عاتق جارالله ،النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة، الطبعة الاولى، اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠١٨.

١٨. عادل الجوجري، اليمن فوق بركان صراع السلطة والقبيلة، الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٠.

١٩. عبد الباري الطاهر، المجتمع المدني ودوره في الثورة (الإصلاح) نموذجا، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.

٢٠. عبد الكريم سلام، تحديات تواجه الفرقاء في اليمن، الطبعة الاولى، دار العرب، دمشق، ٢٠١٢.

٢١. عبد الملك محمد عبدالله عيسى، حركات الاسلام السياسي في اليمن، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٢.

٢٢. عزة بنت عبد الرحيم محمد شاهين، أثر السياسة الخارجية القطرية على أمن الخليج العربي، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٣. علي زياد العلي، أمن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٢٤. عمران عيسى حمود الجبوري، تأثير الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي(دراسة حالة اليمن)، الطبعة الاولى، بغداد ،٢٠١٩.

٢٥. عمرو الشوبكي، داليا شمس واخرون، اصلاح المؤسسات في المنطقة العربية، الطبعة الاولى، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.

٢٦. عمرو بن معد يكرب الهمداني، الوحدة اليمنية وامن الخليج، الطبعة الاولى، الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والابحاث، صنعاء، ٢٠١٠.

٢٧. فؤاد الصلاحي، عبدالله الفقيه واخرون، الفاعلون غير الرسميين في اليمن، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

٢٨. مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، الطبعة الاولى، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء،٢٠٠٨.

٢٩. مجموعة باحثين، اليسار والثورات العربية، الطبعة الاولى، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٠. مجموعة باحثين، تداعيات الحركات الاحتجاجية على النظام الاقليمي العربي(٢٠١٠-٢٠١٨)، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، ٢٠١٩.

٣١. مجموعة باحثين، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، الطبعة الاولى، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٧.

٣٢. مجموعة باحثين، حال الأمة العربية (٢٠١١-٢٠١٢) معضلات التغيير وافاقه، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١٢.

٣٣. مجموعة باحثين، حال الامة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ رياح التغيير، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٣٤. مجموعة باحثين، يوميات الثورة المصرية ١١ يناير، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

٣٥. مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم اثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الاردنية، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨.

٣٦. مطهر الصفار، جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الاقليمية، الطبعة الاولى، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول،٢٠٢١.

٣٧. ناصر محمد علي الطويل، إيران والثورة اليمنية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ، دار عمان، عمان، ٢٠١٣.

٣٨. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥)، الطبعة الاولى، مركز الخليج العربي للأبحاث، الامارات، ٢٠٠٧.

٣٩. نشوان محمد السميري، التعددية السياسية في اليمن اسس التجربة وحدود الممارسة، الطبعة الاولى، مكتبة الجليل، صنعاء، ٢٠٠١.

٤٠. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٤١. يوسف نصر الله، دومينو الصراعات.. تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، الطبعة الاولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٩.

رابعاً: الكتب المترجمة

١. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة :امل الشرقي، ط٣، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٣.
٢. مجموعة باحثين، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، الطبعة الاولى، ترجمة لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣.

خامساً: الرسائل والأطاريح

١. اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٦.
٢. براهمة سمير، التدخلات العسكرية في النزاعات الدولية، دراسة في السياقات السياسية و القانونية في المرحلة الراهنة ؛ أنموذج التدخل السعودي الاماراتي في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.
٣. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه أيران بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، اطروحة كتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١.
٤. حسن كريم الشمري، الأهمية الجيبولتيكية لليمن في الصراع الإقليمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.
٥. طلال فلاح مدلول الشمري، دور الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٨، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، عمان، ٢٠١٩.

٦. عبد العزيز بدر المهيري، أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، الاردن، ٢٠١٧.

٧. عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني، التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣.

٨. عبدالعزيز عبد العزيز المهيري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثره على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٩. عبدالله حسين المسوري، الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢٠١١٠٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٢٠.

١٠. محمد مقروف، المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون للدول الخليجية العربية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٦.

١١. هيثم علي عبدالله العنبكي، اشكالية عدم الاستقرار السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

سادساً: الدوريات

١. احمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغير في اليمن بعد عام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٥٢، بغداد،٢٠١٥.

٢. احمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، ٢٨/نيسان/٢٠٢٠.

٣. احمد محمد ابو زيد، معضلة الأمن اليمني–الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٣٦، العدد ٤١٤، لبنان ، ٢٠١٣.

٤. أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية – دراسة نظرية –، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٣، بيروت، ٢٠١٢.

٥. أحمد محمد أبوزيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، سياسات عربية، العدد ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٥.

٦. احمد محمد الدغشي، تجربة حزب الاصلاح اليمني بعد الربيع العربي، جامعة صنعاء، اليمن ، (٦/١) ٢٠١٧.

٧. احمد محمد عبدالله ناصر الحسيني، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٢، برلين، ٢٠١٧.

٨. الاخضري ايمان، العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن الاستراتيجي والنظرية الامنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد١٩، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

٩. اسراء احمد جياد، حسناء رياض عباس، التنافس الإقليمي على منطقة القرن الافريقي، دراسات دولية، العدد ٨٠، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٠.

١٠. اسماعيل المحاقري، الثورة والعدوان وتناقضات العدالة الدولية، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، العدد ١، ٢٠١٦.

١١. امل عالم، النفوذ الإيراني في اليمن: الأدوات، الواقع، المستقبل، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة،

١٢. انور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٩، بغداد.

١٣. أيمن الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، سياسات عربية، العدد ١٠، ايلول ٢٠١٤.

١٤. تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٩/أيلول/٢٠١٧، ص٣.

١٥. التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع و العشرين من إبريل العام ٢٠٠٣، ص١٠.

١٦. الجمهورية اليمنية التجمع اليمني للإصلاح، اعلان الإصلاح في الذكرى ٢٦ لتأسيسه.

١٧. جهاد عبدالرحمن احمد صالح، احزاب المعارضة اليمنية ودورها السياسي والديمقراطي١٩٩٠-٢٠١١(احزاب تكتل اللقاء المشترك نموذجاً)، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٦.

١٨. جيفري مارتيني وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة Rand، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٦.

١٩. حمزة ابو شريعة، الايديولوجيا ودورها في الثورات العربية، مجلة المشكاة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الاول، كانون الثاني، ٢٠١٥.

٢٠. خالد الرماح، انتقال متعثر: اليمن بين املاءات السلاح وفرص الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٢١. خالد سلمان خالد، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي: دراسة في أثر التحديات والآفاق المستقبلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٣، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٧.

٢٢. خالد عبدالله طوحل، هند فخري سعيد، صافر خزان النفط العائم في البحر الأحمر ما بين خطر الكارثة وأمل الصيانة، مركز دراسات وعلوم البيئة، جامعة عدن، صنعاء.

٢٣. خيارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.

٢٤. راجح بادي، ما وراء دعم ايران للحوثيين، البيان، الامارات، ٢٠١٧/٩/٢٨.

٢٥. رايموند لي، الصين والحرب في اليمن :عدم الانحياز والحل السلمي، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٥/٥/٣.

٢٦. سعد علي حسين التميمي، التحولات السياسية في اليمن، المجلة السياسية الدولية، العدد٢٥، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤.

٢٧. سعيد بن علي بن مرهون الحسني، السياسة الخارجية الاماراتية في القرن الافريقي واليمن...الآثار والنتائج، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٨. سلمان العماري، واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن، مركز رؤيا للدراسات والبحوث، ٢٦ مارس، ٢٠١٩.

٢٩. سليم حداد، واخرون، الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير اليمن: رؤى الناس لصنع السلام، ٢٠١١.

٣٠. سيدي احمد ولد احمد سالم، دور الشباب في المشهد السياسي اليمني ومآلات الصراع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٣١. صباح محمد صالح، الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي منها بعد عام ٢٠١١، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، بغداد، ٢٠١٩.

٣٢. صباح محمود، الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي منها بعد عام ٢٠١١، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٩.

٣٣. الصراع في عدن: أبعاد سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي وترتيباته، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠١٩.

٣٤. ضرار بالهول الفلاسي، قطر والدور التدميري في اليمن، صحيفة البلاد، العدد٢١٩٦٧،الرياض ٢٠١٧/٤/١٧.

٣٥. طلعت احمد موسى ، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ،٢٠١٥.

٣٦. عادل دشيلة، اهداف اطراف الصراع المحلي والاقليمي في اليمن، رؤية تركية، ٢٠١٩.

٣٧. عادل دشيلة، واخرون، قراءات في الأزمة اليمنية ٢٠٢٠، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية ،اسطنبول، ٢٠٢٠.

٣٨. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، الدور الدولي تجاه اليمن، مجلة دراسات ،مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ،المجلد ٢، العدد ١،البحرين، ٢٠١٥.

٣٩. عادل مجاهد الشرجبي، وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن الرابحون والخاسرون وامكانية التطبيق، مجلة سياسات عربية، العدد ٧، صنعاء، اذار ٢٠١٤.

٤٠. عبد الرضا علي اسيري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ٣٣عاما" الانجازات والاخفاقات"، سلسلة محاضرات الامارات، العدد ١٩١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٥.

٤١. عبد السلام يحيى المحطوري، المسارات التاريخية للتدخلات الاقليمية والدولية في اليمن، المركز العربي للإبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠١٢.

٤٢. عبد الكريم سلام، تحديات تواجه الفرقاء في اليمن، دار العرب ،دمشق، ٢٠١٢.

٤٣. عبد الناصر المودع، الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، المجلد ١٨، العدد ٧٠، عمان، ٢٠١٥.

٤٤. عبدالله صبري، قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، العدد ١، صنعاء، ٢٠١٦.

٤٥. عدنان ياسين المقطري، خيار الدولة الاتحادية في اليمن: الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٣، ٢٠١٨.

٤٦. عصام القيسي، التجمع اليمني للإصلاح: المشهد الراهن، سياسات عربية، العدد ١٤، المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات، الدوحة، ايار ٢٠١٥.

٤٧. علاء رزاك فاضل النجار، موقف الاتحاد الاوروبي من احداث اليمن ٢٠١٥-٢٠١٨، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد ٤، العدد ١٣، برلين، ٢٠٢٠.

٤٨. علاء قاسم، خمسة حواجز امام اشراك الشباب اليمني في القيادة وصنع القرار في الاحزاب السياسية في اليمن، رنين اليمن، صنعاء، ٢٠١٣.

٤٩. علي الذهب، استراتيجيات الاطراف الداخلية في الحرب اليمنية، الجزيرة ،٢٨ نيسان ٢٠٢٠.

٥٠. علي الذهب، التداعيات العسكرية والاستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠.

٥١. علي الذهب، تصعيد الحرب ومبادرات السلام في اليمن: الأبعاد والسيناريوهات، ٣١/آذار/٢٠٢١، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١.

٥٢. علي الذهب، دوافع الدور الاماراتي في الحرب اليمنة ومخاطرة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير ،الدوحة ،٢٠١٧/٧/١٠.

٥٣. علي محمد حسين العامري، اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والاربعون، بغداد، ٢٠١١.

٥٤. عمار علي حسن، التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية–حالة اليمن–، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٥٥. فارع المسلمي، " لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن"، مركز كارنغي للسلام لدولي، و مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٥.

٥٦. فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الاقليمي الإيراني السعودي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد٤٤، العدد١،٢، بغداد، ٢٠١٦.

٥٧. فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية الى أين، مجلة دراسات الشرق الاوسط، المجلد ١٨، العدد ٧٠، الاردن، ٢٠١٥.

٥٨. فيان احمد محمد، نور صبحي عبد، القوى الإقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن (المملكة العربية السعودية نموذجاً ١٩٩٠–٢٠١٥)،مجلة الآداب، العدد ١١٦، بغداد، ٢٠١٦.

٥٩. كريستوفر بوتشيك، اليمن على شفا الهاوية– الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تحد وطني، سلسلة اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، العدد ١١٠، نيسان ٢٠١٠.

٦٠. كفاح عباس الحمداني، حركة التغير في تونس الاسباب والتحديات، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، مجلد ١٠، العدد ٣١، ٢٠١٣.

٦١. لوريل أي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مؤسسة Rand معهد ابحاث الدفاع الوطني، ٢٠١٣.

٦٢. مبروك ساحلي، الدور الاماراتي في الأزمة اليمنية: الاهداف والاليات، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٣٧، انقرة، ٢٠٢٠.

٦٣. مجموعة باحثين ،الازمة الليبية الى اين، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد ١٣، اذار ،عمان،٢٠١٧.

٦٤. مجموعة باحثين، ادوار الفاعليين الإقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات رقم ١، صنعاء، ٢٠١٥.

٦٥. مجموعة باحثين، ادوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٥.

٦٦. مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٦٧. مجموعة باحثين، حواجز الامن امام المشاركة العامة للمرأة في مصر وليبيا واليمن، منظمة سيفرورلد، تشرين الاول ٢٠١٣.

٦٨. مجموعة باحثين، دور الشباب في بناء السلام في اليمن، منظمة شباب بلا حدود للتنمية،٢٠٢٠.

٦٩. محمد أبو سعدة، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، مجلة تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، العدد ٢٥، ٢٠١٩.

٧٠. محمد الأحمدي، الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة، مركز الجزيرة للدراسات الدولية، ٢٠٢٠.

٧١. محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن، مجلة مقاربات سياسية، العدد الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، صنعاء، ٢٠١٦.

٧٢. محمد المصطفى بن الحاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجاً، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد ٨، ٢٠١٩.

٧٣. محمد حسن القاضي، الدور الايراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، القاهرة، ٢٠١٧.

٧٤. محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، افاق عربية، العدد الأول، اذار ٢٠١٧.

٧٥. محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة سياسات عربية، العدد ٤٦، الدوحة، ٢٠٢٠.

٧٦. محمد معز الحديثي، خضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات ايرانية، العدد ٤، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩.

٧٧. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: اليمن بعد العاصفة، الدوحة، ٢٥/نيسان،٢٠١٥.

٧٨. مروان عوني كامل، احمد مشعان النجم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل احداث (الربيع العربي) والأزمة الخليجية: دراسة مستقبلية في ظل المتغيرات المؤثرة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠.

٧٩. مريم عبدالله الجوفي، آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في احلال السلام٢٠١٥-٢٠١٧، المرصد اليمني لحقوق الانسان، اليمن، ٢٠١٧.

٨٠. مريم يوسف البلوشي، اثر العلاقات العمانية-الايرانية في دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٤٥، اذار ٢٠١٦.

٨١. مصطفى جابر العلواني، اليمن على مفترق طرق، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

٨٢. مصطفى علوي، الصراع في اليمن وتداعياته على أمن الخليج والأمن الاقليمي، مجلة دراسات، المجلد ٢، العدد٦، ٢٠١٧.

٨٣. منى بو معزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، الجزائر، ٢٠١٨.

٨٤. نبيل البكيري، التمدد الإيراني في اليمن علاقة إيران بجيرانها العرب. ما بين التوتر والخصومة، جريدة العرب الدولية، العدد ١٢٦٤٢، ٩ تموز، ٢٠١٣.

٨٥. نبيل المظفري، الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن نموذجاً، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد ٧، العدد ٣، بغداد، ٢٠١٢.

٨٦. نجلاء مكاوي، واخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، ٢٠١٥.

٨٧. النساء في عمليات السلام والانتقال. اليمن (٢٠١٥-٢٠١١) دراسة حالة. جنيف: Inclusive Peace and transition Initiative (the graduate Institute of International and development studies) نيسان ٢٠١٨.

٨٨. نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية التحديات والمنجزات، نظرة الدراسات النسوية، بيروت، ٦ أيلول ٢٠١٥.

٨٩. نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٠، بغداد، ب.س.

٩٠. نيروز غانم ساتيك، احمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، العدد ٣، الدوحة، ٢٠١٣.

٩١. هيلين لاكنر، انتقال اليمن "سلمياً" من الحكم الاستبدادي: هل كان النجاح ممكناً، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٦.

٩٢. يوسف الديني، ما بعد الحزم.. حدود امنه ورفاه اقتصادي، مجلة العرب الدولية، العدد١٦٠٧، ايار ٢٠١٥.

سابعاً: مصادر الانترنيت

١. «المبادرة الخليجية» مفتاح إنقاذ اليمن هدفها توفير انتقال سلمي للسلطة وتجنيب البلد الفوضى، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣٩٩٩، ٢٠١٧/٣/٢٧، متاح على الرابط التالي: /https://aawsat.com/home/article .

٢. ./Aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014

٣. Sky News، "المرجعيات الثلاث" ركائز الحل السياسي في اليمن.. ما هي؟، ٢٠١٨/١٢/٦، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com .

٤. إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٤/١١/١٦، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/17389 .

٥. ابراهيم منشاوي، سيناريوهات مستقبلية: الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٢/٣، متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/36614

٦. الاتحاد الأوروبي يبحث تطورات الاوضاع في اليمن، اليوم السابع، ١٢/حزيران/٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story .

٧. الاحزاب السياسية اليمنية: جغرافية اليمن المتحركة ٢، ٧ اذار ٢٠١٦، almanar.com.lb/29362 .

٨. احمد عاطف، لماذا تتعثر مفاوضات حل الأزمة اليمنية؟، ٢٠١٩/١/٦، مستقبل البحوث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/m/Mainpage.

٩. احمد عردوم، الصراع السعودي – الايراني وأثره على اليمن، ٢٠١٧/٣/١٤، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=44481 .

١٠. احمد علبية، انعكاسات تنفيذ اتفاق الرياض على الأزمة اليمنية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٠/١٢/٢٦، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/17018.aspx .

١١. أسباب فشل مؤتمر جنيف الأول بشأن اليمن، بحث منشور في ٢٢/حزيران/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.alwaght.com .

١٢. أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمنى من (٢٠١١-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي، ١٤ تشرين الثاني، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=39856 .

١٣. اعادة الامل، موقع الجزيرة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: http://www.aljazeera.net

١٤. الإمارات تدين محاولة الحوثي استهداف خميس مشيط، البيان، الامارات، ٢٠٢١/٦/٢٠، متاح على الرابط التالي:https://www.albayan.ae/world/gcc .

١٥. امجد خشافة، التواجد الأمريكي في اليمن، مجلة البيان، متاح على الرابط التالي: https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=36 .

١٦. الامم المتحدة تدعو الى انهاء الصراع ودعم اليمن لمنع حدوث مجاعة كارثية، اخبار الأمم المتحدة، ٢٠٢٠/٩/١٧، متاح على الرابط التالي https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061622 .

١٧. أهم البنود التي ستطرح لحل الأزمة اليمنية ووقف عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١ على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط التالي: .http:\\www.araipress.com

١٨. باشا، اسماعيل، يد المساعدة من تركيا إلى اليمن، متاح على الرابط التالي: http://www.turkpress.co/node/19589 ، ترجمة وتحرير ترك برس.

١٩. بثينة اشتيوي، هل ستكون سلطنة عُمان مفتاح الحل للخلافات السعودية الايرانية داخل اليمن؟، ساسة بوست، ٢٠١٥/٥/١٣ متاح على الرابط التالي http://www.sassapost.com .

٢٠. البرلمان الأوروبي يقرّ سحب القوات الأجنبية من اليمن والمبعوث الأميركي يسعى لتسوية سياسية، ٢٠٢١/٢/١١، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics .

٢١. بندر الدوشي، إيران تكثف حضورها وتأثيرها بإفريقيا، ٢٠٢١/٥/٢٢، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/ .

٢٢. البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية من الطموح الى تحقيق الفرص، واشنطن، ايار ٢٠١٤.

٢٣. بوريل يؤكد دعم الاتحاد الأوروبي للحكومة اليمنية خلال لقائه وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، الصفحة الرسمية لوكالة الاناضول، ٢٠٢١/١٠/٦، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar .

٢٤. بوست، الأزمة اليمنية... انتظار للضغوط الدولية أم رهان على الحل العسكري؟، ٢٠٢١/٦/٩، متاح على الرابط التالي: https://24-post.com/news .

٢٥. توفيق علي، الخطوة بين السعودية وعُمان هي خطوة نحو الحل اليمني، ٢٠٢١/٧/١٤، متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com.

٢٦. الجريدة الكويتية ، أردوغان: لن نسمح باقتطاع أراض من سوريا.. وإيران تنتهج سياسة توسع فارسية ، ٢٠ ابريل ٢٠١٧ ، https://www.aljarida.com/articles .

٢٧. جلوبال ريسيرش، واشنطن تدعم تدخل الإمارات برياً في اليمن، مقال منشور في ٣/ايلول/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية www.elbadil.com //:http .

٢٨. جمال بن عم/مغرب/ الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/encyclopedia .

٢٩. الجمهورية اليمنية وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وثيقة الحوار الوطني الشامل، ٢٠٢١/٨/١١، ص ص١٤-٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.mofa-ye.org .

٣٠. الحزب الاشتراكي اليمني..مواقف سياسية بين الصمت وتسجيل الحضور، ٢٠١٨/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: almawqeapost.net/reports.

٣١. الحقبة البوتينية :الصعود السياسي للدور الروسي في صراعات الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٠١٦/١١/٢٦، متاح على الرابط التالي، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage .

٣٢. الدور النشيط الاخير لروسيا في اليمن مفتاحه يكمن في الحياد الاستراتيجي والعلاقات الودية مع الجميع، مركز الجزيرة العربية للإعلام ،٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي https://www.mediacenteraa.com .

٣٣. زكريا الكمالي، ستة سنوات على حرب اليمن: سباق بين المبادرات السياسية والخيار العسكري، ٢٠٢١/٣/٢٦، متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/6 .

٣٤. سام ابو المجد، اشتباكات غربي اليمن.. كيف كشفت الصراع بين طارق صالح وأحمد علي؟، متاح على الرابط التالي: https://www.alestiklal.net/ar/view/8069/dep-news-1617923381.

٣٥. سلمان المقرمي، قراءة استدراكية في: نشأة وطبيعة التشكيل وتحديات ومستقبل "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ٢٠١٧/١٢/١٨، متاح على الرابط التالي: https://yemenshabab.net/hot%20files/30 .

٣٦. شذى العريفي، الصراع وآفاق الحل السياسي في اليمن، ٢٠٢١/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: https://www.khuyut.com/blog/political-solution .

٣٧. شيماء فاروق سلامة عبدالله، دور الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط "دراسة حالة الأزمة اليمنية عقب ٢٠١١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ٢٠٢١، الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=73017 .

٣٨. شيماء فاروق سلامة، التسوية السياسية في اليمن: التحديات والفرص، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١/٥/١١، متاح على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=74767.

٣٩. صحيفة الشرق الأوسط، ١٣٩٩٩، ٢٠١٧/٣/٢٧، متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/ .

٤٠. صراعات متمددة: محددات الموقف الروسي من عاصفة الحزم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥/٩/٩، متاح على الرابط التالي https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item .

٤١. عبد السلام قائد، صعوبات التسوية.. الأزمة اليمنية بين الجمود السياسي والبعد الطائفي للصراع، ٢٠٢١/٤/١٨، متاح على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/interviews/59699 .

٤٢. عبد السلام قائد، فشل مساعي الحل السياسي.. كيف تعقدت الأزمة اليمنية؟، ٢٠٢١/٧/٢٥، متاح على الرابط التالي: https://belqees.net/reports .

٤٣. عبدالله أحمد، الازمة اليمنية.. هل تعود الحياة لاتفاق ستوكهولم في ٢٠٢٠؟، ٢٠١٩/١٢/٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/ .

٤٤. علي الذهب، السيناريو الأرجح لليمن.. حكم اتحادي بتقسيم جديد للأقاليم، ٢٠٢٠/٨/٦، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/ .

٤٥. علي ربيع، الأزمة اليمنية... انتظار للضغوط الدولية أم رهان على الحل العسكري؟، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٢١/٥/٢٨، العدد ١٥٥٢٢، متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com .

٤٦. غريفيت يصل الى صنعاء لاستكمال مساعي عقد مباحثات السلام ،٢٠١٨/١٢/٣، متاح على الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/arab_world .

٤٧. فارع المسلمي، وليد الحريري، اليمن المنسية الملف اليمني في الاورقة الدولية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٦/٢/١٥، متاح على الرابط التالي: http://sanaacenter.or .

٤٨. قوات درع الجزيرة مهام حيوية وادوار استراتيجية،مجلة درع الوطن،ايلول٢٠١٣، الامارات، متاح على الرابط التالي:http://nationshield.ae/index.php/home/detail .

٤٩. كريستن سميث ديوان، صراع دول الخليج من أجل تحقيق الأهداف في حرب اليمن، ٢٠١٦/٣/١٠، متاح على الرابط التالي: https://agsiw.org/ar/gulf-states-struggle-to-achieve-goals .

٥٠. ماجد المذحجي، كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب؟، ٢٠١٦/٥/١٩، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/ .

٥١. المبعوث الدولي لليمن :خارطة السلام موجودة ولكن ما ينقص هو التزام الاطراف، اخبار الأمم المتحدة،٢٠١٨/٢/٢٧،متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2018 .

٥٢. محمد السامعي، "الحوثيون" يعلنون استهداف مطاري جدة وأبها بالسعودية، شبكة مواقع الأناضول، ٢٠٢١/٢/١٥، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar .

٥٣. محمد السقاف، مهمة المبعوث الاممي الجديد الى اليمن وتجارب الماضي، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط،العدد١٤٣٢٩، ٢٠/شباط/٢٠١٨، https://aawsat.com/home/article/1180726 .

٥٤. محمد سمير الرنتسي، الموقف التركي من عاصفة الحزم الاسباب والتطورات، ٢٠١٥/٣/٣٠، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net .

٥٥. محمد طارق، مبعوث أممي: اليمن "يزداد تفككه" والحرب تدخل مرحلة تصعيد، ٢٠٢٢/١/١٢، الاناضول، متاح على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/.

٥٦. مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، أبريل/ ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http://www.fikercenter.com .

٥٧. مصطفى علي احمد حيدان، هل ستحدث إدارة بايدن فرقًا بالنسبة لليمن، مركز جنوب شرق اسيا للدراسات الاستراتيجية،متاح على الرابط التالي:https://nesa-center.org .

٥٨. مصطفى ناجي، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، تموز ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publication .

٥٩. ناجي خليفه الدهان، رؤية خليجية لمواجهة السياسة الإيرانية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠/٧/١٣، متاح على الرابط التالي: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21336 .

٦٠. نسرين حاطوم، حرب اليمن: هل تنتهي المبادرة السعودية بعد التصعيد الحوثي الأخير؟، ٢٠٢١/٣/٣٦، بيروت، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/ .

٦١. نص قرارات مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بشأن اليمن ، موقع نيوز يمن، ٢٠١٥/١١/٩ ، متاح على الموقع التالي I http://newsyemen.net/news12194.htm .

٦٢. هشام الخولاني، مصالح الصين النفطية والاقتصادية مع الخليج تتجاوز اليمن العالق في الحرب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/١/٢٧ متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/13015 .

٦٣. وفاء العم، لماذا تحاول الإمارات السيطرة على موانئ المنطقة؟، ٢٤/شباط/٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net/articles/ .

٦٤. ياسر حسن، معاناة نازحي صعدة تتفاقم والدولة غائبة، ٢٠١٣/١١/٢٨، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/ .

٦٥. اليمن احداث عام ٢٠٢٠، التقرير العالمي ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377370.

٦٦. ينظر حزب التجمع اليمني للإصلاح، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

67. Al – Arabiya، Erdogan: 'Iran is trying to dominate the region، March 2015 ،27، Last updated، 20 May ،2020، http://cutt.us/OcYwV

68. Anthony H. Cordesman، Bryan Gold، U.S. and Iranian Strategic Competitio: Turkey and the South Caucasus، Center for Strategic and International Studie، June 12، 2013: http://csis.org/files/publication/120221_Iran_Gulf_MilBal_ConvAsym. .

ثامناً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Atiaf Zaid Alwazir، Yemen's Independent Youth and Their Role in the National Dialogue Conference، German Institute for International and security Affairs،2013.
2. Noel Brehony، Yemen and the HuthIs: genesis of the 2015 crisis.
3. Stenslie Stig،(Saudi palace intiigues ،Yemeni sufferings)، Expert Analysis ،October2015 .
4. United Nation، The National Children and Youth Strategy of the Republic of Yemen 2006-2015.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Anbar
College of Law and Political sciences
Political sciences Department

The Repercussions of the Yemen Crisis On The Arab Gulf States

Master thesis Submitted by:

Fatimah Mohammed Sulaiman

To the conncil of the College of Law and political Science - University of Anbar، as a partial Fulfilment for the degree of Master in political Science - international Studies

Supervised by:

Assist . prof. Dr. Mustafa Jaber Fayadh

2022A.D 1443A.H

Abstract

The Yemeni crisis was characterized as one of the most important crises that the Arab region in general and the Arab Gulf region in particular have been subjected to.

The multiplicity of internal and external parties has help deepen the crisis، and the absence of political stability in Yemen is the result of internal and external factors ،and the political conflict in Yemen is due to a number of reasons، the most important of which is the Yemeni-Gulf-Iranian dispute over the form of security ،and the Yemeni crisis has The significant impact on the security and stability of the Arab Gulf states، as there are many sources of threat to the security of the Arab Gulf in Yemen. There are external، regional and international sources of threat، and the multiplicity and diversity of the sources of threat has led to the multiplicity of the resources of the policies of the Arab Gulf states، which aim to confront these threats and maintain their national security. For the Arab Gulf states، Yemen stands out as a strategic depth، which makes it an important factor for the security and stability of the region، and therefore it cannot be dispensed with or excluded at a time when the world is witnessing regional alliances and continuous and increasing threats to the region. The study showed a negative impact of the security situation in the Arab Gulf region، which is related to the regional interactions between the countries of the region، on the security of the Arabian Gulf.